www.kassioun.org

1239

الاثنين 18 آب 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف نجعل التقسيم مستحيلاً؟

ينتشر في الأوساط السورية– وعلى خلفية الأزمات المتفاقمة التي جرت وتجري في مناطق متعددة من البلاد– رأيان متناقضان بما يخص وحدة البلاد واحتمالات تقسيمها؛ **الرأي الأول:** يرى أن التقسيم أمرٌ مستحيل، وغير قابل للحدوث تحت أي ظرف.

الرأي الثاني: يرى أن التقسيم حاصلٌ لا محالة، وأن المسألة هي مسألة وقت فقط. وكلا الرأيين، لا يعبران عن الحقائق والوقائع الموضوعية، الداخلية والخارجية.

بما يخص العوامل الخارجية، فمن الصحيح تماماً أنّ هنالك دولاً عديدة تخشى التقسيم ولا مصلحة لها فيه، لأنه سيصيبها هي نفسها إن نجح في سورية. وبالمقابل فإن هنالك «إسرائيل» على الأقل، ومعها دعم من جناح وازن داخل الولايات المتحدة، لهما مصلحة واضحة ومعلنة في تقسيم سورية، ودفعها لتكون صاعق تفجير متسلسل يشمل الإقليم بأسره، ضمن إطار «الشرق الأوسط الجديد»، وفي إطار الصراع ضد القوى الدولية الصاعدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا.

النتيجة الواضحة، هي أنه لا ينبغي الركون والاستكانة إلى أن الوضع الخارجي لن يسمح بالتقسيم؛ فمنع التقسيم في سورية على صعيد العلاقات الخارجية، يتطلب توازناً محدداً في بناء تلك العلاقات، يرتكز بالأساس إلى الدول التي لها مصلحة ببقاء سورية موحدة، وفي مقدمة هذه الدول، إلى جانب الصين وروسيا، الدول الإقليمية المهددة بالتفجير والتقسيم، وهي تركيا والسعودية ومصر وإيران والعراق ولبنان.

بالنسبة للعوامل الداخلية، ورغم أن عوامل التوحيد ما تزال أثقل وأوزن بكثير من عوامل التفتيت والتقسيم، إلا أن هذه الأخيرة ترتفع بشكل مضطرد وتزداد خطورة، وينبغي وقفها بشكل سريع عبر تغيير جذري في مسار الأمور. بين أهم هذه العوامل ما يلي:

أولاً: الوضع المعيشي والخدمي المتدهور والمستمر بالتدهور للغالبية الساحقة من السوريين، التي تكافح بشكل يومي وتعجز عن تأمين الحدود الدنيا من العيش الكريم؛ وهذا الوضع، وتعمقه، يدفع الناس للبحث عن أي حلول من أي نوع كانت، حتى ولو كانت وهمية.

ثانياً: ضمن الإطار الاقتصادي–الاجتماعي أيضاً، فإن الاتجاه نحو اللبرلة والخصخصة وإضعاف دور جهاز الدولة الاجتماعي، هو اتجاه مثالي للدفع نحو التقسيم، وهو اتجاه تم اختراعه على يد صندوق النقد والبنك الدوليين، تحت مسميات «الإصلاح الهيكلي»، بالضبط من أجل تخديم عمليات التفتيت وإضعاف المجتمعات والدول في «العالم الثالث»، لإحكام السيطرة عليها وتعظيم نهبها.

ثالثاً: غياب السوق الوطنية الواحدة، كنتيجة لاستمرار تقسيم الأمر الواقع وعدم الوصول إلى تفاهمات سياسية شاملة، هو عامل تفتيت خطير، لأن واحداً من الأسس المادية لوحدة أي بلد من البلدان في عالمنا المعاصر هو وجود السوق الوطنية الواحدة.

رابعاً: مستوى الحريات السياسية الذي ارتفع بشكل كبير بعد سقوط السلطة السابقة، عاد للانخفاض تدريجياً وبشكل واسع تحت ضغط العنف والاقتتال. وانخفاض مستوى الحريات السياسية هو عامل من عوامل تفتيت البلدان وإضعافها.

خامساً: الاتكاء إلى منطق الحلول الأمنية الجزئية، بعيداً عن الحلول السياسية الشاملة، هو أيضاً عاملٌ مهم من عوامل الإضعاف والتفتيت وقسم المجتمع على بعضه البعض، خاصة حين يترافق ذلك مع حملات تحريض طائفي وديني وقومي هائلة، تقوم بها أطراف داخل وخارج البلاد.

سادساً: غياب المشاركة السياسية الحقيقية، والاتكاء على الاستئثار والتفرد، هو أيضاً عامل أساسي من عوامل التفتيت والتقسيم، لأنه يسحب من المجتمع دوره الفاعل، ويحوله إلى «رعية»، وبالأحرى إلى مجموعة من «الرعيات» التابعة لأطراف الصراع الداخلي العنيف.

إن منع تقسيم سورية والدفاع عن وحدتها، هو أمر قابل للتحقيق وله فرص كبيرة في النجاح، لكنه يتطلب عملاً صادقاً وجدياً ضد العوامل السلبية الداخلية والخارجية على السواء، وابتداءً بعقد مؤتمر وطني عام يُعيد توحيد المجتمع السوري بوصفه مكوناً من مواطنين سوريين أحرار متساوين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن أي انتماء فرعي، ويؤدي لتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة، وإلى دستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه، وهذه الخطوات بمجموعها هي جوهر القرار 2254 الذي بات تنفيذه «معدلاً» ضرورة من ضرورات منع تقسيم البلاد...

[07]

كي تكون شجاعاً اليوم... عليك أن تكون «كيوت»!

ملف «سورية 2025»

عقلية «الحزب القائد» دمرت البلاد... ويجب التخلص منها قبل أن تقتلها!

06

شؤون محلية

المركزي والسوق الموازي... فراغ السلطة النقدية وثمنه الباهظ

08

شؤون اقتصادية

التراجع الاقتصادي السوري لم يبدأ في 2011 بل قبل ذلك بكثير...

12

شؤون عربية ودولية

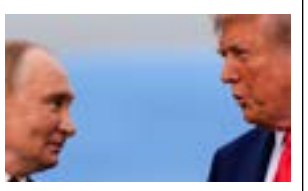

هل تبنى ترامب الطرح الروسي؟ أم أن المسألة لم تُحسم بعد؟

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

متى يُرفَع الظلم عن الفقراء

للحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية منذ بدء الأزمة نصيبٌ مهم في تضييق الخناق على شعبنا، من حيث توفُر المواد الأساسية التي يحتاجها في غذائه اليومي، ودوائه ليعالج أمراضه المختلفة، وحاجاته الأخرى من كهرباء ومشتقات نفطية، ومواد أولية، لتُقلِعَ عجلةُ إنتاج المعامل والمشاغل الحرفية. وما كان هذا ليحدث لولا السياسات الانفتاحية مع الغرب للسلطة السابقة، ممّا أدى إلى ربط الاقتصاد السوري برمّته «تقريباً» مع هذه الأسواق، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر تأثراً خطيراً بالحصار الجائر الذي ما زال مفروضاً رغم الوعود التي صدَّقها البعض بأن العقوبات ستُلغى أو ستُخفَّف على نحوٍ مؤثّر. ولكن الأمريكان والغرب كعادتهم ليسوا صادقين، وبالتالي استمرار ذلك الموقف ينعكس على قدرة الفقراء على تأمين الحاجات الضرورية لهم؛ من غاز ومازوت وغيرها من الحاجات الأخرى، التي أصبح تأمينها، بعد ارتفاع أسعارها وسحب الدعم عنها، يشكّل عبئاً مضافاً إلى الأعباء الأخرى التي يعاني منها شعبنا، وخاصةً الفقراء، وهم المكتوون بنار الأسعار المتحكَّم بها من كبار الفاسدين والمحتكرين المسيطرين على الأسواق ومخازن البضائع. وهذا الفعل الشائن يصبُّ في طاحونة الحصار ويكمله، من حيث النتائج المراد الحصول عليها.

الحصار المستجد الذي يكمل الحصارات الأخرى يجري الآن على قدم وساق من خلال جملة القرارات التي أصدرتها حكومة تصريف الأعمال وحتى الآن؛ وهي تسريح آلاف الموظفين، وتأخير دفع أجور من هم على رأس عملهم، وغيرها من القرارات التي تساهم في تضييق الخناق أكثر على ملايين الفقراء من حيث قدرتهم على تأمين الضرورات المعيشية وغيرها.

هذا الوضع المستجدّ من التضييق دفع آلاف الموظَّفين والمُدرِّسين، وأضيف لهم عمّال القطاع الخاص، للتعبير عن احتجاجهم واستيائهم ممّا يحصل بحقِّهم، والذي يحصل لا يستند إلى أيِّ نصٍّ قانوني من قوانين العمل المعمول بها حتى اللحظة، حيث هناك الكثير من الملاحظات حولها، وقد ناقشتها قاسيون في أعداد سابقة، وخاصة قانون العمل رقم 17 الخاص بعمّال القطاع الخاص، حيث يتعرّض عمّاله لعملية تسريح دون وجه حق، ويُحرَمون من حقِّهم في التعويض، وحقِّهم في التأمينات الاجتماعية، وهي قوانين لم يطرأ عليها أيُّ تغيير أو تعديل يستوجب ما يحصل للعمال والموظَّفين، مع العلم أنّه جرى تراجع عن العديد من إجراءات التسريح والإجازات القسرية، ومع هذا ما يزال آلاف العمال ينتظرون الفرج بعودتهم إلى عملهم السابق.

إنّ تلك الإجـراءات المتَّخذة غير محقَّة وتحتاج من العُمّال والموظَّفين تنظيماً لقواهم وصفوفهم أعلى ممّا حصل سابقاً، حتى تكون درجةُ الضغط أعلى، من أجل حماية تلك الحقوق التي تزيد فوق حصارهم السابق حصاراً إضافياً لا طاقة لهؤلاء على تحمّله والتعايش معه.

موظّفو العقود بمجلس مدينة حلب إلى دمشق للمطالبة بالحقوق

في الأسبوع الفائت، توجهت مجموعة من عمال وموظفي مجلس مدينة حلب - أو ما يعرف في الأوساط الحلبية بـ«القصر البلدي» - إلى العاصمة دمشق حاملين مطالبهم، لعلّهم يجدون ما لم يجدوه في مدينتهم ومؤسساتها ومسؤوليها. وللعلم، فإنّ هذه الظاهرة ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة، وليست محصورة بعمّال حلب، بل حصلت عشرات الزيارات المماثلة من القنيطرة وحماة وحمص والسويداء واللاذقية والمحافظات الأخرى كافةً، حيث تعتبر زيارة الوزارة أو مكتب الوزير آخر ورقة تظلُّمٍ يملكها هؤلاء العمال المفصولون أو المعطَّلون، وبعدها سيبقون معلَّقين بين السماء والأرض حتى إشعار آخر.

■ مراسل قاسيون

مقابلة مع المجموعة

التقت «قاسيون» بهذه المجموعة المسافرة من حلب إلى دمشق لتسمع منهم نتائج زيارتهم وأسبابها. وأفادونا بما يلي:

نحن أكثر من 180 عاملاً وموظفاً لدى مجلس مدينة حلب، تم إبلاغنا بعدم تجديد عقودنا السنوية بتاريخ 2025/1/1 بموجب القرار رقم 2188 الصادر بتاريخ 2024/12/19، والذي تضمن فقرة تنهي جميع العقود المبرمة مع العاملين لدى مجلس مدينة حلب وكلّ الوحدات الإدارية التابعة لوزارة الإدارة المحلية والبيئة اعتباراً من 2025/1/1. الغريب في القرار أنه لم يراعِ سنوات الخدمة التي لا تقل عن 5 سنوات وتصل عند العديد من الموظفين لأكثر من 14 سنة.

هذا ما دفعنا بداية للاعتصام أمام مؤسستنا لأكثر من مرة، ولم يتم التجاوب مع مطلبنا بتجديد عقودنا التي كانت تُجدد بشكل تلقائي سنوياً. ثم بدأنا بتقديم كتب تظلُّم بشكل فردي وجماعي، سواء لمؤسستنا أو للمحافظة أو للنقابات، ولم نجد تجاوباً فعلياً، بل مجرد تسويف أو إهمال. مما جعلنا نتوجه إلى مكتب محافظ حلب، الذي استقبلنا عبر مسؤول في مكتبه. وحاورناه لبعض الوقت، وحين أصررنا على مطالبنا وعرضنا حججنا القانونية والمعيشية والتنظيمية، أنهى المسؤول المقابلة بمقولة: «انتهت المقابلة».

وزارة العمل لا دخل لها بالعمّال!

بعد هذه الأشهر العديدة من المحاولات في محافظة حلب، قررنا تشكيل لجنة صغيرة من أربعة موظفين، وتوجهنا إلى دمشق بعد أن تطوع أحد زملائنا بتحمل كلفة المواصلات، كون أرزاقنا انقطعت مع صدور القرار. وفقاً لبرنامجنا، أعددنا ثلاثة كتب مرفقة بتواقيع عشرات المتضرّرين من الزملاء، وتوجّهنا بدايةً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لكنهم رفضوا استلام الكتاب وتسجيله أصولاً بالديوان، وقالوا لنا: «مِتْلَكم مْتَايِلْ، وشغلتكم مو عنا، راجعوا وزارتكم المعنية، نحن لسنا معنيِّين بهذا الموضوع».

استغربنا كيف لا شأن لوزارة العمل بالعمّال! وهذا ما جعلنا نتوجّه إلى مقصدنا الثاني، وهو وزارة الإدارة المحلية والبيئة. وقدموا لهم الطلب، وتم تسجيله أصولاً تحت رقم 1389/س، ووعدونا خيراً «ضمن الهيكلية الإدارية الجديدة». وبصراحة، سمعنا من هذه الوعود كثيراً في حلب، وها نحن سمعناها اليوم أيضاً، بعد مرور ثمانية أشهر على تاريخ صدور القرار.

زيارة للنقابات ومطالب محقة

بعد ذلك، توجهنا إلى الاتحاد العام لنقابات العمال لتسجيل مطلبنا لديهم، والتقينا بمكتب شؤون العمل بالسيد محمد حمادي، الذي استمع لنا وأيد مطلبنا، وكرر ما سمعناه في وزارة الإدارة المحلية بأن الموضوع «سَيُحَلّ مع الهيكلية الجديدة».

وللعلم، فإنّ مطالبنا تتلخص بما يلي

1- تجديد عقودنا السنوية استناداً إلى أنها تمت وفقاً للقوانين والأنظمة وتُجدد تلقائياً، وهي مصدر رزقنا الوحيد.

2- تعديل الفئة الوظيفية لكل موظف حسب آخر مؤهل علمي حصل عليه.

3- تثبيت من جاوزت خدمته الوظيفية 5 أعوام، فإذا كان النظام البائد قد أهمل تثبيتنا، نرجو إنصافكم لنا بتلبية هذا المطلب المحق.

4- احتساب المدة السابقة التي لم يتم تجديد عقودنا بها من مدة خدمتنا الوظيفية.

5- حصولنا على كامل الأجور والمنح عن تلك الفترة، مع اقتطاع الضرائب والتأمينات التي تترتب عليها.

هذه مطالبنا، ونحن ننتظر أنْ تتحوّل الوعود إلى أفعال، قبل أنْ نضطر إلى اتخاذ خطوات تصعيدية أخرى.

الفقر أساس كل علة

سمعت قولاً مأثوراً يجري تناقله وذكره دائماً يقول: «البرد أساس كل علة، أما البرد فسببه الإنكليز». إن مشكلة الفقر في البلاد لا تنحصر عند العاطلين عن العمل فحسب، بل هي عملية إفقار اجتماعي عام مرتبط بسوء توزيع الثروة الوطنية، وعملية الإفقار هذه تستفيد منها قوى بعينها، حيث ما زال القرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في خدمة مصالح هذه القوى.

■ نبيل عكام

وتتفق العديد من الدراسات الاقتصادية على بعض مؤشرات الفقر، منها قياس الفقر مقارنة بحصة الإنفاق على وسائل العيش الضروري من الدخل من خلال حد لا يتجاوز 60% من الدخل على وسائل العيش الضرورية، من غذاء وكساء بالدرجة الأولى. ولن نكون مبالغين إذا قلنا إنّ كل العاملين بأجر في القطاع المنظم لدى الدولة والقطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أدنى من مستوى الحد الأدنى للمعيشة، وهذا الدخل لا يكفي الاحتياجات المطلوبة للغذاء فقط.

وهذا ينطبق كذلك على العاملين بأجر في القطاع غير المنظم والحرفيين والعاملين لحسابهم الخاص، نتيجة انخفاض سوية الأجور، حيث حدها الأعلى لا يصل إلى الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة. وبالمناسبة، إن القطاع غير المنظم يشمل ما يزيد عن 40% من قوة العمل، وهم ليسوا أحسن حالاً من العاملين في القطاع المنظم سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، بل أسوأ حالاً من حيث مكان العمل وشروط العمل وساعات العمل والأجور أيضاً.

يجري هذا في الوقت الذي تعمل فيه السلطة القائمة ما بوسعها لتحميل الطبقة العاملة وكل الكادحين والعاملين بأجر تكلفة الخروج من هذه الأزمة التي خلفتها السلطة السابقة، من خلال تسريح عشرات الآلاف من العمال ورميهم على قارعة الطريق تحت ذريعة فلول السلطة السابقة والأعباء المالية المترتبة على ذلك.

إن من أولى الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية الحق في العمل، ويعتبر العمل حقاً لكل فرد في المجتمع ولا بد أن يتمتع بهذا الحق، وهو لا يقل أهمية عن غيره من الحقوق الأساسية للإنسان، حيث جاء في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «1- لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة».

وكل الدراسات التي صدرت عن مختلف مراكز الدراسات الإحصائية حول نسبة البطالة في سورية، تتفق جميعها على أنها مرتفعة وازدادت ارتفاعاً خلال سنوات وجود السلطة البائدة التي ضربت مختلف القطاعات: الإنتاجية من صناعة وزراعة، والخدمية من موصلات وصحة وتعليم وغير ذلك. فقد وصلت نسبة البطالة إلى 50% من قوة العمل حيث دلت على ذلك معظم هذه الدراسات، والبطالة تعني انعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام.

وقد تبنت منظمة العمل الدولية خلال دراساتها الإحصائية الدولية هذه الأرقام، وتم تصنيف سورية من قبل هذه المنظمة ضمن أوائل الدول في نسب البطالة المرتفعة. وعودة على بدء نقول إنّ الفقر أساسٌ لكل علة اجتماعية، أما الفقر فسببه الأساس سوء توزيع الثروة الوطنية.

وهذا يعكس بكل وضوح مستوى الاستغلال والقهر الطبقي والفقر الذي تعاني منه الأغلبية الساحقة من المواطنين. حياة كلها بؤس ومعاناة وصراع من أجل العمل ولقمة العيش والسكن وتوفير الحد الأدنى من شروط الحياة والبقاء إنْ استطاعت إلى ذلك سبيلاً، في ظل البطالة والأزمة الخانقة وتخلّي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية نحو المواطنين.

وبالمقابل نجد أنّ الحركة النقابية ما زالت تستجدي وتترجّى من أجل الحصول على بعض المطالب الهزيلة، هنا أو هناك. لن يكون هناك خروج من مستنقع الفقر دون مواجهة حقيقية من أجل إعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل. وينبغي على الحركة النقابية امتلاك كل أدوات النضال الكفاحية والديمقراطية.

الطبقة العاملة

عمال مجلس ريكسهام البريطاني يضربون ضد خفض الأجور

صوّت عمال مجلس ريكسهام البريطاني لصالح الإضراب بنسبة 71%، احتجاجاً على خفض الأجور وتغييرات ساعات العمل الإضافي. سيستمر الإضراب لمدة أسبوعين، بدءاً من 23 آب الجاري ولغاية 14 تشرين الثاني المقبل، مع أيام إضراب متقطعة. وأشارت النقابة إلى أن القرار جاء رداً على إجراءات المجلس «المعادية للعمال» التي استهدفت الموظفين ذوي الدخل المحدود، حيث أدت التغييرات إلى تخفيض أجور العمل الإضافي، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وعرض زيادة أجور لا تتجاوز 3,2%.

إضراب عمال ويست تراك الأستراليين

أضرب أكثر من 150 عاملاً في مراكز إصلاح معدات التعدين التابعة لمجموعة «ويست تراك» بوادي هنتر، احتجاجاً على نظام العمل المجهد. يطالب العمال بتقليل ساعات العمل الأسبوعية من 50 ساعة إلى 4 أيام عمل، مطالبين بتحسين الأجور بعد سنوات من الزيادات الضئيلة. وجاء الإضراب بعد رفض الحكومة لهذه المطالب، رغم تقارير لجنة الإنتاجية التي أشارت إلى أن ساعات العمل الطويلة تقلل الإنتاجية.

نقابات كورية تهدد بالإضراب الشامل

تواجه شركات كورية كبرى مثل «هيونداي موتور» و«Hynix SK» تهديدات بإضراب شامل بعد فشل 10 جولات مفاوضات حول نظام تقاسم الأرباح والحوافز. نظم العمال احتجاجات تضامنية في مقر شركة «إيتشون»، مع استمرار الخلافات بين نقابات العمال والإدارات حول حقوق العمال المالية.

عمال نوويون بريطانيون يصوتون للإضراب

صوّت أكثر من 1500 عامل في موقع «سيلافيلد» النووي بنسبة 90% لصالح إضراب مفتوح المدة يبدأ في 23 آب الجاري. ويشارك في الإضراب عمال مختصون في مجالات الكهرباء والنجارة واللحام وغيرها. وطالبت النقابة بأجور عادلة تتناسب مع خطورة العمل ومهارات العمال، محذرة من نزيف الكفاءات إذا لم تستجب الإدارة لمطالبهم.

متى وكيف نضم عمال القطاع الخاص إلى النقابات «3»

من خلال مادتين سابقتين تحت عنوان «متى وكيف نضم عمال القطاع الخاص إلى النقابات»، طرحنا رأياً ينطلق من قراءة وتحليل الواقع الملموس لعمال القطاع الخاص بعلاقتهم مع المنظمة العمالية، وأضأنا على أسباب عدم نجاح الاتحادات ومن خلفها النقابات بمعالجة استمرار انكفاء عمال القطاع الخاص عن التنظيم النقابي، ونسبة المنضمّين تحت المظلّة النقابية التي تكاد أنْ تكون مجهريّة بالقياس لعدد هذه الشريحة الأكبر من الطبقة العاملة والمجتمع السوري. وحاولنا أيضاً وضع رؤية برامجية لإنجاح ذلك، منطلقة من الواقع والإمكانيات وبخطوات وإجراءات موضوعية بل وبديهية، فالحصول على نتائج حقيقية تحقق الهدف المطلوب يستدعي العمل اليومي والمستمر وفق برنامج واضح ومرن، وهذا ما افتقده التنظيم النقابي والقوى الطبقية المعنية بالطبقة العاملة خلال عقود.

■ هاشم اليعقوبي

ورغم ورود بند «ضرورة التوجه لعمال القطاع الخاص وضم أكبر عدد منهم للنقابات» في كل مؤتمرات المنظمة واجتماعاتها وخطابها الإعلامي، لم يجد من يدفع به من التقارير والمنشورات الإلكترونية إلى أرض الواقع، حتى أصبح هذا الخطاب مفرغاً من مضمونه. وسنستكمل ونختم في هذه المادة الرؤية البرامجية التي تصلح لتكون منطلقاً لحوار واسع وشامل ينتج برنامجاً نقابياً أفضل من كل الرؤى والأفكار المطروحة على طاولة الحوار.

الخطوات الأربع الأولى

طرحنا في المادة السابقة أربع خطوات عملية وهي:

1. استعادة الدور الوظيفي للتنظيم النقابي من خلال العودة للطبقة العاملة والعمل بين صفوفها، وتبني الديمقراطية الانتخابية لتقوية الجسد التنظيمي القادر على تنفيذ المهام من جهة، وإنهاء حالة الهيمنة وانتزاع الاستقلالية.
2. إنشاء مقرات دائمة ومعلنة في التجمعات العمالية سواء تجمعات صناعية أو تجارية أو سكنية، لتكون مراكز تعريف وإعلام وتثقيف واستقطاب لعمال القطاع الخاص.
3. الانخراط بالحياة السياسية والصراعات الطبقية من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الوطنية منها والمعيشية والحقوقية الديمقراطية، وتثمير الوزن الكمي للعمال ضمن المجتمع إلى وزن نوعي وفاعل ومسؤول.
4. تفعيل مركز الأبحاث العمالي وتطويره بما يتناسب مع الأهداف، وإعادة النشاط الإعلامي لمساره الصحيح المنسجم مع الاحتياجات البرامجية، ومنها إعادة إطلاق الجريدة العمالية ووسائط إعلامية أخرى تواكب الحداثة.

الإعداد النقابي والخدمات الاجتماعية والصحية

وأما الخطوات التالية فيأتي على رأسها الإعداد النقابي والفكري الخاص بعمال القطاع الخاص من خلال دورات المعهد النقابي في المحافظات والمركز، وتسليحه بمنهج دراسي وتثقيفي وازن، وإرفاده بمحاضرين من ذوي الكفاءات. وهذا كفيل بتشكيل النواة البشرية الفاعلة نقابياً وتنظيمياً، والتركيز على المنضمّين الجدد من كلّ القطاعات. بالإضافة لتفعيل وإحداث مراكز نشاطات اجتماعية ورياضية وفنية كنادي العمال الرياضي والمسرح العمالي، والاستفادة من استثمارات المنظمة من مطاعم ومقاصف ومنشآت سياحية وفتح أبوابها لعمال القطاع الخاص وأسرهم، لما له من دور كبير في تعزيز روح الانتماء الاجتماعي الطبقي. وكذلك تعزيز وتوسيع الخدمات الطبية من خلال المراكز والمشافي الصحية العمالية.

الطبقة العاملة هي أغلبية طبقية يجري رسم خطوط وهمية تمنع وحدتها وتشتت قواها وهذا لا يصب إلّا في مصلحة ناهبي البلاد الذين لا يهمهم وطن أو شعب

المساهمة النضالية والفعلية بملف الضرورات المعيشية

الدفع باتجاه توطين العمالة من خلال الضغط على مراكز القرار، ومن خلال البدء بإنشاء التجمعات السكنية العمالية من عائدات الاستثمارات الخاصة بالمنظمة ككل، والقروض المعفية من الفوائد، وصناديق المنظمة، لما لذلك من تأثير بالغ في تأمين أهم احتياجات العمال وتعزيز علاقتهم بالمنظمة النقابية. إنشاء التعاونيات العمالية التي تؤمن الاحتياجات الأساسية الأخرى من غذاء وكساء وغيرها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الإدارة النظيفة والذكية للموارد المالية. إضافةً لإنشاء دوائر قانونية مركزية وفرعية تؤمن الاستشارة القانونية والدفاع عن العمّال في المحاكم العمالية، إضافةً للتثقيف القانوني لعمال القطاع الخاص، وقيادة التنظيم النقابي في معاركه الحقوقية والقانونية الحالية والقادمة، ومنها مطلب إصدار قانون عمل موحَّد لعمال القطاع العام والخاص، وتطوير قانون التنظيم النقابي والتأمينات الاجتماعية، وجميع القوانين الأخرى التي تمس مصالح الطبقة العاملة. وإطلاق مراكز تدريب فنية ومهنية ترفع من كفاءة وفاعلية العمال في مجال عملهم، مما يسهم في تعزيز دورهم ومهاراتهم الفنية والمهنية.

ضرورة التمثيل التنظيمي لعمال القطاع الخاص

القيام بإجراءات تنظيمية جدّية تسهم في دمج عمال القطاع الخاص بالهيكل التنظيمي للمنظمة وفق نهج ديمقراطي يضمن تمثيلهم في المستويات والهيئات التنظيمية كافةً، بما يتناسب مع نسبة حضورهم وأهمية دورهم، والحفاظ على ذلك، دون تحويل ذلك لصور شكلية غير فاعلة. والاستفادة من هذا الإجراء لتعزيز وحدة الطبقة العاملة واستقلاليتها ودورها، كون عمال القطاع الخاص أكثر تحرراً من قيود الأنظمة الحكومية والتكلس البيروقراطي الذي أصاب القطاع العام وانتقلت عدواه للمنظمة النقابية منذ عقود. وبمجرد تمثيل وازن لعمال القطاع الخاص بالهيئات التنظيمية والقيادية، حكماً سينعكس ذلك سريعاً على إنعاش العمل التنظيمي وتسريع الدورة الدموية به، وتحسين الاتصال والسلوك التنظيمي لمستويات عالية ومفيدة، وسيعيد بالوقت نفسه الحياة السياسية للمنظمة، كون عمال القطاع الخاص أكثر تنوعاً من ناحية الانتماء أو الاصطفاف السياسي، والحركة النقابية في أمسّ الحاجة لرفع النشاط السياسي كجزء من المجتمع السوري المحتاج لها.

الرؤى البرامجية والحوار والعمل

إنّ محاولة وضع رؤية برامجية من أي جهة كانت ستصب حتماً في صالح الحركة النقابية وحتى السياسية، وستكون بمثابة الحجر المرمي في المياه الراكدة. وفي مثل هذه المرحلة التي تمر بها البلاد، تبرز أهمية استعادة الروح والنشاط للمنظمات والأحزاب والقوى المجتمعية، وهذا التدافع الطبقي والسياسي موضوعي لا يمكن إلغاؤه أو القفز فوقه، بل يجب التعامل معه على أساس الاستفادة منه كعملية تفاعلية تصب في المصلحة العليا للجميع، من خلال الحوار المنفتح والصراع الفكري والنضالي المنضبط، بعيداً عن محاولات التفرد والإقصاء ومصادرة القرار. فالعمل بعقلية الاحتواء وخداع النفس بالقدرة على السيطرة سيؤدي لنتائج عكسية تضر بمصلحة الجميع. وكما أسلفنا سابقاً، فإن الطبقة العاملة هي أغلبية طبقية يجري رسم خطوط وهمية تمنع وحدتها وتشتت قواها، وهذا لا يصب إلّا في مصلحة ناهبي البلاد الذين لا يهمهم وطن أو شعب. من هنا تأتي أهمية أنْ تقوم جميع القوى المعنية بالطبقة العاملة بطرح رؤاها وبرامجها وحملها لغرف الحوار، للخروج برؤية وبرنامج موحد يضمن المصالح العليا للوطن والسوريين.

بين فقدان المبادرة وامتلاكها وتجذيرها كمحدِّدات للقادم

على الرغم من قساوة وتعقيد الأحداث، وبشكل خاص في منطقتنا، وما يوحيه المشهد العام بتعطّل الحياة السياسية التي تنقل الصراعات إلى المستوى العقلاني البنّاء، إلّا أنَّ الضرورة الداخلية للصراع العالمي لا تزال قاعدةً لاحتمالات تطور هذا الصراع ورسم توازناته، ومحدِّدةً لمن يملك المبادرة السياسية.

■ د. محمد المعوش

تعطل المبادرة والتدمير

إذا ما أزحنا التحليلات السياسية المباشرة، صار من الواضح حتى عند المحللين السياسيين غير المؤدلجين فلسفياً أنَّ أفقَ مبادرة قوى العالم القديم مسدودٌ، ولم يعد في جعبة تلك القوى إلّا خيار التدمير، وهذا الموقف صار مسموعاً بشكل متواتر في التحليلات اليومية. مجدَّداً، إنّ أفق أيّ توسُّع جديد للهروب من الأزمة الرأسمالية يقضي باصطدام يقف على عتبة الحرب النووية، على عكس الحربين العالميتين الأولى والثانية. والتوسع الممكن هو زيادة حصة مركز المركز على حساب أطراف المركز الإمبريالي، وهذا له حدوده المؤقتة أيضاً، حيث تهدّد بانفجار سياسي اجتماعي في تلك الدول كأوروبا مثلاً. وضمن شروط التوازن العسكري القائم مع دول أساسية، فإن خيار التدمير بحد ذاته يفترض عاملَ سرعة تنفيذه، ما يجعل من سياسات قوى المركز الغربي تصطدم بموانع وتعقيدات لدى قوى كانت تدور في فلكها. هذا التوازن الموضوعي مع حاجة المركز الغربي للتفجير بسرعة يلعب دوراً خانقاً نسبياً، لا نزال نراه هنا وهناك «الهند-باكستان مثلاً»، وتحديداً في منطقتنا حيث لا تزال الانفجارات ملجومةً إلى حدٍّ ما. هناك مثال الدور اليمني الفاعل، واعتبارات دول «الطوق».

مثال آخر على اللجم هو التوظيف الحالي الغربي في الممر المحاذي لأرمينيا وأذربيجان وإيران، حيث يجري في سياق إطفاء الحرب الأذرية-الأرمنية الملجومة، إذ كان سيصبح أسهل وربما حتى غير ضروري «في شكله الحالي» في حال حصلت الحرب. ولكن ما هو شديد السهولة أمام خيار التدمير هو الاشتغال بالعنصر البشري على شكل حروب أهلية أو انتفاضات لا تزال تستنسخ التجربة السابقة للثورات الملونة، وصربيا وهنغاريا نماذج على ذلك. وتفتيت الدول، وخصوصاً تلك الكبيرة منها أو عدة دول صغيرة على قاعدة إثنية-طائفية، هو بالمعنى النوعي تدمير يزيح قوى عسكرية واقتصادية وكتلاً بشرية من الصراع. وليس جديداً ولا من المبالغة القول بشكل عام بأنّ التدمير يرتد على الغرب نفسه، أو بالأحرى يرتد تدميرياً على الشكل الحالي من المجتمع والدولة في الغرب، وهنا يرتكز نموذج ما بعد الدولة وما بعد المجتمع. وهذا التوازن والحاجة للتدمير يخلق تناقضاً يفرض التسارع المذكور حتى لا تنتقل كرة النار مبكراً إلى داخل الكيانات السياسية وأجهزة الدولة الغربية قبل اختلال توازن كتل وكيانات «ما بعد الحرب العالمية الثانية».

من المؤشرات الاقتصادية سياسة الرسوم الجمركية والعقوبات، ومن المؤشرات «الأخلاقية» على هذا الانتقال هو الحركة الحاصلة مؤخراً في الغرب للهجوم على رئيس وزراء كيان الاحتلال نتنياهو كمحاولة لغسل اليد من الدماء وإيجاد سردية مقبولة لدى شعوب تلك الدول مع تصاعد الجريمة قتلاً وتجويعاً في فلسطين. هذا الانتقال المبكر يحصل خصوصاً في ظل الحاجة لتطبيق نموذج ما بعد المجتمع الذي يَخلق عالمياً وفي الغرب نفسه كوابح ولجماً كبيراً كونه يطال مجمل ما يعرف المجتمع من بنى وتنظيمات وعلاقات وقيم وأفكار مرتبطة بوجود المجتمع بغض النظر عن شكله. وكأن رأس المال يلغي التاريخ بأكمله في محاولته شطب نتيجة نوعية حاصلة يشكل إلغاؤها تهديداً لوجود المجتمع المعروف، فالعودة للخلف لا تعني تقليصاً كمياً فقط. وما اللقاء الأخير بين الرئيس الروسي والأمريكي سوى مؤشر على وزن اللجم من داخل الغرب نفسه، الذي يعني فيما يعنيه انطلاق مرحلة جديدة لا تعني الحل الكامل لانتقال النظام الدولي «كالمرحلة الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية» كونه في هذه اللحظة التاريخية تحتاج لتجاوز الرأسمالية، ولكنها تعني أن اللجم والتوازن وصل مرحلة ناضجة.

من فلسطين وسوريا ولبنان بشكل خاص بؤرة منفجرة لا تزال عاكساً صريحاً للصراع ضمن التوازن التاريخي الذي يزداد نضجه وسينعكس علينا

امتلاك المبادرة نقيضاً

إن اعتماد التدمير «والتفتيت» الشامل كسياسة يخلق، كقاعدة، حركة نقيضة لا تزال تتطور تراكمياً. فظهور هذه الحركة النقيضة في شكلها الاقتصادي السياسي المبكر في نواة البريكس وشانغهاي، ثم توسعها، والتنسيق الثنائي والثلاثي والرباعي بين الدول على الرغم من انقطاعاته، هو بحد ذاته تعبير عن مبادرة «خارجية» الطابع مضادة للتدمير. وامتداد قاعدة المبادرة يقوم على واقع اقتصادي-عسكري-علمي في مختلف الأقاليم هو تعبير ضمني عن نقيض آليات التدمير التي لها حواملها الاقتصادية - المرتبطة بشكل كبير بالتقدم العلمي «الطاقة البديلة كالطاقة النووية والطاقة الشمسية، النقل، الاتصالات، التكنولوجيا العسكرية»...

الحاجة للترابط الشديد واللجم والكبح يحصلان بسبب من طبيعة أخرى للمرحلة الراهنة هي اشتداد التناقضات لحدودها التاريخية ما يقلّص هوامش المناورة لدى القوى جميعاً، ويفرض مسارات اقتصادية-اجتماعية-سياسية نقيضاً لتلك التي تسمح لمركز النهب العالمي بالبقاء، أي عدم وحدة المصالح والمصير العالمي. هذا نفسه ما يخلق قاعدة المبادرة النقيضة، ولكنه له صعوباته أيضاً، كون الدول التي تبادر تحوي التناقضات الداخلية التي تتجاوز مشروع مبادراتها التي لها بشكل عام الطابع «الخارجي»، فوزن المبادرات الداخلية الثورية الطابع لتجاوز التناقضات الناتجة عن الطابع الرأسمالي للمجتمعات قليل في ما نراه على الساحة العالمية. ولكن كون التفتيت واعتماد الشعب والمكون البشري كسلاح تدميري، فإن وزن المبادرات الداخلية على جبهة الصراع الداخلي-الخارجي يجب أن يرتفع وزنه وسريعاً، أو هذا ما يجب أن نتوقعه.

خلاصة عامة

إنّ المشهد في منطقتنا، وعلى الرغم من سوداوية يومياته، هو تعبير يحمل صراع النقيضين، ومن هنا، إلى جانب الدماء والموت، هناك وفي الوقت نفسه هزلية المشهد في كونه تكرارياً. هذا التكرار هو نفسه تعبير عن انغلاق المبادرة ولكن في بنية اجتماعية وصراع عسكري-سياسي لا يحتملان مزيداً من المماطلة «التاريخية». وما «الافتعال» القذر لسفك الدماء «وخصوصاً دور كيان الاحتلال، المبالغ في وزنه، الذي وعلى الرغم من انفلات جريمته يعيش حالة فقدان توازن تاريخي» إلّا دليل آخر على هذا الانغلاق، حيث يكتسي «الصراع الأهلي» «في سوريا مثلاً» طابع الجريمة المنظمة الصريحة غير المتخفّية، وتناقضاتها فاقعة لدرجة أنه حتى شكلها الطائفي والمناطقي غير مكتمل وضعيف. مجدداً، تمثل منطقتنا، من فلسطين وسوريا ولبنان بشكل خاص بؤرة منفجرة لا تزال عاكساً صريحاً للصراع ضمن التوازن التاريخي الذي يزداد نضجه وسينعكس علينا في هذا الشكل أو ذاك.

هذا الصراع بين انغلاق المبادرة وانفتاحها هو في ذروته عالمياً اليوم، ويعني أننا في مرحلة ولكونها بهذه الدموية تحمل غنىً فيه كل القوى الحية في العالم، أو ما ينجو منها يوماً بعد يوم، والمؤشر عليها هو مستوى التوازن الذي يتطور، على الرغم من طول الوقت الذي يفرضه التعقيد وطبيعة الانتقال التاريخي الحاصل الذي يعني أنه لم يعد من الممكن البقاء دون تجذير المبادَرة.

عقلية «الحزب القائد» دمرت البلاد... ويجب التخلص منها قبل أن تقتلها!

يعتصر الألم قلوب الوطنيين السوريين، في السويداء وفي كل سورية، حين يرون علم الاحتلال مرفوعاً في إحدى ساحات البلاد، وحين يسمعون ارتفاعَ أصواتٍ تطالب بالانفصال عنها؛ يعتصرهم الألم وهم يعلمون جيداً أن المجازر المروعة التي ارتكبت خلال الأشهر الثمانية الماضية، وخاصة على أسس طائفية ودينية، قد ساهمت مساهمة أساسية في فتح الطريق أمام ارتفاع تلك الأصوات، وأمام انكسارٍ وجرح كبير في صميم الوطنية السورية، سيستغرق وقتاً غير قصير حتى يتماثل للشفاء.

■ عماد طحان

أسهل وأخطر ما يمكن القيام به اليوم، هو الانـزلاق نحو تخوين الناس جملةً، ونحو المزيد من التهديد والتحريض والتهويل.

وأسهل وأخطر ما يمكن القيام به أيضاً، هو افتراض أن المناداة بالانفصال، أو الاستجارة بـ«الإسرائيلي»، ستشكلان حلاً ومخرجاً يأمن الناس فيه على أرواحهم وأرزاقهم؛ والحقيقة أن الطرحين المتعاكسين ظاهرياً يقودان نحو نتيجة واحدة هي المزيد من الدماء والخراب والفقر وانعدام الأمن.

رغم الضغط الهائل الذي تلقيه اللحظة الراهنة، بصعوباتها ومآسيها، على كاهل السوريين، فإن فهماً متأنياً موضوعياً وإنسانياً لما يجري، بعيداً عن النـزق والغضب ورد الفعل، هو ضرورة قصوى للخروج من المستنقع الآسن الذي نخوض فيه.

بين الأمـور التـي تحتاج تفسيراً عميقاً: ما الذي أوصل الأمور إلى مشهد نرى فيه العلم «الإسرائيلـي» مرفوعاً في الـسويداء ومع مطالب بـالانفصال عن سـورية؛ السويداء التي أخرجت لسورية سلطان باشا الأطرش وآلاف القامات الوطنية السورية عبر الأجيال المتعاقبة، والتي شكلت طوال الوقت جزءاً صميمياً وجوهرياً من الهوية السورية، ومن الوطنية السورية؟

محاولة تفسير المسألة بالشهرين الأخيرين، وما جرى فيهما من مجازر وحصار، هو أقرب ما يمكن أن يرد إلى الذهن، ولكنه بالتأكيد ليس كل المسألة؛ فالموضوع أبعد وأكبر...

عملية تجريف الانتماء الوطني السوري، والإساءة للهوية الوطنية السورية، بدأت قبل المجازر بزمن طويل، وقبل 2011 بعدة عقود؛ بدأت بشكل ملموس مع تسيد عقلية «الحزب القائد»، الذي همّش الحياة السياسية للمجتمع بشكل تدريجي، وخفض رتبته من مجتمع إلى «رعية» يُفرض عليها اتباع الراعي والتمثل به.

المصيبة الكبرى، أن «الـراعـي» أي حافظ الأسد في حينه وبعده بشار الأسد، قد أساءا للقضية الوطنية بكل شكل ممكن، بالضبط عبر المتاجرة بها؛ فباسم فلسطين، وباسم العداء لـ«إسرائيل»، جرى قضم الحريات السياسية، ورفـع درجـات القـمع الأمـنـي إلـى الـحـدود القصوى، وجرى أيضاً نهب الناس وإفقارهم بشكل تدريجي متصاعد.

الهويّة الوطنية في نهاية المطاف، ترتكز على ثلاث ركائز معاً.

1- الجانب الوطني العام، الذي يحدد الأعداء والأصدقاء.

2- الجانب الاقتصادي-الاجتماعي، الذي يحدد نمط توزيع الثروة في البلاد.

العلة القائمة ما تزال هي هي عقلية الحزب القائد التي لا تريد مشاركة أحد وتريد الاستفراد والاستئثار بمصير البلاد وأهلها

3- الجانب الديمقراطي، الذي يحدد مساحة الحريات السياسية، وشكل ممارسة السلطة؛ والركائز الثلاث هذه مرتبطة ببعضها ارتباطاً شديداً لا يمكن فصله.

حين يـجـري الـهـجـوم عـلـى لـقـمة الـنـاس وكرامـتـهـم، أي عـلـى الـجـانـب الاقـتـصـادي-الاجتماعي والجانب الديمقراطي، باسم الجانب الوطني، فإن وحدة المجتمع والبلاد بأسرها تصبح تحت التهديد؛ وهذا بالضبط ما جرى في سورية طوال عقود متواصلة، إلى الحد الـذي بـات مـعـه الـكـلام الـوطـنـي في مسامع الناس «كلاماً خشبياً»، ليس لأنه خاطئ، بل لأنه بـات بـالـنـسـبـة لـهـم نـظـيـراً مـلازمـاً لـلـنـهـب والقمع الذي تمارسه السلطات عليهم.

بعد 2011، باتت الأمور أشد سوءاً وخطورة؛ فقد غرق السوريون بدماء بعضهم البعض، وطُبقت عليهم حملات تحريض هائلة بكل الاتـجـاهـات. وزاد الأمـر سـوءاً مـع تعمق التدخلات الخارجية المختلفة، بما فيها التدخل «الإسرائيلي» الذي لم يكن حربياً فقط، بل ربما كان جـزؤه الأهـم والأخـطـر هـو الـجـزء الإعلامي-النفسي، الذي اشتغل على الثغرات الكبرى بشكل تراكمي طويل الأمـد، بحيث قوّض الفكرة الوطنية في عقول كثيرين بشكل تدريجي، مستنداً إلى/ ومستثمراً في، الدماء والخراب والنهب والقمع الداخلي.

وماذا عن اليوم؟

بعد 8 كانون الأول 2024، وفرار بشار الأسد، وانهيار سلطته، واستلام السلطة الجديدة لمقاليد الأمـور، تنفس السوريون الصعداء مؤقتاً، على أمل أن يكون ذلك بداية لطوي صفحة سوداء من تاريخ بلادهم، وفتح صفحة جديدة عنوانها البناء والازدهار والأمان.

ما وضحته الأشهر المنصرمة، هو أن هذا الأمل قد تلقى طعنات كبرى، في الساحل وفي السويداء وفي أماكن أخرى، وفي الاقتصاد والسياسة على حد سواء... والعلة القائمة ما تزال هي هي؛ عقلية الحزب القائد التي لا تريد مشاركة أحد، وتريد الاستفراد والاستئثار بمصير البلاد وأهلها، بما يشعر الناس بشكل متعاظم بأنهم مرة أخرى «رعايا» وليسوا مجتمعاً، وبأنهم تابعون وليسوا أحراراً محفوظي الكرامة في بلدهم، وليسوا مشاركين في تقرير مصيرهم، بل هنالك من يقرر نيابة عنهم.

هذه العقلية، سبق أن دمرت سورية، وهجرت نصف شعبها، وأفقرتها، وأدمتها... واليوم يمكنها- إن استمرت- أن تقتل البلاد عبر قتل وحدتها الجغرافية السياسية والسكانية.

ما ينبغي أن يكون مفهوماً وواضحاً، هو أن عملية الانتقال السياسي الحقيقي لم تبدأ بعد، وأن ما سقط حتى اللحظة هو السلطة لا النظام؛ وأن المطلوب هو تغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً، للسماح لسورية بأن تتنفس الصعداء حقاً، وأن تستعيد لُحمتها بشكل حقيقي، كبلد لكل أبنائه بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو القومية أو الجنس.

نقطة الانطلاق في عملية التغيير الجذري الشامل، هي مؤتمر وطني عام يتم عقده في أسرع وقت، وبأحسن تجهيز، ويكون صاحب القرار، وينتج حكومة وحدة وطنية شاملة ودسـتـوراً دائـماً وصـولاً لانـتـخـابـات حرة ونزيهة. وهذه الخطوات هي عملياً جوهر القرار 2254، الذي وإنْ كان تعبيراً عن درجة التدويل التي وصلت لها المسألة السورية نهاية عام 2015، إلا أنه في الوقت نفسه نقطة الانطلاق نحو العودة من التدويل إلى الحل المحلي السوري- السوري...

أسهل ما يمكن القيام به هو التخوين والدفع نحو مزيد من الدماء... وأصعب ما يمكن القيام به اليوم، «ولكنه الشيء الوحيد الصحيح والـذي يصب في مصلحة الـنـاس ويحقن دماءهم ويحفظ كراماتهم»، هو أن يعمل السوريون نحو استكمال إسقاط السلطة، بتغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، وعبر بوابة المؤتمر الوطني العام!

كي تكون شجاعاً اليوم... عليك أن تكون «كيوت»!

انتشر خلال الأشهر القليلة الماضية «ترند» جديد، هو وسم كل من يعارض الاقتتال والإجرام والتحريض الطائفي بأنه «سني كيوت» «كلمة كيوت cute الإنكليزية تعني لطيف/ رقيق/ محبوب..». والمقصود بطبيعة الحال ليس المديح، بل الإهانة والتحقير ووسم الشخص بالجبن والخوف ونقص الرجولة والخ. وقد نجح هذا الوسم مؤقتاً، بالتحول إلى أداة للترهيب وللهجوم على أي شخص يعارض التحريض الطائفي والقومي، ويعارض تقسيم الشعب السوري إلى «أكثريات» و«أقليات» على أسس قومية ودينية وطائفية.

اللافت، هو أن قسماً كبيراً من الأشخاص الذين نشروا هذا «الترند» وروجوا له واستخدموه بشكل كثيف، هم أشخاص يعيشون خارج سورية، ولا ينوون العودة إليها، وغالباً هم غير مهتمين بدم أهلها الذي يراق يومياً، ولا بأوضاعهم الصعبة معيشياً وأمنياً وسياسياً.

في الإطار النفسي الاجتماعي، يمكن فهم استخدام هذا النوع من التنمر والإرهاب النفسي العام، بأنه عملٌ ممنهج يهدف إلى إجبار السوريين على الاصطفاف على أسس طائفية ودينية وقومية، ويهدف إلى ضرب الهوية الوطنية السورية وتهشيمها لمصلحة هويات جزئية، وبما يصب في سفك مزيد من الدماء وتقريب البلاد من حالة انفجار جديدة، وحتى من الوصول إلى التقسيم... ما يعني أن مروجي هذا الترند ومستخدميه بشكله السلبي، سواء عن قصد أو عن غير قصد، يعملون في خدمة الصهيوني في نهاية المطاف، وفي خدمة أهدافه التقسيمية، حتى وإن جاهروا بالعداء له، وبالدفاع عن «الوطن».

اللافت في هذه المسألة، هو أن عدداً مهماً من الشخصيات الاعتبارية السورية، من رجال دين إسلامي ومفكرين ونخب سياسية، إضافة إلى عدد كبير من الناس العاديين ذوي الحس السليم، استطاعوا إلى حد بعيد قلب هذا «الترند» رأساً على عقب؛ وذلك بأن قالوا صراحة وبشجاعة تستحق الاحترام ضمن أجواء التجييش والتحريض، ما معناه: «نعم أنا سني كيوت، إذا كان ذلك يعني أنني ضد سفك الدم السوري وأنني ضد الطائفية، وضد التحريض، وضد اقتتال أبناء البلد الواحد».

بعد ما جرى ويجري في السويداء خلال الشهرين الماضيين، يمكن أن نستشعر على صفحات التواصل الاجتماعي، ولادة نهج مشابه للتنمر ضد «السنة الكيوت»، وهو نهج التنمر ضد «الدروز الكيوت»؛ حيث تظهر حالة هجوم واسع على أي طرح وطني سوري يبحث عن حل سلمي يحقن دماء الناس ويحافظ على وحدة البلاد، ويمنعها من الانزلاق نحو المزيد والمزيد من الخراب والدمار. وكما هو الأمر مع الحالة المناظرة، تظهر أصوات أصيلة وشجاعة ترفض الانقسام الطائفي وترفض التقسيم وترفض «الإسرائيلي»، وتتحمل الهجوم والتخوين بصدر رحب يفهم آلام الناس وأوجاعها ومخاوفها ويشاركها إياها، ولكن لا يخضع للترهيب، ويبقي قلبه حاراً وعقله بارداً بالضبط من أجل الحفاظ على حياة الناس ومنع الانزلاق نحو خراب أوسع وأعمق.

تبادل وتكامل الأدوار بين الطائفيين الذين «ليسوا كيوت»، هو تكرار بائس لثنائية «شبيحة وذبيحة»، هي تكرار لمحاولات توزيع 90% من السوريين المفقرين والمنهوبين والمضطهدين والمنتمين إلى كل الأديان والطوائف والقوميات، على متاريس حرب أهلية مدمرة تسفك دماءهم وتزهق أرواحهم وأرزاقهم ومستقبلهم، ولا يربح منها إلا أمراء الحروب وأعداء البلاد.

حالة الترهيب العامة هذه لا يمكن أن تدوم طويلاً؛ فلنتذكر طريقة قسم السوريين خلال 14 عاماً الماضية... ألم يصل الأمر بالأغلبية الساحقة من الناس إلى قناعة بأن الحرب القائمة بين أطراف الصراع إنما تجري بدمهم وعلى حسابهم، وفوق ذلك بالضد من مصلحتهم؟

الآن أيضاً، تجري محاولة لتكرار النهج نفسه، ولكن الأكيد، هو أن التجربة السابقة قد علمت الناس بالدم، وأن الأصوات الوطنية «الكيوت»، الشجاعة والعاقلة، ورغم الضجيج الهائل، ستكون هي الأصوات الأعلى في نهاية المطاف؛ لأن «الكياتة» اليوم تعادل الوطنية، من حيث هي رفض للتحريض والاقتتال الطائفي، ورفض لتصنيف الناس كقطعان طائفية متحاربة لا تفكر ولا تعقل، وإنما فقط تتبع رعاتها... «الكياتة» اليوم، موقف شجاع وعاقل، بالضبط لأن حجم الإرهاب الإلكتروني والإعلامي هائل وضخم وغير مسبوق، ولذا فإن «الكياتة» اليوم تحتاج رجالاً ونساءً من نوع خاص، يمتلكون صبراً عظيماً وقلوباً رحيمة وعقولاً كبيرة...

كش مات!

يدرج عدد من دول العالم لعبة الشطرنج بوصفها مقرراً إلزامياً أو اختيارياً ضمن المقررات الدراسية في المراحل من الابتدائية إلى الثانوية، لما لها من أهمية كبيرة في تنمية التفكير المنطقي والتحليلي. وربما في سورية، نحتاج هذا المقرر بشكل مضاعف، ليس من أجل التفكير المنطقي والتحليلي فقط، ولكن أيضاً من أجل التفكير السياسي!

واحدة من أبسط الأمور التي يعرفها لاعب الشطرنج المبتدئ، هي أنه لا يمكنك أن تقول «كش مات» بمجرد أن تحرك أي حجر من حجارك على الرقعة؛ ما يعني في السياسة، أن مجرد رفعك لشعار ما لا يعني أنه تحقق آلياً، بل عليك كلما حركت حجراً، أو رفعت شعاراً، أو قمت بأي خطوة، أن تحسب الخطوة المقابلة التي سيقوم بها الخصم/العدو؛ ينبغي أن تكون لديك خطة تحسب من خلالها عدة حركات مسبقاً، وأن تتوقع حركات الخصم، وأن تعدل خطتك بالشكل المناسب بعد كل نقلة جديدة.

بكلام أبسط وأكثر مباشرة، حين يتحدث المرء في السياسة، أو يمارس فعلاً سياسياً، فإن عليه أن يفكر أبعد من أنفه، وألا يعتبر أن أقرب حل يخطر في ذهنه هو الحل الصحيح والنهائي، الذي ستزهر الدنيا بعده وتتحول إلى حديقة غنّاء.

* حين تحرض طائفياً، توقع دماً وخراباً...
* حين تحرض قومياً أو دينياً، توقع دماً وخراباً...
* حين تستأثر بالسلطة، توقع دماً وخراباً...
* وحين تستجير بـ«الإسرائيلي»، توقع مزيداً من الدم والخراب.

الوصول إلى «كش مات»، لا يمكن أن يتم بنقلة واحدة، وربما يحتاج عشرات النقلات المدروسة بعناية، ويتطلب في الأثناء تفكيراً وجهداً وصبراً، ويتطلب بالضرورة التخلص من النزق والتسرع والاستسهال والحركات الطائشة غير المحسوبة، وخاصة تلك التي تكون جزءاً من فخاخ مغرية ينصبها خصم/عدو محترف!

الخصخصة وصفة المبشرين بعد كل انهيار... والنتيجة واحدة... نهب الشعوب

من موسكو بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، إلى بغداد بعد الغزو الأمريكي، مروراً ببلدان أمريكا اللاتينية في الثمانينيات والتسعينيات، كان المشهد واحداً: نظام سياسي ينهار، دولة تتفكك، وتطلّ علينا على الفور جوقة من المبشّرين بالاقتصاد الحر.

يأتوننا ببدلات أنيقة ولغة مدهونة بمصطلحات براقة: «الانفتاح- تحرير السوق- تشجيع الاستثمار- الخصخصة». وفي حقيقتهم ليسوا سوى وسطاء لبيع ما تبقى من الدولة في المزاد العلني.

اليوم، يُراد لسورية أن تُلقى في الفخ ذاته: إخراج الدولة من دورها، تفكيك القطاع العام، والترويج لخصخصة شاملة حتى في القطاعات السيادية. وكأن الخراب الذي خلفته الحرب والفساد غير كاف، يريدون الآن استكمال المهمة بخراب اقتصادي شامل، مغلف بشعارات «الإصلاح».

حين تسقط الدولة... يبدأ الحفل

في روسيا، ما بعد السوفييت، تحولت الخصخصة السريعة إلى ولادة «الأوليغارشية»، قلة احتكارية سيطرت على النفط والغاز والمصارف، بينما غرق ملايين الناس في الفقر.

في العراق، بعد 2003، رُفعت نفس الشعارات: اقتصاد السوق- الاستثمار- إعادة الإعمار. النتيجة؟ دولة مدمَّرة، وقطاع عام مشرذم، وشركات أجنبية تسرح وتمرح بينما المواطن العراقي يلهث وراء أبسط الخدمات.

وفي أمريكا اللاتينية، وصفات «صندوق النقد» أدت إلى بطالة وانفجارات اجتماعية أطاحت بحكومات بأكملها.

هل المطلوب أن نعيد التجربة في سورية؟

المستثمر الجاد يحتاج دولة قوية... لا جمهورية موز

فلنسأل بوضوح: هل المستثمر الجاد، الذي يريد بناء مصنع أو تطوير زراعة أو إقامة مشروع طويل الأمد، يحتاج إلى دولة ضعيفة؟ الجواب: طبعاً لا.

المستثمر الجاد يحتاج إلى:

قضاء مستقل يحميه من الابتزاز.

بنية تحتية موثوقة تضمن استمرار عمله.

قطاع عام فاعل يوفّر الكهرباء والمياه والاتصالات، حتى لا تتوقف مشاريعه عند أول أزمة.

سوق مستقرة بقدرة شرائية متنامية، لا شعب مسحوق تحت الخصخصة والفقر.

من الذي يحب الدولة الضعيفة إذن؟ المضاربون فقط والمنتفعون الساعون إلى الربح السريع. هؤلاء الذين يقتاتون على الخراب، ويفرّون بأرباحهم إلى الخارج بعد أن ينهبوا البلد.

القطاع العام... قلعة السيادة

يحلو للبعض تصوير القطاع العام كجسم مريض يجب التخلص منه، لكن الحقيقة أن المشكلة لم تكن يوماً في «فكرة» القطاع العام، بل في الإدارة الفاسدة التي خنقته.

فليس صحيحاً أن القطاع العام هو سبب الخراب. الخراب جاء من الإدارة الفاسدة، من الاستغلال السياسي، من غياب الشفافية.

فالقطاع العام ليس عبئاً، بل هو ذراع الدولة الاقتصادي، وسلاحها لحماية السيادة الوطنية.

إذا بيعت الكهرباء أو النفط أو المرافئ، فلن تكون لدينا «تنمية»، بل سنصبح رهائن لشركات أجنبية تتحكم في شرايين حياتنا.

الخصخصة = التفكيك

التجارب، من الأرجنتين إلى روسيا، ومن العراق إلى مصر، كلها تقول إن الخصخصة العشوائية في دولة ضعيفة ليست إصلاحاً، بل تفكيكاً مقنناً للوطن.

هي تسليم رقاب الشعوب لشركات ومضاربين، ينهبون اليوم ويتركون غداً خراباً أكبر.

كلمة إلى السوريين

لا تنخدعوا بالشعارات البراقة. «الاستثمار» الحقيقي لا يأتي حين تُباع مؤسسات الدولة في المزاد، بل حين تُصلَح وتُدار بكفاءة لتصبح رافعة للنهضة والتنمية.

من يريد مستقبلاً لسورية، عليه أن يدرك أن المعركة ليست بين القطاع العام والخاص، بل بين وطن متماسك تقوده دولة قوية، ووطن يُباع قطعةً قطعة تحت لافتة «السوق الحر».

من يريد اقتصاداً صحّياً في سورية الجديدة، عليه أن يفهم أنه لا استثمار حقيقي دون دولة قوية، ولا دولة قوية دون قطاع عام متماسك وفاعل.

فالخصخصة العشوائية ليست إصلاحاً... بل بيعاً للوطن في المزاد العلني.

المركزي والسوق الموازي... فراغ السلطة النقدية وثمنه الباهظ

في 12 آب الجاري، أصدر مصرف سورية المركزي بياناً طالب فيه المواطنين بحصر تعاملاتهم في مجال الصرافة والحوالات الخارجية بمؤسسات الصرافة المرخصة أصولاً، مرفقاً وعداً بنشر قائمة بأسمائها، ومؤكداً عزمه إغلاق أي نشاط غير مرخّص. من حيث الشكل، يبدو البيان خطوة تنظيمية، لكن من حيث المضمون، يعكس فجوة خطيرة بين الصلاحيات الممنوحة للمركزي وبين ممارساته الفعلية على أرض الواقع.

المصرف يعترف صراحة بأنه «يسعى إلى تنظيم القطاع، وكأننا أمام مهمة جديدة، لا واجب أصيل قائم منذ عقود».

والأسوأ، أنه يطالب المواطن بالالتزام بالمؤسسات المرخصة، بينما هذه المؤسسات نفسها عاجزة عن الالتزام بالسعر الرسمي أو تأمين سيولة كافية أو إزالة السقوف المشددة على السحب والتصريف. والنتيجة واضحة، فالمواطن يُدفع دفعاً إلى أحضان السوق الموازي، لا اختياراً بل اضطراراً.

السوق الموازي يملأ الفراغ

عندما يفشل المصرف المركزي في فرض سعر صرف واقعي وجاذب، أو في تأمين سرعة وكفاءة في تسليم الحوالات، يصبح السوق الموازي بديلاً شرعياً في نظر المواطن، مهما كانت مخالفة القانون واضحة.

هذا الفراغ في السلطة النقدية لا يقتصر ضرره على الأفراد، بل يضرب صميم السيادة المالية للدولة، إذ تتحول السيطرة على تدفق الأموال وأسعار الصرف من يد السلطة النقدية إلى يد المضاربين وشبكات غير رسمية، مع تجيير فوائد وعوائد هذه السيطرة لمصلحة قلة قليلة من كبار حيتان المضاربين.

الضرر يمتد إلى الخزينة والسياسة النقدية

كل ليرة أو دولار يمر عبر السوق الموازي هو خسارة مباشرة للخزينة العامة من حيث الرسوم والعمولات، وخسارة غير مباشرة أكبر تتمثل في تآكل أدوات السياسة النقدية وفقدان القدرة على التدخل الفعال في السوق.

إن استمرار هذه الحالة يحوّل المصرف المركزي من لاعب أساسي، كما يفترض أن يكون، إلى متفرج على مسرح تحدد قواعده قوى غير خاضعة لأي رقابة.

الواقع يفرض على المركزي أن ينافس

الحل ليس في التحذير أو المطالبة بالالتزام بالقنوات الرسمية، بل في جعل هذه القنوات جاذبة فعلاً من خلال:

سعر صرف واقعي يحد من الفجوة بين السوق الرسمي والموازي.

سيولة كافية في المصارف وشركات الصرافة لضمان تنفيذ العمليات دون تأخير.

إلغاء سقوف السحب التعجيزية التي تحوّل الخدمات الرسمية إلى عبء.

رقابة حقيقية على التزام المؤسسات الرسمية المرخصة بالقوانين والأسعار المعلنة.

الحل يبدأ من داخل جدران المركزي

مصرف سورية المركزي، بموقفه الحالي، لا يحمي المواطن ولا يحمي نفسه. فكل يوم يتأخر فيه عن أداء مهامه كاملة هو يوم يربح فيه السوق الموازي مزيداً من الأرض والنفوذ.

فحماية الحقوق، وضمان تدفق الحوالات عبر القنوات الرسمية، والحفاظ على قوة العملة، كلها تبدأ من داخل جدران المركزي نفسه، لا من بيانات تحذيرية موجهة لمواطن مقيد اليدين أمام مؤسسات رسمية ضعيفة القدرة.

جهل واستهتار رسمي بأمن المعلومات الشخصية؟

في خطوة غريبة على صفحة «فيسبوك» التابعة لمديرية الصحة باللاذقية، قامت المديرية مطلع شهر آب بتحميل رابط Google Drive على صفحتها يضم سجلات 213 موظف، وطلبت منهم استكمال ما نقص من بيانات؛ أي الاسم الثلاثي واسم الأم والرقم الوطني!

■ سارة جمال

ما قامت به المديرية هو استهتار كبير بخصوصية المواطنين وأمن بياناتهم، وخرق لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم 1 لعام 2025 الذي ينصّ على «حماية البيانات الشخصية» وخاصة «العاملين في الدولة، وعدم استخدامها من دون إذن وزارة الاتصالات.»

سلسلة من الكوارث الأمنية... الاعتماد على منصات تجارية أجنبية

استخدمت المديرية لجمع البيانات منصة تحمل اسم SurveyHeart، وهي مملوكة لشركة خاصة مقرها الهند، وهذه المنصة مصممة للاستبيانات التسويقية العامة، وليست مخصصة أبداً للبيانات الحكومية أو الشخصية الحساسة. واستخدامها لجمع بيانات الموظفين والعاملين في الدولة، هو تصرف يفتقر إلى أدنى درجات الوعي الأمني والقانوني.

أين تذهب هذه البيانات؟ من يصل إليها؟ وهل يتم نقلها عبر حدود دولية؟ كل هذه أسئلة خطيرة في الواقع لا إجابة عنها، ولا توضيح لماذا تم اختيار هذه الشركة، مما يضع معلومات المواطنين رهينة لشركة غير خاضعة للقوانين والسيادة الوطنية.

التخزين العشوائي على منصات أجنبية

إحدى الممارسات التي تُظهر استهتاراً غير مقبول بالبيانات الحساسة هو استخدام حسابات «Gmail» شخصية، ولا يعد ذلك مجرد مخالفة إدارية، بل قد يرقى إلى جريمة مكتملة الأركان من الناحية الأمنية والقانونية. فهل يعقل أن تكون معلومات الموظفين، التي تعد أساس بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها، رهينة حساب بريد إلكتروني شخصي يمكن اختراقه بسهولة؟

فخوادم Google تقع في دول أجنبية، وتخضع لقوانينها. هذا يعني أن موظفي غوغل، وحتى الجهات الأمنية الأجنبية، قد يتمكنون من الوصول إلى هذه البيانات بموجب تشريعات معينة، حتى لو كانت مملوكة لدولة أخرى. ويعد ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة البيانات وحق المواطنين في الخصوصية.

أن تأتي متأخراً...

بعد مناشدات وتحذيرات حول خطورة هذه الخطوة قامت المديرية بحذف المنشور عن فيسبوك، إلا أن الرابط بقي موجوداً لأربعة أيام أخرى قبل تعطيله.

بقاء الرابط لأربعة أيام متاحاً لمن «هبّ ودب» يشير إلى غياب تام لإدارة فعالة للحوادث الأمنية. كما أن عدم اليقين حول حذف البيانات بشكل نهائي من مخدّم الشركة الهندية أو خوادم غوغل يعد كارثة بحد ذاته. فإذا كانت البيانات قد سُربت بالفعل، فإنها قد تكون متاحة إلى الأبد في الفضاء الرقمي، مما يعرض الموظفين والمديرية والمؤسسات لمخاطر لا حصر لها على المدى الطويل.

من خطأ أمني إلى خطأ آخر

رغم تعطيل الرابط «أو إقفال الرابط بعد استكمال جمع البيانات، لأن المديرية لم تخرج بتوضيح» أبقت المديرية على منشور آخر بتاريخ 9 آب يطلب جمع البيانات عن طريق رسائل الواتس آب عبر صفحتها. متجاهلة بذلك «العبث الأمني» الناجم عن استخدام تطبيقات المراسلة لجمع البيانات الشخصية! فالرسائل تُسجل، والمرفقات قد تُخزن على خوادم خارجية، ولا توجد ضمانات كافية للتشفير أو حذف البيانات نهائياً، عدا أن المديرية لم تحدد أسماء أصحاب الأرقام المطلوب مراسلتهم، وما هي صفتهم الوظيفية وطبيعة عملهم في المديرية.

كفى استهتاراً!

تتحمل الدولة، وليس أي طرف آخر، مسؤولية حماية المواطنين وبياناتهم الشخصية، التي قد تتعرض بهذه الأساليب لانتهاكات صارخة. فالرقم الوطني والأسماء الثلاثية هي مفاتيح للهوية، يعرض تسربها الأفراد لمخاطر كثيرة. ولا مجال للتسويف في اعتماد وتطوير نظام استمارة إلكترونية آمن، يتم اعتماده رسمياً في جميع الوزارات والمديريات، وتوفير الدعم والموارد اللازمة للإدارات للاستخدام الكامل والفعال لمنصة وطنية آمنة. وإلا فنحن أمام ممارسات مؤسفة لجهات حكومية تتساهل بمعلومات المواطنين كما لو أنها من دون قيمة، ومن دون أدنى حساب للمخاطر المترتبة على ذلك.

السورية للتجارة... بين السيادة المهدورة وتغوّل السوق

في خطوة صادمة تكشف عمق الانزلاق نحو «اقتصاد السوق والخصخصة المبطنة»، أعلنت السورية للتجارة عن تنظيم مزاد علني لتأجير وتشغيل عقاراتها وأصولها «1500 عقار» في قلب الأسواق التجارية الرئيسية للمدن، بحجة «تعزيز الموارد الذاتية بما يخدم الأهداف الاقتصادية الوطنية». هكذا تحدث معاون المدير العام معاذ هنداوي بتاريخ 11 آب 2025، وكأن التخلي عن الدور الأساسي لأكبر مؤسسة اقتصادية عامة في البلاد مجرد تفصيل ثانوي!

■ فرح شرف

فبدلاً من أن تظل المؤسسة أداة تدخل إيجابي في السوق المحلي، تطرح المواد الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة، وتضغط على كبار التجار وتمنع الاحتكار، يجري اليوم تفكيكها وتحويلها إلى أصل ريعي معروض للاستثمار. النتيجة واضحة: تسليم مفاتيح السوق للقطاع الخاص، وترك المستهلكين فريسة لجشع لا سقف له.

تغييب الدور التنظيمي للمؤسسة

لم تكن «السورية للتجارة» مجرد شركة تجارية، بل ذراعاً تنظيمية تضبط حركة الجملة ونصف الجملة والمفرق، خصوصاً في السلع الأساسية: الغذاء، اللحوم، الخضار، القرطاسية، وحتى الأدوات الكهربائية والسلع المعمرة. تعطيل هذا الدور يعني ببساطة إطلاق العنان لتوحش السوق، في وقت وصلت فيه القدرة الشرائية للسوريين إلى أدنى مستوياتها، وانهارت المداخيل أمام أسعار تتضاعف يومياً.

عقارات في قلب المدن... فرصة للقطاع الخاص وخسارة للناس

ما يُعرض اليوم للاستثمار ليس مجرد مخازن وصالات ومراكز توزيع ووحدات تبريد، بل عقارات في مواقع حيوية داخل الأسواق الرئيسية للمدن. أي إن الدولة تفرّط بأصول استراتيجية تشكل نقاط ارتكاز لضبط السوق، وتحوّلها إلى فرصة ذهبية بيد قلّة من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، ليحتكروا سلاسل التوريد والتوزيع. وبدلاً من تخفيف الأعباء عن المواطنين، سيُفتح الباب أمام رفع أسعار الجملة بما يثقل كاهل التجار الصغار، ويصل في النهاية إلى المستهلكين المنهكين.

كارثة على سوق العمل

أما وعود «إعادة توزيع الموظفين على وظائف إشرافية»، فهي لا تعدو كونها ذرّ رماد في العيون. المستثمرون الجدد لن يحتفظوا بالآلاف من عمال الصالات والمخازن. بل إن موجة البطالة لن تقتصر على موظفي المؤسسة، بل ستضرب مورّديها، عمّال النقل، الباعة الصغار، وحتى أسواق التجزئة. ما يحدث أشبه «بدومينو» يهدد قطاعات كاملة بالانهيار.

السيادة الاقتصادية على مذبح الخصخصة

التبرير الجاهز لكل هذا التفريط هو الحديث عن «فساد إداري سابق» أو «تخفيف الأعباء عن الدولة». لكن الحقيقة أن ما يجري هو تدمير ممنهج لأداة الدولة الوحيدة التي كانت قادرة على التدخل في السوق وضبط الأسعار وحماية المواطنين. فالتفريط «بالسورية للتجارة» ليس مجرد قرار إداري، بل ضربة مباشرة للسيادة الاقتصادية، وتجريد الدولة من قدرتها على أن تكون شبكة أمان وقت الأزمات.

ضربة للفقراء... مكسب للأغنياء

خروج المؤسسة من المشهد يعني ببساطة ارتفاع الأسعار أكثر فأكثر، وتحوّل السلع الأساسية إلى كماليات لا يقدر عليها سوى القلّة. إنها ضربة جديدة للطبقات الأفقر، التي لن تجد بعد الآن من يوازن بين مصالحها ومصالح كبار التجار. وباسم «الاستثمار»، يُسلّم السوق للمحتكرين، ويُترك المواطن السوري تحت رحمة الاستغلال والتجويع.

باختصار يمكن القول إن بيع عقارات السورية للتجارة في قلب المدن ليس استثماراً، بل خيانة اقتصادية، ودفناً نهائياً لأي وهم بقدرة الدولة على التدخل لصالح الناس.

صناعيو حلب... استثمار الدولة في الصناعة استثمارٌ في المستقبل

عقدت غرفة صناعة حلب في العاشر من آب اجتماع الهيئة السنوي، وذلك بحضور فعاليات رسمية واقتصادية وعدد كبير من الصناعيين.

■ سلمى صلاح

طرح الصناعيون خلال الاجتماع مطالبهم، والتي لم تأتِ بجديد عمّا طالبوا به منذ أشهر، بل منذ سنينَ، في ظل غياب أي استراتيجية لدعم الصناعة أو تغيّر ملموس على أرض الواقع. لكنهم ركزوا على عدة نقاط من المهم تسليط الضوء على بعضٍ منها.

الطاقة... أزمة مزمنة

إن أزمة الطاقة– رغم كل الاتفاقات ومذكرات التفاهم– لا تزال إحدى أبرز التحديات التي تواجه الصناعيين، وتنقسم وفق ما ذُكِر في الاجتماع إلى تكاليف الكهرباء وحوامل الطاقة الباهظة، مضافاً إليها رسوم على الفواتير، قد تصل إلى 22% من إجمالي الفاتورة.

يشكل ذلك عبئاً مالياً كبيراً على المصانع، ما يُجبر البعض على التقليل من الطاقة الإنتاجية، أو حتى الإغلاق بشكل كامل. فيما يعيق توريد الكهرباء من سير العمليات الإنتاجية، ويدفع بالمصانع إلى الاعتماد على مصادر أخرى تزيد من التكاليف التشغيلية وتقلل من الكفاءة.

المنافسة غير العادلة... بين التهريب وإغراق الأسواق وضعف الرقابة

يُلحق التهريب خسائر مالية فادحة بالصناعيين والإنتاج المحلي، حيث تدخل السلع المهرّبة– وبكثرة– من دون دفع رسوم جمركية، ما يخلق منافسة غير عادلة وغير شريفة مع المنتجات المحلية، ويقلل حصة السوق من المنتجات الوطنية.

كذلك شهدت الأسواق السورية خلال الأشهر الماضية انفتاحاً غير منظم– بل منفلتاً أحياناً– أمام البضائع الأجنبية، بالأخص التركية منها، مما زاد الوضع سوءاً، حيث تعاني سورية من هذا النوع من المنافسة بشكل خاص من الدول– مثل تركيا– التي تقدم دعماً حكومياً لمنتجاتها، مما يمكنها من تصدير بضائعها بأسعار منخفضة لا يمكن للصناعات المحلية منافستها.

ويساهم ضعف الرقابة على الجودة ودخول منتجات رديئة إلى الأسواق المحلية بتغذية الأزمة. فهذه السلع، ورغم سعرها المنخفض نسبياً، تشوّه السوق وتفقد المواطن الثقة بالمنتج المحلي. فحتى لو كانت المنتجات المحلية ذات جودة أعلى فإن سعرها المرتفع جرّاء غياب الدعم الحكومي، تدفع المستهلك إلى تفضيل المنتجات المستوردة الأرخص، حتى لو كانت رديئة.

مطالب لحلول جذرية

لا يمكن النهوض بالصناعة السورية من دون:

– إصلاح سياسات الطاقة، لتخفيف الأعباء التشغيلية على المصانع، فتوفير الطاقة بأسعار معقولة ليس محفزاً للإنتاج فقط، بل حافزاً للاستثمار في القطاع الصناعي.

– تعزيز الحماية الجمركية والتجارية، عبر فرض قيود على استيراد السلع المنتجة محلياً والتي تغطي حاجة السوق، ومراجعة التعرفة الجمركية على الواردات المنافسة، كجزء من استراتيجية وطنية لتقليل الاعتماد على الخارج، دون التخلي عن شراكات استراتيجية تخدم المصالح الوطنية.

– تطوير البنى التحتية بوصفه شرطاً أساسياً لأي ازدهار في القطاع الصناعي. وما يشمله ذلك من تنفيذ مشاريع خدمية في المناطق الصناعية تقلل من تكاليف الإنتاج وتحسن من كفاءة العمليات الصناعية.

– تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، ومن ضمنها إعفاء الآلات الصناعية من الجمارك، وتفعيل سياسات لمكافحة الإغراق، لما يشكله من تهديد على الصناعات المحلية.

تفعيل الحوكمة لإنقاذ الصناعة

مهما كانت الحلول واضحة ومنطقية، إلا أنها تظل رهناً بتحول جذري في السياسات الاقتصادية، تكون فيه الدولة الناظم الأساسي في إدارة القطاعات الاستراتيجية، وتستعيد قدرتها على التحكم بالاقتصاد والحدود؛ أي تعزيز سيادة القانون أيضاً وتحقيق استقرار أمني يضمن سلاسة العمليات الصناعية.

من دون ذلك كله، وأكثر، ستستمر الصناعة المحلية في الانحسار لصالح اقتصاد هش، قائم على الاستيراد والتهريب، والمساعدات.

نكبة جديدة... حرائق شطحة تفتح جرحاً آخر في جسد السوريين

لا يبدو أن للحزن نهاية في حياة السوريين. فما إن يلتقطوا أنفاسهم من مأساة حتى تأتي أخرى أدهى وأقسى. أمس، كانت النيران في بلدة شطحة بريف حماة الغربي أشد قسوة من أن تحتمل؛ ألسنة لهب خرجت عن السيطرة، التهمت البيوت والحقول، وامتدت بلا رحمة إلى المناطق السكنية، لترسم فاجعة جديدة على وجه هذه البلاد المنهكة.

مدنيون أصيبوا بحروق وجروح متفاوتة، بعضهم نقل إلى مشفى السقيلبية الوطني، بينما الحالات الحرجة حُملت على عجل إلى مشفى حماة الوطني بحثاً عن فرصة للحياة وسط تجهيزات طبية بالكاد تكفي. لكن ماذا عن المنازل التي صارت رماداً، والذكريات التي ابتلعتها النيران؟ تلك لا يعيدها دواء ولا إسعاف ولا أي مستشفى في الدنيا. الحرائق لم تتوقف عند حدود شطحة، بل امتدت من سهل الغاب حتى ريف اللاذقية، مخلفة وراءها نزوحاً جديداً لعشرات العائلات. وجوه الأطفال المذعورين، النساء الهاربات بملابسهن فقط، والشيوخ الذين لا يعرفون إلى أين يذهبون، كلها مشاهد تختصر عمق المأساة.

وكأن السوري لم تكفه حرب دمرت عمره، وحصار سرق قوته، وفقر أذلّه، حتى تأتي النار لتشرده مرة أخرى، وتقول له: «لا أمان لك هنا».

ومع ذلك، وسط هذا الخراب، تبرز مشاهد مدهشة للصمود. بعض الأهالي رفضوا مغادرة بيوتهم وأراضيهم، تشبثوا بجذورهم كما تتشبث الأشجار بالأرض. وقفوا في وجه النيران بأدوات بدائية: دلاء ماء، فروع أشجار، وأيد متعبة لكنها مملوءة بالإصرار. وكأنهم يقولون للنار: قد تحرقين أجسادنا، لكن لن تقتلعينا من أرضنا. هذا العناد البسيط، الممزوج بالدمع والعرق، هو آخر ما تبقى من معنى الكرامة والانتماء في حياة تتآكلها الكوارث.

مدير مؤسسة المياه في حماة، المهندس عبد الستار العلي، أطلق صرخة استغاثة للمنظمات الإنسانية لتأمين مياه الشرب للنازحين.

يا للمفارقة! شعب يطلب قطرة ماء بعدما ابتلعته ألسنة النار. هل هناك صورة أبلغ من هذا لتجسيد قسوة الحياة وانعدام العدالة؟

الغضب يتصاعد كلما تساءلنا: أين خطط الطوارئ؟ أين الاستجابة السريعة؟ لماذا تُترك القرى والبلدات لمصيرها المجهول كلما وقعت كارثة؟ أليس من حق الناس أن يشعروا أن هناك من يحميهم أو على الأقل من يطفئ النار قبل أن تصل إلى بيوتهم وأحلامهم؟

لقد اعتاد السوريون أن يدفعوا وحدهم فاتورة كل مصيبة: الحرب، النزوح، الفقر، واليوم الحرائق. كأن القدر اجتمع ضدهم، وكأن العالم كله يشيح بوجهه عن معاناتهم. لم يعد لديهم سوى الرماد المتطاير من منازلهم، ومرارة السؤال الذي لا يجد جواباً: إلى متى؟

هذه البلاد التي كانت يوماً خضراء، عامرة بسهولها وغاباتها، تحولت إلى مسرح مفتوح للخراب. والناس الذين يستحقون حياة كريمة وأمناً وكرامة، يُتركون للموت والتشرد بلا سند. كل كارثة جديدة تكشف عجزاً أكبر، وتزرع ألماً أعمق، وتترك جرحاً لا يندمل.

إنها ليست مجرد حرائق، بل صفعة جديدة على وجه السوري الذي يصرخ منذ سنوات ولا يسمعه أحد. رماد شطحة اليوم ليس سوى رمز آخر لفقدان العدالة، لخذلان العالم، ولنزيف لا يتوقف في جسد وطن أُنهك حتى العظم. ومع ذلك، يبقى السوري متمسكاً بترابه، يحاول إطفاء النار بيديه العاريتين، وكأن بقاءه في أرضه هو آخر أشكال المقاومة الممكنة.

التسوّل في سورية... عار الفقر في وجه دولة تهرّبت من واجباتها

بين حين وآخر، تطالعنا الجهات الرسمية في المحافظات السورية بخطط ميدانية لمعالجة ظاهرة التسوّل، تتضمن الرصد والمعالجة والدعم وضبط الشبكات المنظمة. وللوهلة الأولى، يبدو الحديث جاداً، لكنه ما يلبث أن يتهاوى أمام حقيقة صارخة أن التسوّل ليس ظاهرة طارئة، ولا سلوكاً فردياً شاذاً، بل نتيجة طبيعية ومباشرة لانهيار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وهي منظومة ساهمت الدولة نفسها في تدميرها، ثم تنصّلت من واجبها تجاهها.

الفقر المعمّم... أصل الداء

ما يحدث ليس مجرد تسوّل، بل تعبير علني ومؤلم عن تفشي الفقر إلى درجة تحوّل فيها الإنسان إلى ظلٍّ لجوعه. وما دام أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر وفق تقارير دولية، فمن غير المنطقي الحديث عن معالجة التسوّل بمعزل عن معالجة الفقر نفسه.

التسوّل في سورية لم يعد حالة فردية، بل أصبح ظاهرة جماعية، تشمل أطفالاً لم تطأ أقدامهم المدارس قط، ونساء أُجبرن على الشارع بحثاً عن دواء أو لقمة، وكبار سنّ فقدوا شبكات الدعم والرعاية.

أصبح الشارع هو المؤسسة الوحيدة المتاحة لفقراء هذا البلد، فيما تتفرّج الدولة على تفكك المجتمع دون أن تضع خطة وطنية حقيقية تنقذ ما تبقّى.

استغلال منظّم وتشابك للظواهر السلبية

الفراغ الذي خلّفته الدولة في أداء واجباتها، ملأته شبكات منظمة تستغل المتسوّلين، وتعيد تدويرهم ضمن شبكات استغلال اقتصادي واجتماعي. أطفال يُستخدمون لجلب الشفقة والمزيد من المال، نساء يتحركن وفق تعليمات، و«معلّمون» يجمعون الغلّة في نهاية اليوم.

لكن الأخطر من كل هذا هو ما تولّده هذه الظواهر من نتائج مستقبلية مدمّرة... جيل بلا تعليم، بلا حماية، بلا أمل.

فالتسوّل ليس مجرد نتيجة للفقر، بل هو نقطة التقاء لعشرات الظواهر الأخرى، مثل: عمالة الأطفال، التسرب من المدارس، العنف الأسري، تفكك الروابط الاجتماعية، انهيار القيم، بل وحتى الجريمة لاحقاً. إنها حلقة مغلقة، يُولد فيها الفقر، فينجب تسوّلاً، فيُستغلّ الأطفال، فيفقدون التعليم، فيكبرون مهمّشين، ثم يُعاد إنتاج فقرهم من جديد، ويستمرّ الدمار.

الهروب من الحقيقة

في المقابل، تتعامل الجهات الحكومية مع الظاهرة بوصفها «تشوّهاً بصرياً» يشوّه صورة المدن، لا بوصفها مأساة وطنية تنذر بمستقبل مظلم. يتم التركيز على الحملات الأمنية، و«الضبط الميداني»، وتصوير المتسوّلين وكأنهم مجرمون أو غرباء عن النسيج المجتمعي. تُنسى الحقائق، وتُدفن الأسئلة الكبرى: من المسؤول؟ أين الدولة؟ أين الخطط الاقتصادية؟ أين برامج الدعم؟ أين الأجور؟ وأين الخدمات؟ لا جواب.

ما نشهده ليس مجرد فشل في إدارة ملف التسوّل، بل هو تهرّب صريح من المسؤولية. فالدولة لا تستطيع أن ترفع يدها عن الصحة والتعليم والعمل ثم تسأل لماذا يتسوّل الناس. والحكومة التي تسكت عن انهيار الليرة والأسعار والرواتب لا يحق لها محاسبة من اضطر للشارع.

مستقبل بلا أمل إن استمرّ الإنكار

الاستمرار في تجاهل الجذور الحقيقية للكارثة لا يؤدي سوى إلى ترسيخها. وإذا لم تبدأ المعالجة من فوق، برؤية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، فلن تكون النتيجة إلا مزيداً من الانهيار. الظواهر السلبية لا تموت وحدها. إنها تتكاثر وتتراكم، وتتحوّل بمرور الوقت إلى أمراض مجتمعية عضوية، لا تنفع معها المسكّنات ولا ضبوط المكافحة.

إن استعادة «الصورة الحضارية» التي تتغنّى بها بعض التصريحات الرسمية لا تكون بإخفاء الفقر، بل بمواجهته. لا تُبنى الحضارات على الرخام والزينة، بل على العدالة والكرامة والفرص المتساوية. وأي محاولة لمعالجة التسوّل دون معالجة الفقر هي كمن يغسل الواجهة ويترك أساس البيت يتآكل.

التستر على المأساة لا يحلها

التستّر على المأساة لا يحلّها، والسكوت عن المسؤولية لا يعفي منها. ومن المعيب أن يُجرّم الجوع، فيما تُترك الدولة بمنأى عن الحساب. آن الأوان للاعتراف أنه لا حلّ لظاهرة التسوّل إلا بحلّ الفقر. ولا عدالة دون دولة تحترم نفسها وشعبها.

ثلاثية الجحيم تلتهم صيف السوريين

في هذه الأيام، يختبر السوريون صيفاً لا يشبه أي صيف، فصلٌ صار عنوانه العطش والحر والعتمة. ثلاثية قاتلة تجتمع في وقت واحد، موجة حر خانقة تضرب البلاد، انقطاع كهربائي طويل، وشح مياه يهدد أبسط مقومات الحياة. مشهد يبدو وكأنه مقتطع من فيلم عن نهاية العالم، لكنه هنا، يوميات يعيشها ملايين البشر.

شمس تحرق الظل

مع ساعات الصباح الأولى، يبدأ اللهيب. درجات الحرارة في بعض المناطق تجاوزت 45 مئوية في الظل، لتجعل الهواء نفسه ثقيلاً لا يُتنفس. البيوت تتحول إلى أفران إسمنتية، والجدران تختزن النار طوال النهار لتعيد إشعاعها ليلاً، فتمنع عن الناس حتى لحظة راحة. لا نسمة باردة، ولا حتى نافذة مفتوحة تجلب شيئاً سوى هواء حار يلسع الوجه.

الأطفال يئنون تحت وطأة الحر، وكبار السن يلهثون بحثاً عن قليل من البرودة. كل شربة ماء تُحسب بحذر، وكل حركة داخل المنزل أو خارجه تتحول إلى عبء جسدي.

الكهرباء... الغائب الأكبر

أزمة الكهرباء بلغت حداً لم يعد يحتمله الناس. في كثير من المناطق، تأتي الكهرباء لساعات محدودة في اليوم– أو لا تأتي إطلاقاً في بعض الأيام– ثم تعود العتمة لتبتلع البيوت والشوارع. ساعة الوصل تتحول إلى سباق مع الزمن: شحن الهاتف– تشغيل الغسالة– محاولة إنقاذ ما تبقى من طعام في الثلاجة. المولدات الخاصة صارت رفاهية لا يقدر عليها إلا القادرون، والبطاريات لم تعد تصمد أمام الانقطاعات الطويلة، حتى الشموع باتت ترفاً مكلفاً.

الماء... ندرة في زمن العطش

وكأن الحر والعتمة لا يكفيان، تأتي أزمة المياه لتكمل الحصار. الصنابير جافة في معظم الأحياء، والخزانات الفارغة تنتظر صهريجاً قد يأتي أو لا يأتي. الأسعار تضاعفت، والناس يضطرون لشراء كل لتر بثمن يثقل كاهلهم.

في ظل هذه الظروف، يغدو الاستحمام رفاهية، وغسل الملابس مغامرة، وحتى شرب الماء يتم بحذر شديد، خاصة في العائلات الكبيرة.

انعكاسات صحية واجتماعية خطِرة

هذه الأزمات الثلاثة لا تكتفي بخنق الحياة اليومية، بل تفتح الباب أمام كوارث صحية: ضربات الشمس، الجفاف، وأمراض الجهاز الهضمي بسبب تخزين المياه بطرق غير آمنة. المستشفيات نفسها تعاني من انقطاعات الكهرباء والمياه، ما يهدد حياة المرضى ويجعل تقديم الخدمات الطبية أصعب من أي وقت مضى.

أما على الصعيد الاجتماعي، فالإرهاق النفسي يتضاعف. الحياة تتحول إلى معركة يومية من أجل البقاء: كيف توفر الماء؟ متى ستأتي الكهرباء؟ كيف تحمي أطفالك من الحر؟ حتى أبسط تفاصيل الحياة باتت تحتاج تخطيطاً وجهداً مضاعفاً.

صيف بلا أفق

هذه ليست أزمة جديدة على السوريين، لكنها هذه المرة أكثر قسوة وتكاملاً في ضرب مقومات الحياة. لا حلول تلوح في الأفق، والناس بين خيارين أحلاهما مر: الصبر على الجحيم أو الهجرة منه. وفي كل يوم يمر، يتأكد شعورٌ ثقيل أن هذا الصيف لن يُنسى... لكنهم كانوا يتمنون أن يُنسى سريعاً.

التراجع الاقتصادي السوري لم

يُرجّح كثيرون أن التدهور الاقتصادي في سورية بدأ عام 2011، مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية وتصاعد الصراع ضد نظام الرئيس السابق بشار الأسد. ويستند هذا التصور إلى جملة من المؤشرات والإحصاءات التي تظهر أن عام 2010 شكّل «ذروة» الأداء الاقتصادي في البلاد، ما يجعل من العام التالي نقطة الانكسار الكبرى. إلا أن هذا السرد يُغفل جانباً حاسماً من الحقيقة وهي أن الانحدار الاقتصادي لم يكن وليد لحظة سياسية أو أمنية بعينها، بل نتيجة مسار طويل من السياسات الاقتصادية الليبرالية التي بدأت تتبلور منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وبلغت أوجها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. في تلك السنوات، شهدت البلاد موجة من «الإصلاحات» التي وصفت آنذاك بالضرورية للانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، لكنها في جوهرها كانت تعني انسحاب الدولة من مسؤولياتها الاقتصادية الاجتماعية، وفتح الباب أمام مركزة الثروة بشكل أكبر وازدياد الفجوة الطبقية في المجتمع، وهو ما شكّل الأساس الفعلي لانفجار لاحق لم يكن الاقتصاد إلا أحد أبرز ضحاياه.

■ أحمد الرز

مع وصول بشار الأسد إلى السلطة، بدأت سورية مرحلة جديدة من «الإصلاح الاقتصادي» وُصفت في الخطاب الرسمي آنذاك بأنها انتقال نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي». لكن هذا المفهوم، الذي بدا للوهلة الأولى كأنه توازن بين آليات السوق ودور الدولة الاجتماعي، سرعان ما تحول إلى غطاء لسياسات نيوليبرالية، تمثلت في تقليص الدعم الحكومي، وتحرير الأسعار، وضرب القطاع العام. وجرى تفكيك تدريجي لدور الدولة، إذ شهدت تلك المرحلة رفعاً للدعم عن المحروقات والأسمدة، وتقليصاً متواصلاً للإنفاق الاجتماعي. في المقابل، لم ترافق هذه الإجراءات أي آليات حقيقية لإعادة توزيع الثروة أو دعم الفئات الأكثر فقراً.

الانفجار السوري لم يحدث فجأة

محاولة البعض تصوير فترة ما قبل انفجار الأزمة عام 2010 على أنها كانت فترة «ازدهار واستقرار» هي في أفضل الأحوال تبسيط ساذج، وفي جوهرها تزييف وتشويه للواقع، وتعامٍ عن أن الاقتصاد السوري كان يعاني من مشكلات عميقة وبنوية، لا تقف عند حدود الفساد الكبير، وسوء إدارة موارد الدولة، وتمركز الثروة في أيدي قلة قليلة من المتنفذين.

وبالتالي، فإن أي قراءة موضوعية للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية قبل 2011، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار هذه التعقيدات، وألا تقع في فخ المقارنات المضللة. لا شك أن الأزمة وما تلاها من دمار واسع قد أسهمت في تدهور الاقتصاد إلى مستويات غير مسبوقة، ولكن هذا لا يعني أن ما كان قبلها جيداً أو حتى مقبولاً. فالأزمة في جوهرها كانت نتيجة طبيعية لسنوات من النهب والسياسات الخاطئة والمشكلات المتراكمة التي لم تجد من يعالجها، فكان انفجارها مسألة وقت لا أكثر.

وبهدف الوصول إلى صورة تقريبية لوضع الاقتصاد السوري ما قبل 2011، سنعرض بعض البيانات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد السوري للفترة ما بين عامي 2000 و2010، دون أن نغفل الإشارة إلى أن العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي السوري لتلك الحقبة إما غير متوفرة بسبب النقص المزمن في المعلومات المنشورة رسمياً، وإما جرى تضخيمها بطرق عدّة بهدف تجميل الواقع الاقتصادي في تلك الفترة.

بلغت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني عام 2000 نحو 21% بينما حظيت الأرباح بنسبة 79%

أرقام التضخم في سباق مع أرقام النمو

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل 4,3% سنوياً بين عامي 2000 و2010. لكن الملفت أن معدّل التضخم السنوي كان أكبر من ذلك، وبلغ وسطياً 4,9%.

وفوق ذلك، تكشف أرقام النمو المعلنة اختلالاً بنيوياً في طبيعة النمو المفترض، حيث أن نظرة فاحصة نحو تلك الأرقام تكشف أن هذا النمو قد تركز في قطاع الخدمات والمصارف الذي بلغ نموه الوسطي السنوي نسبة 14%، وفي قطاع التجارة نسبة 12%.

على النقيض من ذلك، نرى أن قطاع الصناعة، الذي يُفترض أن يكون من أعمدة الاقتصاد الوطني ومصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، قد سجل نمواً ضعيفاً للغاية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم يتجاوز متوسط نموه السنوي نسبة 2,7%.

أما قطاع الزراعة، الذي يعتبر من أهم القطاعات في تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني، فقد عانى من حالة من الركود شبه التام، حيث لم يتمكن من تحقيق نمو يُذكر، إذ بلغ متوسط نموه السنوي 0,6% فقط.

نسب النمو الوسطي السنوي للناتج المحلي حسب القطاعات

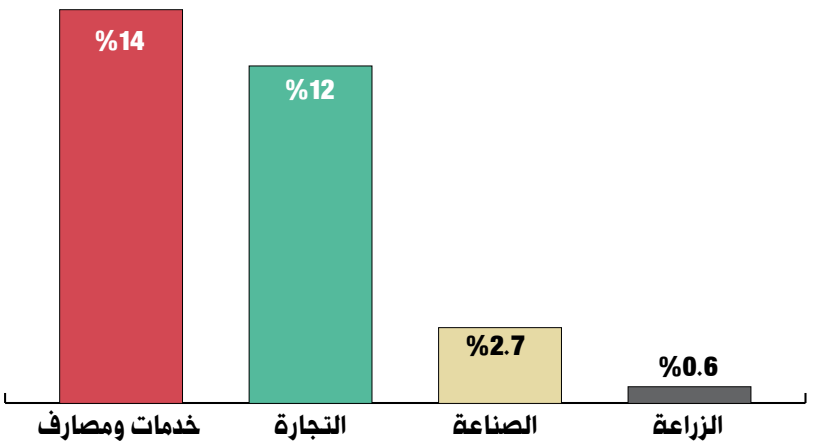

تراجع القطاع العام وارتفاع البطالة

في عام 2006، شهد الاقتصاد السوري تحولاً غير مسبوق، حيث تفوّقت استثمارات القطاع الخاص لأول مرة في تاريخ الدولة السورية على استثمارات القطاع العام. ففي ذلك العام، بلغت استثمارات القطاع الخاص 164 مليار ليرة سورية، بينما لم تتجاوز استثمارات القطاع العام 143 مليار ليرة. واستمرت الفجوة تتزايد بين القطاعين حتى بلغت استثمارات القطاع الخاص 193 مليار ليرة في عام 2010، ولم تزد استثمارات القطاع العام في العام ذاته عن 144 مليار ليرة. وهذا التحول لم يكن مجرد تغيير في أرقام الاستثمار، بل كان يعكس

يبدأ في 2011 بل قبل ذلك بكثير

استثمارات القطاع العام مقابل استثمارات القطاع الخاص

ملايين الليرات السورية

	مجمل الاستثمارات	استثمارات خاصة	استثمارات عامة
2005	288193	141505	146688
2006	308669	164878	143791
2007	283099	146699	136400
2008	266488	153749	112739
2009	297100	153280	143820
2010	337422	193268	144154

مستوردات وصادرات القطاع العام مقابل القطاع الخاص

ملايين الليرات السورية

	مستوردات القطاع العام	مستوردات القطاع الخاص	صادرات القطاع العام	صادرات القطاع الخاص	الصافي
2006	214864	316461	226094	278918	26313-
2007	308103	376454	245567	333467	105523-
2008	291472	547947	283442	424357	131621-
2009	103486	607597	176478	326642	-207963

تغييراً جوهرياً في بنية الاقتصاد السوري واتجاهاته. فقد سرّعت الدولة من ابتعادها التدريجي عن الدور المركزي في توجيه الاستثمار.

وبطبيعة الحال، لم ينعكس هذا التحول في تحسين أحوال قوة العمل السورية، ففي السنوات العشر السابقة لانفجار الأزمة، ووفقاً للبيانات الرسمية، بلغ معدل مشاركة القوى العاملة في سورية 43,5% وسطياً، وهو من أدنى المعدلات على مستوى العالم. وهذا الرقم لا يعكس فقط قلة الانخراط في سوق العمل، بل يشير أيضاً إلى وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل لكنهم خارج دائرة النشاط الاقتصادي، مما شكل ضغطاً على الاقتصاد من حيث الإنتاجية والنمو. وهذا المعدل المنخفض كان ملفتاً للنظر حتى عند مقارنته بالمعايير الإقليمية، حيث سجلت دول مثل مصر وتونس معدلات مشاركة أعلى، وصلت إلى 49% و47% على التوالي.

الميزان التجاري السوري خاسر... ولمصلحة الغرب

في عام 2006، بلغ العجز التجاري الصافي في سورية نحو 26,3 مليار ليرة سورية، مع تفوق واردات القطاع الخاص والعام على صادراتهما بشكل كبير. فقد وصلت واردات القطاع الخاص إلى 316 مليار ليرة، بينما بلغت صادراته 278 مليار ليرة، ما أدى إلى عجز تجاري ملموس.

ومع مرور السنوات، زاد العجز التجاري بشكل ملحوظ، حيث ارتفع في عام 2007 إلى 105 مليارات ليرة، وفي عام 2008 وصل إلى 131 مليار ليرة. وفي كلتا السنتين، استمرت الواردات في التفوق على الصادرات بشكل كبير، خصوصاً من قبل القطاع الخاص الذي استورد كميات ضخمة من السلع مقابل صادرات أقل.

وتفاصيل الصورة التجارية لسورية توضح بجلاء أن الجزء الأكبر من هذا العجز كان لمصلحة الدول الغربية، حيث بلغت النسبة التي تمثل التجارة مع الدول الغربية والدول الدائرة في الفلك الغربي آنذاك 50% من مجمل التجارة السورية، في حين كانت النسبة مع الدول الصديقة 18% فقط.

نسب الاستثمار تهبط بأكثر من 7,3%

في عام 2003 كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 23,8%، وهو مستوى متواضع مع النسب السابقة في سورية. ومع مرور السنين، نلاحظ أن هذه النسبة شهدت تقلبات، حيث بدأ الاتجاه الهابط يسيطر بدءاً من عام 2005 حيث تراجعت النسبة إلى 22,5% ثم إلى 20,9% في عام 2006.

وأصبح الانحدار أكثر وضوحاً في الأعوام التالية، حيث هبطت النسبة بشكل حاد إلى 17% في عام 2007، ثم إلى 13,8% في عام 2008، واستمر الانخفاض عند حدود 16,5% في عام 2009.

ويعتبر هذا الانخفاض في نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً خطيراً على تباطؤ النمو الاقتصادي، وأكد على الحاجة الماسة في حينه لإصلاحات اقتصادية عاجلة تهدف رفع نسب الاستثمارات، لكن مع غياب الإصلاحات المطلوبة، استمر الاتجاه بالهبوط أكثر فأكثر.

في 2006 تفوّقت استثمارات القطاع الخاص لأول مرة في تاريخ الدولة السورية على استثمارات القطاع العام

الحد الأدنى لتكاليف المعيشة: 6 أضعاف الحد الأدنى للأجور

في عام 2000، كان الحد الأدنى الرسمي للأجور يبلغ 3,045 ليرة سورية، بينما كان الحد الأدنى لتكاليف المعيشة الشهرية لأسرة من خمسة أفراد يصل إلى 18,180 ليرة سورية، أي نحو 6 أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور. هذه الفجوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف المعيشة كانت مؤشراً واضحاً على أن الأغلبية الساحقة من الأسر السورية واجهت صعوبة جدية في تلبية احتياجاتها الأساسية، مما أبرز وجود اختلالات كبيرة في توزيع الثروة والدخل.

ويتضح هذا الاختلال أكثر عندما نلقي نظرة على توزيع الدخل الوطني. فقد بلغت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني في عام 2000 نسبة ضئيلة تصل إلى 21%، بينما حظيت الأرباح بحصة الأسد بنسبة 79%. وعكس هذا التوزيع فجوة شاسعة بين أصحاب الأجور وأصحاب رؤوس الأموال، حيث تتركز الثروة بشكل كبير في أيدي قلة من الأشخاص، بينما تكافح الغالبية من أجل الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم.

إلى جانب ذلك، برزت معضلة الفاقد من الدخل الوطني بسبب الفساد والنهب، حيث كانت التقديرات تؤكد خلال العشرية السابقة لانفجار الأزمة في سورية أن حوالي 20% من الدخل الوطني كان يُهدر نتيجة النهب.

وسائل روسيّة للسيطرة على التضخم دون شلّ الاقتصاد

في اجتماع حول القضايا الاقتصادية، وصف رئيس روسيا انخفاض التضخم بأنه إنجاز مهم. فإذا كان مستوى التضخم في آذار قد بلغ 10,3 % على أساس سنوي، فإنه في نهاية حزيران تراجع إلى 9,4% وبحلول تموز وصل إلى 8,8 %. أمّا في الأسابيع الأولى من آب فقد تسارع هبوط أسعار بعض السلع الاستهلاكية مرات عدّة.

■ ترجمة: أوديت الحسين

ويؤكد المحللون، أنّه إذا استمر هذا الهبوط، فقد تحلّ الانكماشية محلّ التضخم في آب، فيما لن يتجاوز معدل ارتفاع الأسعار السنوي 6–7 %، وهو ما يتماشى مع توقعات بنك روسيا.

وقدّر «مركز التحليل الكلي والتنبؤ قصير الأمد» مستوى التضخم الأساسي في أواخر الصيف بأنه صغير، وهو ما يُعد إشارة إيجابية للسوق. ويشير خبراء المركز إلى أنّ كبح التضخم لم يتحقق فقط بفضل سعر الفائدة المرتفع الذي حدّده البنك المركزي، بل أيضاً نتيجة إجراءات حكومية غير اعتيادية وعوامل إضافية، من بينها: الركود المتزايد في الطلب، وآثار تقوية الروبل، التي أوجدت للمنتجين والمستوردين فسحةً للتنافس على السوق، عبر خفض مؤقت «أو إيقاف» نمو الأسعار على منتجاتهم.

كل ذلك ينسجم مع المهمة الأساسية التي وضعها الرئيس أمام البنك المركزي وحكومة روسيا الاتحادية لإعادة الاقتصاد الروسي إلى مسار نمو متوازن، وهو ما يفترض خفض التضخم قبل كل شيء، مع الإبقاء في الوقت نفسه على البطالة عند مستوى منخفض مستقر. وكما أشار الرئيس، فإن «حصة المؤسسات التي تعاني نقصاً في الأيدي العاملة تتقلص، وهو بلا شك إشارة بالغة الأهمية». البطالة لدينا عند مستوى قياسي منخفض «2,2 %».

أمّا الأحاديث عن تشكّل مخاطر للاقتصاد «التبريد المفرط = يشير إلى وضع تُبطئ فيه الحكومة أو المصرف المركزي النشاط الاقتصادي بشكل أكبر مما يلزم، ففي التبريد يتم السيطرة على التضخم، أما الإفراط فيشلّ الاقتصاد» بل وحتى الركود فهي مبالغ فيها. فبحسب تقييم الرئاسة الروسية، يسيطر بنك روسيا على الوضع، ويعمل، بما في ذلك، مع المؤسسات بشكل مباشر، ولا يرى اليوم مخاطر كبيرة.

ولكيلا يتم السماح بـ«التبريد المفرط»، يقول بوتين: إنّه ينبغي ليس فقط الإحساس بالتوجهات الجارية في الاقتصاد والتقاطها، بل أيضاً التفاعل معها على النحو المناسب.

ولهذا ينبغي للوزارات والهيئات المختصة، وزملائها في الأقاليم، أن تكون في تواصل دائم مع الاتحادات التجارية والمجتمع الريادي، وأن تساعد في حلّ المشكلات الناشئة، وأن تستجيب لطلبات المؤسسات والشركات وعمالها. كل هذا هو ما سيسمح بإبقاء التضخم تحت المرصد.

وفي البنك المركزي، وفي الحكومة، يلفتون الانتباه إلى أنّ التضخم، في ظروف تصاعد ضغط العقوبات على الاقتصاد، يتصرف على نحو غريب. فمن جهة، وبحسب ملاحظات علماء الاقتصاد، تظهر كل أسبوع تقريباً حالة انكماشية واضحة ترافقها «انخفاضات في أسعار المستهلك مقارنة بالمستوى المتوسط طويل الأمد». ومن جهة أخرى «على مستوى التضخم الأساسي لا تُلاحظ انكماشية، أمّا الدينامية فمطابقة للمتوسط طويل الأمد». عموماً، حتى مع احتساب الزيادة في أسعار السلع غير الغذائية «باستثناء المشتقات النفطية والسجائر»، يواصل جدولُ السلع التي تنخفض أسعارها الاتساع.

في الوقت الراهن، يلاحظ علماء «مركز التحليل الكلي والتنبؤ قصير الأمد» «دينامية متدنية جداً للأسعار» على السلع غير الغذائية. الملابس والملبوسات الداخلية، ومواد البناء، لا تزال تواصل الانخفاض. ويربط معدّو التقرير هبوط الأسعار بأثر «الشراء المؤجل»، غير أنّ «أثر التجميد المؤقت لأموال السكان في الودائع» يتراجع تدريجياً مع انخفاض أسعار الفائدة المصرفية. سيحين وقتٌ يصبح فيه الإنفاق، بسبب خفض السعر الأساسي، أجدى من الادخار.

وتأخذ الشبكات التجارية هذا طبعاً في الحسبان، وتحسب أين يمكن تحقيق الربح. ومع كل أسبوع ترتفع أسعار الهواتف الذكية والمكانس الكهربائية وبنزين السيارات. والأسوأ أنّ ارتفاع أسعار الأدوية ومعجون الأسنان و«الخدمات المكلفة» لحشو الأسنان قد استؤنف.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقلّبات السعرية، كان البنك المركزي قد رصد في حزيران هذا العام تباطؤ التضخم. فبعد عامين من النمو وبلوغه في آذار 2025 قيمةً ذُروية «10,34 % سنوياً» تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية، بدأ التضخم يضعف بصورة ملحوظة تحت تأثير هذه العوامل نفسها، وهو ما أدى إلى خفض السعر الأساسي من 20 % إلى 18 %. وقد أتاح الروبل القوي للمستوردين شراء السلع في الخارج بسعر مناسب لهم. وبالمناسبة، كما يؤكد روّاد الأعمال، تحسّن الوضع مع المدفوعات للمتعاملين الأجانب «في عهد ترامب» على نحو غير متوقع، مما خفّض تكاليف الشركات الروسية. وقد تعزّز الأثر بسياسة بنك روسيا النقدية المتشددة.

ويحذر المحللون من أنّ توقعات التضخم التي يعتمد عليها البنك المركزي قد ترتفع في النصف الثاني من عام 2025. سيؤثر في الإحصاءات المواتية كلٌ من ضعف المحصول، والهبوط القوي للروبل، وتعاظم الأكلاف الجيوسياسية، والزيادة غير المخططة في نفقات الميزانية، وعقوبات جديدة من «أمريكا» والاتحاد الأوروبي، والتي قد تُسخّن التضخم، وهو ما لن يكون نافعاً لجيوبنا قطعاً.

وفي تقريرهم، يقترح علماء «مركز التحليل الكلي والتنبؤ قصير الأمد» أن تتخذ الحكومة احتياطها فتُجمِّد مؤقتاً أسعار 24 سلعة ذات أهمية اجتماعية، يدخل في قائمتها: اللحوم والحليب والخبز والخضار والفواكه. وللسلطة حقّ تنظيم أسعارها إذا ارتفعت بحدة «بنسبة 10 % فأكثر خلال 60 يوماً». إلا أنّ المسؤولين يتعاملون بحذر شديد مع تنظيم الأسعار. فخلال 15 سنة استخدمت هذه الآلية مرّتين فقط «لتنظيم أسعار الحنطة السوداء والسكر وزيت دوار الشمس».

ولا يزال تنظيم الأسعار «يدوياً» يثير نقاشات محتدمة. بعض الخبراء يعدّون هذه الخطوة فعّالة، مفسّرين ذلك بأنّ على الأعمال المتفوّلة أن تكبح شهيّتها. ويقول آخرون: إنّ ارتفاع الأسعار اليوم مشروطٌ بزيادة حادّة في تكاليف الأعمال، وأنّ تدخّل الدولة في هذه العملية لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع، بل وظهور عجز سلعي، وانخفاض الجودة وتنوّع المنتجات، ونموّ السوق السوداء.

ويقف «الاقتصاديون النقديون» ضد أي تدخّل للدولة في الاقتصاد. وتتلخص حججهم في أنّ الزيادة المعتدلة في الأسعار ليست شراً بل خيراً. فإذا رأى المستهلكون والمنتجون أنّ الأسعار تواصل النمو ببطء وبصورة متوقعة، فإن حافزاً قوياً يظهر لديهم للإنفاق والاستثمار الآن لا التأجيل. سترتفع المبيعات، ومن بعدها الإنتاج، فالأجور، ثم الطلب من جديد. وفي هذه الحالة سينتعش الإقراض أيضاً: إذ ستُقبل المؤسسات على الاقتراض للتنمية، وهي تعلم أنّ القيمة الحقيقية لدَينها بعد عام ستنخفض بمقدار التضخم. وفي هذا يكمن معنى «التحفيز الناعم» الذي يحول دون ركود الاقتصاد عندما تعلق الأموال «تحت الوسادة»، ويتجنب المستثمرون الإنتاج.

لا أحد ينوي «ترهيب» الأعمال فالحكومة تسعى إلى استقرار الأسعار لا عبر الحظر أو القيود بل عبر اتفاقات طويلة الأمد بين المنتجين والمستهلكين يمكن إبرامها بمساعدة الدولة

وفي الحقيقة، فإن مخاوف الاقتصاديين الليبراليين لا محلّ لها: لا أحد ينوي «ترهيب» الأعمال. فالحكومة تسعى إلى استقرار الأسعار لا عبر الحظر أو القيود، بل عبر اتفاقات طويلة الأمد بين المنتجين والمستهلكين يمكن إبرامها بمساعدة الدولة.

ويساعد على كبح التضخم تسريعُ استيراد السلع من الدول الصديقة، والتوريدُ المباشر لمنتجات المزارعين إلى المدن الكبرى، متجاوزين الوسطاء التجاريين، وخفضُ الرسوم على السلع التي باتت تُجلب بكميات أقل، وعلى المواد الخام اللازمة لإنتاجها. كل ذلك لا يعيق العلاقات السوقية الطبيعية.

وعند الضرورة يمكن إشراك قيود على القروض الاستهلاكية، من خلال تقييم صارم للمخاطر عند منح القروض، وتحفيز «اقتصاد العرض» عبر خفض أسعار الفائدة، وخصم استثماري على ضريبة الأرباح، وتقييد نموّ تعرفة الاحتكارات الطبيعية بمستوى التضخم. إن التطبيق المركّب لمثل هذه الإجراءات سيساعد، برأي العلماء، على خفض نمو الأسعار بحلول نهاية العام إلى 5–6 %.

وتدعم وزارات الزراعة والصناعة والتجارة بنشاط، اعتمادَ العقود طويلة الأمد، بما يسمى «التسعير وفق الصيغة»، حيث يُحسَب كل شيء «من الحقل إلى الرف». ويُفترض أن تحدد الحكومة قائمة السلع لهذه العقود.

وستتولى وزارة الزراعة مع وزارتي الصناعة والتجارة ومع «هيئة مكافحة الاحتكار» تتبُّع تكوين الأسعار. وقد أيّد مسؤولو الهيئات المختصة والمنتجون مبادرة العقود التي تراعي مصالح الطرفين، المنتجين وشبكات التجارة، والتي تتيح خفض تقلّب السوق. وقد أثبت هذا الميكانيزم نفسه إيجابياً، ويُراد الآن تثبيته على المستوى التشريعي.

ويبدو أنّ الحل الوسط قد وُجد. فستتقلّص أعداد المضاربين والوسطاء، وسيحصل المنتجون المتحلّون بالأمانة على منفذ إلى رفوف المتاجر الكبرى، وسيتمكنون من تطوير الإنتاج بنشاط أكبر دون الغرق في الديون.

المتقاعدون... هل تُصرف الرواتب بالكلمات أم بالسيولة؟

مرة جديدة يطلّ علينا حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية محمّلاً بعبارات التقدير والاحترام للمتقاعدين، وكأنّ الكلمات تكفي لإطعام أسرٍ تنتظر بفارغ الصبر قبض رواتب بالكاد تكفي لسد رمقها.

تصريحات الحاكم جاءت لتعلن عن إجراءات «هامة» قيل إنها ستسهل قبض الرواتب: تحويل متواتر، سيولة جاهزة، صرافات مفعّلة، ربط مع مؤسسة البريد... إلى آخره من عبارات منمقة.

لكن على الأرض، الواقع صادم ومؤلم. فالمتقاعد الذي خدم الدولة عقوداً من الزمن، وقدم سنوات عمره في الوظائف العامة، يخرج اليوم ليستجدي راتباً لا يتجاوز في أحسن حالاته بضع مئات الآلاف، ويصطدم بجدار من العراقيل والقيود التي لا تُحلّ ببيانات صحفية ولا بخطابات «حرص واهتمام».

السقف اليومي... إذلال معلن

لماذا لم يُلغَ سقف السحب اليومي والأسبوعي حتى اللحظة؟! كيف يُقال للمتقاعد إنه يستطيع قبض راتبه دفعة واحدة، فيما الصراف يرفض أن يمنحه أكثر من 600 ألف ليرة في اليوم والأسبوع؟! هل على الرجل السبعيني أن يقف كل أسبوع أمام صراف معطل أو مزدحم، ليجمع راتباً بالكاد يكفي دواءه وفاتورة كهربائه؟! أليست هذه إهانة موصوفة؟

صرافات معدودة... وجيش من المنتظرين

في بلد يضم ملايين المتقاعدين، ما زالت الصرافات الآلية قليلة، قديمة، تتعطل أكثر مما تعمل، وتنفد سيولتها خلال ساعات. الوعود بتغذيتها «مرتين يومياً» غير كافية، فيما نشاهد الطوابير تمتد عشرات الأمتار أمام كوة وحيدة أو جهاز يتوقف فجأة. أليس من الأولى زيادة عدد الصرافات بدلاً من الاكتفاء بالتصريحات؟

ساعات العمل... أبواب مغلقة في وجه الحاجة

ما زالت البنوك ومؤسسة البريد تلتزم بالدوام الرسمي المحدود، ربما مع ساعات عمل إضافية محدودة، وكأن المتقاعد يملك ترف الانتظار حتى يوم الغد أو بعد العطلة. لماذا لم يُصدر قرار بفتح الصرافات حتى آخر الليل مع إغلاق الأسواق مثلاً شرط استمرار تغذيتها بالسيولة، خاصة في الأيام الأولى من صرف الرواتب؟ لماذا يترك المتقاعد يركض خلف نافذة تغلق قبل وصوله إليها؟

وعود في واد... وواقع في واد

الحقيقة المُرّة أن ما يقوله الحاكم شيء، وما يعيشه المتقاعدون شيء آخر. نعم، تُضَخُّ البيانات الرسمية بالاحترام والتقدير، لكن هل التقدير يُصرف من الصراف؟ هل الكلمات تُغني عن الراتب المقطوع إلى حصص يومية؟ هل الوعود تكفي لشراء الدواء أو دفع فاتورة؟ المتقاعد اليوم يشعر أن الدولة تعامل معاشه وكأنه «منحة» لا حق، وكأنها تتفضل عليه بما تبقى من عمره، بينما الحقيقة أنه حق مكتسب من عرق السنين.

المطلوب اليوم: أفعال لا بيانات

رفع سقف السحب اليومي فوراً ليتناسب مع قيمة الرواتب.

زيادة عدد الصرافات في المدن والأرياف على حد سواء.

تمديد ساعات العمل وفتح منافذ استثنائية وقت الذروة.

تأمين السيولة بشكل مستمر لا عبر الوعود المتكررة.

وإلا فإن حديث الحاكم وكل المسؤولين سيبقى مجرد «خطابات علاقات عامة» لا تشبع جائعاً ولا تداوي مريضاً.

إن المتقاعدين الذين خدموا الدولة لعقود طويلة يستحقون أكثر من كلمات منمقة. يستحقون أن يقبضوا رواتبهم كاملة، بكرامة، دون إذلال، ودون أن يُذلوا في طوابير الانتظار. لأن الكرامة ليست شعاراً يُرفع، بل حقاً يُصان بالفعل لا بالقول.

مشاريع بالمليارات... وناس ما معاها حق ربطة خبز

والله يا جماعة صرنا نحس حالنا عايشين بمسلسل فانتازيا... مو ببلد.
كل يوم منفيق على خبر: «مشروع ضخم بالمليارات...» «استثمار خارق للعادة...» «فرص عمل بتكفي نص الكرة الأرضية...»

وبالليل... منام ع ضو الشمعة لأن الكهربا راحت... وبطنّا فاضي لأنه ما في مصاري نشتري علبة لبن.

من يوم ما سقطت سلطة الأسد والإعلام ما عم يهدا... كل يوم مؤتمر... وكل أسبوع إعلان عن مشروع جديد... «أكبر مدينة صناعية بالشرق الأوسط... «أحدث منطقة حرة...» «أضخم مجمع سياحي...» وطبعاً ما بينسى المذيع يضيف: «رح يوفر مئات آلاف فرص العمل للشباب».

بس الحقيقة.. ما في شي.. ولا حتى حجر اتحرك.

كل هالمشاريع لساتها صورة عالبروجكتور.. وخطوط ملوّنة على ورق... ومجسم بلاستيك بالمعرض... والناس عم تدور ع شغل وما عم تلاقي... عم تدور ع لقمة وما عم تلاقي... وعم تدور ع أمل... والأمل نفسو صار بحاجة واسطة.

صار في عنا موضة جديدة... مشاريع على الورق... يعني متل فساتين عروض الأزياء: بتشوفها ع المانيكان بتحكي «واو...» بس بالواقع ما بتقدر تمشي فيها حتى خطوتين... بيعرضولك صور ومجسمات وخرائط، وبيقلك: هالمنطقة رح تتحول لمدينة اقتصادية عالمية. وإنت واقف عم تطالع حواليك... ما شايف إلا غبرة... وكم حفرة بالطريق... وشباب قاعدين على البسطات عم يبيعوا قهوة بلا سكر.

الشباب هون في منهم اللي هاجر... في اللي عم يشتغل شغلات ما إلها علاقة بدراسته بس مشان يعيش... وفي اللي قاعد بالبيت عم يعد الأيام... لا وظيفة... ولا مستقبل... ولا حتى حلم صغير يركض وراه...

بيحكولك: «رح نوفر مئات آلاف الوظائف...» بس ما بيحددوا إمتى.. أو وين... أو لمين؟

بتحس القصة متل لما كنت صغير ويقلك أبوك: «إذا نجحت رح أشتريلك بسكليت...» وتنجح... وبسكليت ما شفت إلا بالصورة على غلاف دفتر الرسم.

أما الحكومة فهي بدل ما تطلع بمشاريعها الخاصة من أموال الدولة– متل ما كل الدول المحترمة بتعمل– صارت تبيعنا أوهام «استقطاب المستثمرين...» وعاملة حالها سمسار عقارات... واقفة عالزاوية وعم تنادي: «تفضلوا استثمروا... أسعارنا منافسة... وبلدنا واعد!» والمستثمرين ما عم يردوا حتى السلام.

ليش؟ لأن ما في مستثمر بيحط قرش بمكان القوانين فيه بتتبدل متل إشارات المرور لما الكهربا بتقطع... والسياسة فيه متل الطقس ما بتعرف من وين جاي الهوا... والقضاء فيه بيشتغل حسب مين اللي ماسك الدفّة.

والنتيجة... كل هالبهرجة الإعلامية ما طلع منها إلا الغبرة... وصرنا نسمع عن أرقام بالدولار ما بنشوفها حتى بالأفلام.

بالمقابل الناس عم تحسب ألف حساب قبل ما تشتري كيس سكر أو قنينة زيت.

نفس المشهد كل يوم: حكي بالمليارات... وفقر بالليرات.

الإعلام بيحكيلك عن مشاريع رح تغيّر وجه البلد... والشارع بيحكيلك عن وجوه تغيرت من كتر الهم والتعب.

صارت حياتنا متل إعلان شامبو... الموديل بيضحك وشعره بيلمع... وإنت واقف بالحمّام عم تتحمم بالمي الباردة... وشعرك واقف متل المسامير من الصقيع.

البلد اليوم متل واحد ماشي بالصحرا... شايف سراب بعيد وعم يركض وراه عطشان... ولما يوصل بيلاقيه بس غبرة بالهوا.

الحكي كتير... والفعل صفر... والشباب ضاعوا بين الأخبار الحلوة اللي ما إلها أي أثر... والواقع المر اللي عم يكبر متل الغول.

الحلول الصينية لإطفاء الحرائق تثبت تفوُّقها... ودولٌ عربية تتبنّاها

يتزايد تهديد حرائق الغابات عالمياً، وتبرز الحلول الصينية كخيارٍ عملي للدول النامية والفقيرة التي تواجه تحديات مالية وتقنية. وهناك عددٌ من الدول العربية «كالإمارات والسعودية وعُمان والجزائر» توفّرت لدى صنّاع القرار فيها القناعة العِلمية والإرادة السياسية للإقدام على الاستفادة الاستراتيجية من الصين في هذا المجال. فحصلت على حلولٍ متكاملة تجمع بين التكلفة التنافسية والتكنولوجيا المتقدمة، ممّا أنتج تحسّناً ملحوظاً في معالجتها لأزمات الحرائق، من خلال تبنّي التكنولوجيات الصينية، كالطائرات المسيّرة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي للتنبؤ المبكر، والروبوتات المتخصصة في الإطفاء، وشاحنات الإطفاء الذكية. وتتميز الحلول الصينية بتكلفة أقل بنسبة 50-75% مقارنة بالخيارات الغربية، مع كفاءة تشغيلية عالية، مثل تقليل وقت الاستجابة بنسبة 35% في الإمارات، ورفع دقّة التنبؤ إلى 87% في السعودية. كما تؤمّن الصين دعماً تقنياً وتمويلياً عبر مبادرة الحزام والطريق بفوائد صفرية أو أقل من فوائد مشاريع البنك الدولي.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

في البداية نذكر بإيجاز أنّ من مزايا الحلول الصينية أنّ تمويلها غالباً ما يكون ضمن قروض مبادرة الحزام والطريق بفائدة 0–2%، بينما تفرض مشاريع البنك الدولي فوائد 5–7%. كما أنّ تكاليف صيانة طائرات الإطفاء الصينية 5 آلاف دولار سنوياً مقابل ما يزيد على 20 ألف دولار للأجزاء الاحتكارية الغربية. كما وتتميز بعض التكنولوجيات الصينية لإطفاء الحرائق بواجهات أبسط وقدرة على العمل دون اتصال بالإنترنت. بالمقابل تذكر المصادر بعضَ القيود، مثل افتقار الطائرات الصينية لتقنيات التصوير الحراري المتقدمة، وتحدثت بعض الدول وخاصةً في الغرب عن مباعث قلق «تبدو مسيَّسة» تتعلق بـ«سيادة البيانات» بسبب توجيه البيانات عبر خوادم صينية.

والآن ننتقل إلى عرض أمثلة ملموسة من تجارب عدة دول عربية استفادت من التقدم العلمي والتكنولوجي الصيني في إطفاء الحرائق والوقاية منها، استناداً إلى تقارير منتديات التعاون الصيني–العربي، وإدارة الطيران المدني الصيني. ثم نعرض أمثلة أخرى من دول آسيوية غير عربية، ونختم ببعض حسابات التكلفة والجدوى العمليّة.

1. الإمارات العربية المتحدة
طائرات مسيّرة ذكية

استخدمت الإمارات طائرات صينية من طراز RTK 300 DJI Matrice مجهّزة بكاميرات حرارية وأجهزة استشعار لرصد الحرائق في المناطق الصحراوية والغابات مثل وادي «الوريعة» وجبال «حتا». أمّا التكلفة فهي 50 ألف دولار تقريباً للوَحدة، مقارنة بأكثر من 200 ألف دولار لنظيراتها الأمريكية مثل Skydio X2. «ولمعرفة المقصود بـ«الوحدة» انظر القسم الأخير من هذا المقال حول الحسابات». وكانت النتائج: خفض وقت الاستجابة بنسبة 35% في حرائق العام 2023، وتغطية 500 كم مربّع شهرياً عبر 15 طائرة مسيَّرة. وذلك بتمويل من مشاريع مبادرة الحزام والطريق، مع دعم صيني لتدريب الكوادر المحلية.

2. السعودية - الذكاء الاصطناعي والتنبؤ بالحرائق

طبّقت السعودية تقنية Random Forest الصينية للتنبؤ بمناطق اشتعال الحرائق في غابات عسير والمنتزهات الوطنية، باستخدام بيانات الأقمار الصناعية الصينية Gaofen7 مع تأمين تكامل النظام مع مركز القيادة والتحكم في الرياض. التكلفة: 1,2 مليون دولار، مقارنة بـ5 ملايين دولار لنظام كنديٍّ مماثل. والنتائج: دقّة تنبؤ تصل إلى 87%، مع تقليل المساحات المحترقة بنسبة 40% في العام 2024.

3. عُمان - روبوتات إطفاء متطورة

نشرت عُمان روبوتات صينية من طراز XFirebot في ميناء «الدّقم»، وهي مجهزة بمدافع مياه ذات نطاق 60 متراً وأجهزة كشف عن الغازات السامة. التكلفة: 80 ألف دولار للروبوت، مقارنة بـ150 ألف دولار للأنظمة الأوروبية. النتائج: إخماد 90% من حرائق المنشآت الصناعية خلال دقائق، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في المناطق الخطرة.

4. الجزائر - أنظمة الحَرق المخطَّط

تمّ تدريب 300 خبير جزائري على تقنيات «الحَرق الموسمي النُّقطي» الصينية في غابات القبائل والأوراس، بالشراكة مع معهد «يونان لتدبير الحرائق البرّية» في الصين. التكلفة: 700 ألف ألفدولار «ممولّة بالكامل ضمن منحة صينية». النتائج: انخفاض الحرائق غير المسيطَر عليها بنسبة 50% عام 2024، وإنشاء أول خريطة «وقود غابيّ» رقمية بالتعاون مع الصين.

5. قطر - شاحنات إطفاء متكاملة

اشترت قطر 20 شاحنة إطفاء صينية من طراز XCMG AP45 مزوَّدة بخزانات رغوة مضغوطة «بسعة 10 آلاف لتر»، مع طائرات مسيرة للاستطلاع «بنطاق 10 كم». التكلفة: 120 ألف دولار للوَحدة، مقارنة بـ300 ألف دولار لشاحنات Rosenbauer النمساوية. النتائج: استخدامها في حماية محميّة «الذخيرة» ومنشآت الغاز الطبيعي.

هذا وتشير دراسات حالات من ميانمار ولاوس وكمبوديا وزيمبابوي إلى تفوق التقنيات الصينية من حيث التكلفة والفعالية، حيث تقدم أنظمة مراقبة بالطائرات المسيرة بأسعار تصل إلى خُمس مثيلاتها الغربية، مع تحقيق نسب دقة تبلغ 89% في التنبؤ بالحرائق، وتوفير ما يصل إلى 90% من التكاليف إضافة إلى تميّزها بالقدرة على التكيُّف مع البنى التحتية المحدودة، مما يجعلها خياراً مثالياً للدول التي تعاني من شح الموارد.

6. ميانمار - أنظمة مراقبة بالطائرات المسيّرة

نشرت ميانمار طائرات صينية من طراز UAV Wing Loong2 لمراقبة الحرائق في الغابات النائية. التكلفة: 100 ألف دولار للوحدة، مقارنة بأكثر من 500 ألف دولار لنظيراتها الأمريكية «مثل Reaper MQ9» أو «الإسرائيلية» «Hermes 900». النتائج: تخفيض وقت الاستجابة بنسبة 40% في حرائق ولاية شان عام 2023، بتغطية أكثر من 50 ألف هكتار بتكلفة تشغيل تعادل خُمس النظم الغربية.

7. لاوس - نظام إنذار مبك ر بالذكاء الاصطناعي

اعتمدت لاوس على نموذج التنبؤ الصيني بنسبة دقّة 89,2% ليحل محل الدوريات اليدوية. التكلفة: 2 مليون دولار للنشر الكامل «عام 2022»، بينما يكلّف نظام كندي مماثل «هو Prometheus» عدة ملايين من الدولارات. وبذلك خفضت تكاليف إدارة الحرائق السنوية بنسبة 60% في المقاطعات الشمالية.

8. كمبوديا - تدريب على الحَرق المخطَّط

قدّم خبراء صينيون مبادرةً لتدريب أكثر من 200 حارس غابات على تقنيات الحرق الموسمي «2021–2024». التكلفة: 1,5 مليون دولار «ممولة بالكامل من الصين»، بينما تكلّف البرامج المماثلة الممولّة من الاتحاد الأوروبي 4 ملايين دولار. النتيجة: تخفيض الحرائق غير المقصودة بنسبة 35% في مناطق محمية مثل «بري لانغ».

9. زيمبابوي - معدات إطفاء الحرائق

استوردت عام 2023 شاحنات إطفاء صينية من طراز G2/XCMG AP35 مع طائرات مسيَّرة مُلْحَقة. التكلفة: 120 ألف دولار للوحدة الصينية، بينما تكلّف الوحدة من الموديلات الألمانية «روزنباور» مبلغ 300 ألف دولار. النتيجة والأداء: أخمدت 80% من حرائق 2024 في «ماتابيلي–لاند» خلال 12 ساعة، بينما كانت تستغرق أكثر من 24 ساعة قبل تبنّي هذه التقنية.

تقدّم الصين دعماً تقنياً وتمويلياً في إطفاء الحرائق عبر مبادرة الحزام والطريق بجدوى أكبر وفائدة صفرية أو أقل من فوائد قروض البنك الدولي

حسابات وأمثلة عَمليّة

في هذا المقال يُقصَد بـ«الوَحدة» في سياق إطفاء الحرائق: كل قطعة من المعدات أو النظام التكنولوجي الكامل المطلوب لتشغيله بشكل مستقل.

• في الطائرات المسيَّرة «الدرونز» تشمل الوحدة: «طائرة واحدة + محطة تحكم + شحن + برامج تحليل البيانات»، وتغطي مساحة 50–100 كم مربّع، وتحتاج 3–5 وحدات «للمراقبة المستمرة». مثال: غابة مساحتها 500 كم مربّع «كغابات عسير السعودية» تحتاج 15 وحدة تقريباً.

• في أنظمة الذكاء الاصطناعي «التنبؤ بالحرائق»، تشمل الوحدة منظومة كاملة «خوادم + برمجيات + أجهزة استشعار». وتغطّي الوحدة الواحدة 200–300 كم مربّعاً إذا كانت متصلة بأقمار صناعية. مثال: الجزائر «مساحة غابات 40 ألف كم مربّع» تحتاج 20 وحدة تقريباً.

• في شاحنات الإطفاء المتكاملة، تعني الوحدة: شاحنة واحدة + طاقم تشغيل. وتغطي كل وحدة 10–15 كم مربّعاً في حالات الطوارئ. مثال: حرائق بمساحة 150 كم مربّع «كمحمية الذخيرة القَطَرية» تحتاج 10–12 وحدة.

• في روبوتات الإطفاء، تعني الوحدة: روبوتاً واحداً + نظام شحن. وتحتاج المناطق الصناعية إلى روبوت لكل 5–8 كيلومترات مربّعة. مثال: ميناء الدّقم العُماني «30 كم مربّع» يحتاج 4–6 وحدات.

حساب التكلفة الإجمالية لمثال عملي: غابة مساحتها 1,000 كم مربّع «كغابات الأطلس الجزائرية» تحتاج: طائرات مسيرة: 20 وحدة × $50,000 = 1 مليون دولار + أنظمة ذكاء اصطناعي: 5 وحدات × 1,2 مليون$ = 6 ملايين دولار + شاحنات إطفاء: 15 وحدة × $120,000 = 1,8 مليون دولار. المجموع: 8,8 مليون دولار تقريباً لهذه المنظومات الصينية، بينما كانت ستحتاج 25 مليون دولار تقريباً لو استخدمت تقنيات غربية. الصيانة: تكلفة صيانة الوحدة سنوياً 10% تقريباً من سعرها «مثلاً: طائرة مسيرة بـ50 ألف دولار تحتاج 5,000 دولار سنوياً للصيانة». هذه الأرقام تقديرية وتختلف حسب التضاريس والمناخ وسياسات كل دولة.

هل تبنى ترامب الطرح الروسي؟ أم أن المسألة لم تُحسم بعد؟

ثلاث ساعات قضاها فلاديمير بوتين بمباحثات مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب في 15 آب الجاري في قاعدة جوية أمريكية في ألاسكا، اللقاء الذي جاء الإعلان عنه مفاجأة لم يكشف الكثير من خفاياه، ولم يكن بالإمكان تحديد إن كانت هناك نيّة أمريكية حقيقية في الوصول إلى اتفاق، أم أن ما جرى هو مناورة أمريكية جديدة.

■ علاء أبوفرّاج

حاولت بعض التقارير ومحللين سياسيين مرموقين الإحاطة بالإطار العام للقمة قبل الغوص في تفاصيلها، وكان مكان عقد القمة في قاعدة «إلمندورف ريتشاردسون» الجوية في ألاسكا حمل المؤشر الأول، وتحديداً كونها على الحدود بين البلدين، فبعد أن مثّلت كل من روسيا والولايات المتحدة أقطاباً متباعدة سياسياً وجغرافياً على المسرح العالمي، ظلّت ألاسكا نقطة وصل بينهما، وحمل اختيارها رمزية واضحة، وهو ما أشار له الرئيس الروسي في كلمته عقب انتهاء اللقاء، من جانب آخر، لا يمكن إغفال كون أن القمة جرت على الأراضي الأمريكية كان كفيلاً بنسف فكرة «عزلة الرئيس الروسي» إذ كانت محكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي على إثر قضية «الترحيل غير القانوني ونقل الأطفال من مناطق أوكرانية»، موسكو من جانبها ذكّرت أنّها ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، ولا تعترف باختصاص المحكمة، ووصفت المذكرة بأنّها «باطلة ولاغية» ووضّحت مع ذلك أن نقل الأطفال لم يكن إلا محاولة لتجنيبهم تبعات الحرب، وإبعادهم عن القصف، وتأمين الرعاية الصحية والتعليم اللازم لهم. لكن ومع ذلك تحوّلت المذكرة إلى عائقٍ أمام حركة الرئيس إلى الخارج، قبل أن يستقبله ترامب على سجادة حمراء مع استعراض جوي باستخدام قاذفات B2.

لا اتفاق حتى الآن!

تثبّتت الأنظار على ألاسكا، فالمعروف أن القمة الرئاسية تأتي بمثابة تتويج لما جرى الاتفاق حوله في لقاءات سابقة، وتظل بعض التفاصيل المحدودة لنقاشها في اللقاء الرئاسي المباشر، لكن ما جرى هذه المرة بدا مختلفاً، فمن جهة يؤكد الجانبان الروسي والأمريكي على أهمّية اللقاء وجوانبه الإيجابية، لكن كلمات كهذه لم تكن كافية لإرضاء فضول المراقبين، وتحديداً بسبب كثافة العبارات الدبلوماسية الغامضة، ففي حين يقول ترامب مثلاً: إنهما اتفقا على كثير من النقاط، يُضيف بعدها إن «نقطاً كبيرة لم نتوصل لها بعد».

وفي هذا السياق، ونظراً لأن المؤتمر الثنائي لم يحمل أيّ إعلانٍ واضح المعالم ظهرت تساؤلات مفهومة، مثل: ما هو سبب اللقاء إن لم يكن هناك اتفاق لإعلانه؟! والجواب لن يكون متاحاً، ومع ذلك برزت بعض الآراء حول هذه المسألة.

ترامب وخلط الأوراق

كنا ناقشنا في مادة سابقة «قمّة ألاسكا المرتقبة... وتشكيل العالم الجديد» بعضاً من معاني وتبعات إنهاء الحرب في أوكرانيا وفقاً للشروط الروسية، فإعلان كهذا يعني هزيمة أمريكية مثبّتة ما سيكون له تداعيات واضحة على مجمل القضايا العالمية الأخرى، وبشكل سريع. من هذه النقطة بالتحديد، يرى تيار مِن المحللين أن الرئيس الأمريكي وإن كان يرغب فعلاً بوضع حد لهذه الحرب يظل واقعاً تحت ضغوط التوازُنات السياسية في الداخل الأمريكي، وليس غائباً أن تياراً عريضاً داخل الولايات المتحدة يعارض وبشدة وقف الحرب، ويحاول ممثلو هؤلاء إعاقة أي توجّه من هذا النمط.

في مقابل ذلك، يرى تيار آخر من المحللين، أن خطوة الرئيس الأمريكي مراوغة جديدة، فهو يظهر نوايا لإنهاء الصراع، لكنه غير قادر، أو لا يريد قبول الشروط الروسية، وليس بإمكانه فرض شروطه على موسكو التي تحقق إنجازات عسكرية يومية، كان آخرها خرق خطوط الدفاع للجيش الأوكراني. وقد جرت ترجمة هذا الاستعصاء سابقاً على شكل مشروعين متناقضين، الأول: روسي يقول بضرورة عقد صفقة سلام كاملة تنهي القضية بشكل مستدام، في مقابل طرح أوروبي-أوكراني وأمريكي في بعض الأحيان، يقول بضرورة وقف مؤقت لإطلاق النار ما يمكن أن يتحول بنظر روسيا إلى فرصة لترميم الجيش الأوكراني.

منذ وصول ترامب إلى السلطة في ولايته الثانية ظهرت نزعة واضحة للابتعاد عن المستنقع الأوكراني لكن هذا الابتعاد قد لا يعني إطلاقاً تجفيف المستنقع

في الحقيقة، وإن كانت قمة ألاسكا لم تحسم هذه المسألة، إلى أن تصريحات الرئيس الأمريكي حملت بعض المؤشرات عن إمكانية اعتماد جوهر الطرح الروسي حين قال: «أفضل طريقة لإنهاء الحرب هي الانتقال مباشرة إلى اتفاق سلام، وليس مجرد وقف إطلاق نار».

احتمالات قائمة!

منذ وصول ترامب إلى السلطة في ولايته الثانية، ظهرت نزعة واضحة للابتعاد عن المستنقع الأوكراني، لكن هذا الابتعاد قد لا يعني إطلاقاً تجفيف المستنقع، بل ربما الحفاظ عليه وتوسيعه أكثر، لكن دون أن تغوص الأقدام الأمريكية فيه، فإذا ما راقبنا سلوك الإدارة الأمريكية لرأينا أنّها تحاول تطوير الاشتباك، لكن على أن يكون على نفقة الأوروبيين الذين باتوا مجبرين في الآونة الأخيرة على شراء كميات كبيرة من السلاح الأمريكي وتقديمه للأوكرانيين، وهو ما يضمن لواشنطن الابتعاد عن دائرة الضوء، فالهزيمة الأوكرانية المرتقبة ستكون هزيمة لأوروبا، والتصعيد هو خطيئة أوروبا أيضاً، وهنا تؤدي الولايات المتحدة في حالة كهذه دور «وسيط السلام». وقد ظهرت في القمة مؤشرات على ذلك، فبدلاً من أن يُعلن ترامب الاتفاق، أعلن أنّه سيجري مباحثات مع أوكرانيا ودول أوروبية لـ «ينقل لهم الشروط الروسية» وإما أن يقبلوا أو يرفضوا، كما لو أن أطرافاً كهذه كانت حقاً ذات موقف مستقل! فالولايات المتحدة كانت منذ البداية العقل المدبر لكل ما جرى، وهي المسؤولة الأولى والأخيرة عن جر جميع الأطراف إلى هذا الصراع.

في الميدان أو على طاولة المفاوضات؟!

إن مصير الحرب في أوكرانيا لم يعد موضع جدل بالنسبة للمحللين الجديين، فالحرب حسمت لصالح روسيا، ولن يكون من الممكن إقناع موسكو بعد أن أحرزت هذا التقدم أن تتراجع دون تحقيق أهدافها، لكن التعنت والانقسام الأمريكي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتظار المدافع حتى تنهي المسألة، بدلاً من أن يتم إنهاؤها على طاولة المفاوضات.

الاحتمالات متعددة، ولا يمكن حسمها قبل أن تصل اللقاءات الأوروبية الأمريكية إلى نتيجة واضحة، لكن وبعد القمة، أجرى الرئيس الأمريكي اتصالاً جماعياً موسّعاً مع قادة أوروبيين بحضور الرئيس الأوكراني، ورغم بعض التخوفات إلا أن الأوروبيين أشاروا إلى أن مصير الأراضي الأوكرانية يعود إلى السلطة في كييف، في إشارة إضافية للتنصل من الشروط التي كانوا قد وضعوها سابقاً، مع وجود تقارير تقول: إن الولايات المتحدة بحثت عن شكل ملائم لإنهاء الصراع دون أن تظهر بموقع المهزوم، تحدّثت بعضها عن وجود نيّة لتعهد أمريكي بالدفاع عن أوكرانيا بعد التوقيع على الاتفاق، لكن دون أن يكون هذا الدفاع مرهوناً بالانضمام إلى الناتو.

ترى مجموعة من الصحف الأمريكية الأساسية، أن الرئيس ترامب قدّم تنازلات كثيرة للرئيس بوتين بدأت من الاستقبال الباذخ والاستعراضي، ما بدا بنظرهم خدمة مجانية للرئيس الروسي الذي لم يكن مضطّراً أصلاً للإجابة عن أسئلة الصحافة، كون المؤتمر انتهى دون فتح المجال لتوجيه الأسئلة، لكن إعلان الرئيس الأمريكي عن تبنيه وجهة النظر الروسية في شكل إنهاء الصراع مثّل بحدّ ذاته صدمة كبيرة، ما يمكن أن يشير إلى أن التراجع الأمريكي إن حصل فعلاً ستكون ارتداداته الأكبر في الداخل الأمريكي.

الكيان الصهيوني.. فقاعة عسكرية وهزائم سياسية متكررة

يمضي الكيان الصهيوني بحربه على فلسطين والفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية على حدٍّ سواء، حيث شهدت الأخيرة بشكل مستمر عمليات توسع استيطاني واقتحامات واعتقالات وعمليات قتل شبه يومية منذ أكثر من عام، ومؤخراً أعلن وزير المالية «الإسرائيلي» اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش عن برنامج استيطاني جديد في القدس الشرقية والضفة الغربية.

■ يزن بوظو

خلال إعلانه عن البرنامج الاستيطاني يوم الخميس 14 آب الجاري، كشف سموتريتش صراحةً عمّا كان تحت الطاولة، حيث قال: إن «الدولة الفلسطينية تشكّل خطراً على [إسرائيل]، الدولة اليهودية الوحيدة في العالم» وهو بذلك يؤكد أن حرب الكيان الصهيوني تشمل كل الفلسطينيين أينما كانوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في قطاع غزة والضفة الغربية، ومع أو بدون «مقاومة مسلحة»، حيث أن وجود الفلسطينيين داخل فلسطين يهدد بإقامة الدولة الفلسطينية حقيقةً وفعلاً.

وادعى سموتريتش أن «الضفة الغربية جزء من [إسرائيل] بوعد إلهي» وبات هذا الخطاب الديني المزعوم والمُتطرف جزءاً طبيعياً من خطاب الحكومة الرسمي عموماً، بما فيها رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، وهم بذلك يُحضِّرون ويدفعون مجتمع المستوطنين الصهاينة لتصعيد إجرامي أعلى وأكبر، وأكد سموتريتش، أن الخطة تهدف لبناء مستوطنات جديدة لمليون مستوطن.

في هذا السياق، جرت في الضفة الغربية خلال اليومين الماضيين عدة اقتحامات وجرائم، منها: إصابة شابين بالرصاص الحي في قرية الشيخ سعد جنوب شرق المدينة، واعتقل شابان آخران في نابلس، كما اقتحمت القوات الصهيونية عدّة مناطق في بيت لحم، وهاجمت مجموعة من المستوطنين مزارعين فلسطينيين في منطقة ظهر البو وردان في بلدة حلحول بالضفة، ومثل هذه الأحداث عموماً تجري بشكل شبه يومي في الضفة الغربية.

اقتحام زنزانة البرغوثي دليل على الإفلاس

في سياق النشاط الصهيوني الإجرامي والتصعيدي نفسه على مختلف المستويات العسكرية والسياسية والمدنية وغيرها، نشر الكيان فيديو لاقتحام وزير الأمن «الإسرائيلي» اليميني المتطرف الآخر إيتمار بن غفير لزنزانة الأسير مروان البرغوثي، القيادي في حركة فتح مهدداً إياه وكل الفلسطينيين من خلاله قائلاً: إنه سيمحو كل من يعادي «إسرائيل» و«إنكم لن تنتصروا، ويجب أن تدركوا ذلك»، الخطوة الاستفزازية هذه هدفت لإضعاف عزيمة الفلسطينيين، ولكنّها مؤشر على مستوى الضعف السياسي الذي وصل إليه الكيان، والذي يدفعه لاقتحام زنزانة أسير فلسطيني يجري تعذيبه وحرمانه من الطعام الكافي كآلاف غيره للتشفي منه، وتصوير مثل هكذا حدث.

التصعيد الجاري على الضفة الغربية يمهد ويسعى لفتح جبهة قتال وإجرام واسعة جديدة يمكن البدء فيها متى اقتضت الضرورة والحاجة والفرصة لذلك، وهذا في سياق الحرب الشاملة التي يشنها الكيان الصهيوني.

وفي قطاع غزة رفع الكيان من عملياته العسكرية وفق خطته الأخيرة، بل وأعلن عن استعداده لتطويق مدينة غزة في وقت أبكر من المزمع، وتحضيره لتهجير الفلسطينيين منها إلى جنوب القطاع، وأكد جيش الاحتلال أنه يسعى لتقليص فترات الجدول الزمني للعملية.

هذا التصعيد في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط جزئياً بفترة الشهرين، ريثما يستأنف الكنيست «الإسرائيلي» أعماله بعد العطلة الصيفية، بما يحمله من مخاطر على تفكك ائتلاف نتنياهو الحاكم ويهدد بانهيار الحكومة... وحتى الآن لا يبدو الرصيد السياسي داخل فقاعة التوسع العسكري الجاري وإجرامه الواسع بأنه يمضي لصالح هذا الائتلاف على المستويين الداخلي والخارجي.

احتجاجات متصاعدة ورفض متزايد

في الداخل، تتصاعد حركة الاحتجاجات المناهضة لهذا الائتلاف المتطرف، وكان آخرها حملة إضراب وموجة احتجاجات واسعة يوم الأحد، دعا إليها تجمع «عائلات الأسرى افي غزة» سميت بـ «إضراب الشعب» وشملت مظاهرات انطلقت من 350 موقعاً مختلفاً، وإغلاق عشرات الطرق الرئيسية، وإشعال الإطارات لعرقلة حركة السير، كما حدثت عدة تظاهرات أمام منازل الوزراء «الإسرائيليين» وأمام مقر وزارة الدفاع في تل أبيب وغيرها.

أما خارجياً، تتصاعد أكثر فأكثر الإدانات والمواقف الدولية المناهضة لـ «إسرائيل» وتدعم إقامة الدولة الفلسطينية الكاملة، إلا أن الجديد في هذا السياق، هو التحوّل في مواقف ألمانيا التي ظلت حتى وقت قريب تدعم الكيان الصهيوني بشكل كامل، بما فيه سياسياً، وتتجاهل كل إجرامه، لتعلق من توريد الأسلحة إلى «إسرائيل»، وتعلن الحكومة الألمانية رفضها الخطط الاستيطانية الأخيرة في الضفة الغربية وتجرمها، باعتبارها تنتهك القانون الدولي، وتعيق جهود التوصل لحل الدولتين.

أرمينيا وأذربيجان في سياق عبث أمريكي جديد

وقعت أذربيجان وأرمينيا بعد عقود من الخصام والاقتتال اتفاق سلام وصف بالـ «تاريخي» في البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 8 آب الجاري... لكن هل هذا الاتفاق ومضمونه ينهي النزاع حقاً؟

■ ملاذ سعد

يتضمن اتفاق السلام بين أذربيجان وأرمينيا 8 نقاط، تشمل: وقفاً شاملاً ودائماً للأعمال العسكرية والعدائية، وإنهاء كل اشكال القتال والامتناع عن أيّ أعمال استفزازية عبر الحدود، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفتح السفارات والقنصليات، واحترام الحدود والسيادة والاعتراف المتبادل بالحدود المعترف بها دولياً، وفتح ممر زنغزور البري الذي يربط أذربيجان بإقليم نخجوان الأذري عبر الأراضي الأرمينية والاتفاق على خضوعه لإشراف أمريكي لمدة 99 عام، والانسحاب من مجموعة مينسك وإنهاء دورها، وإطلاق مشاريع اقتصادية وبنى تحتية مشتركة للنقل والطاقة وغيرها، وتشكيل لجنة أمريكية أذرية أرمينية مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق، وتسوية أيّ خلافات قد تنشأ.

بنظرة أولى، يتبين أن الاتفاق بمعظمه لصالح أذربيجان، حيث سيطرت على إقليم قره باغ، وربطت نفسها مع إقليم نخجوان عبر الأراضي الأرمينية، وبهذا الشكل فإنه يرفع من التوترات الداخلية في أرمينيا التي شهدت بالفعل نهاية شهر حزيران محاولة انقلاب، أعلن رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان عن إحباطها.

في التفاصيل، يتضح وجود وزن أمريكي ضاغط على كلا البلدين، وخاصة ما يتعلق بممر زنغزور، مما يعني رفع القدرة الأمريكية على إعادة إحياء التوترات في أيّ لحظة تستدعي الحاجة لها، لكن في اللحظة الراهنة فإن هذا الاتفاق يسعى لعزل إيران عن منطقة جنوب القوقاز من وجهة نظر واشنطن، أو على الأقل اللعب على التناقضات الإيرانية التركية في المنطقة.

فالاتفاق دفع ويدفع أرمينيا بعيداً عن الولايات المتحدة التي لم تمنحها أي رصيد سياسي لصالحها، وفي هذا السياق يظهر تطور في العلاقات الأرمينية الإيرانية، حيث أعلنت وزارة الاقتصاد الأرمينية أن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان سيزور يريفان في الفترة من الـ 18 وحتى 21 آب الجاري، وأنه سيشارك في مؤتمر أعمال أرميني إيراني في هذه الزيارة، فضلاً عن تأكيد يريفان لطهران أن الاتفاق الموقع في واشنطن لا يشمل إطلاقاً نشر أيّ قوات عسكرية أجنبية في المنطقة... ليبدو بالمحصلة أن العبث الأمريكي في جنوب القوقاز يُمهد لرفع تناقضات محوري إيران– أرمينيا وتركيا– أذربيجان، لكن هذه المحاولات لم تكن الأولى، بل جرت في أوقات سابقة محاولات مشابهة بأشكال مختلفة، فهل يمكن الآن أن تنجح واشنطن في مسعاها لرفع درجة الاضطراب في هذه المنطقة الاستراتيجية؟

العلاقات الفرنسية الجزائرية: بين الذاكرة الاستعمارية وتنافس النفوذ في جنوب المتوسط

تشهد العلاقات الفرنسية الجزائرية تطورات متسارعة تُعيد رسم خريطة التفاعل بين البلدين، لا سيما في ظل تداخل الملفات التاريخية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية. وإذا كانت قضية الاعتذار عن الحقبة الاستعمارية لا تزال تشكّل نقطة توتر جوهرية، فإن العوامل الأخرى باتت تطفو على السطح بقوة، مُعلنة أن العلاقة بين الجزائر وفرنسا لم تعد محصورة في الماضي، بل أصبحت معركة حاضرة ومستقبلية على النفوذ، والشراكة، وموازين القوة في منطقة جنوب المتوسط.

■ معتز منصور

منذ أشهر، تشهد العلاقات الثنائية توتراً متصاعداً، تجلّى في أزمة دبلوماسية مفتوحة، بدأت بإجراءات فرنسية تجاه البعثة الجزائرية في باريس. فقد أعلنت فرنسا عن تقييد دخول الموظفين الدبلوماسيين الجزائريين إلى المناطق المخصصة في المطارات الفرنسية، في خطوة وُصفت بأنها «استفزازية» وغير مسبوقة. رداً على ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية رفضها القاطع لهذا الإجراء، مؤكدة أن «الحل الوحيد المتوافق مع الالتزامات الدولية والثنائية يكمن في استعادة بطاقات الوصول الدائم» لموظفي السفارة والقنصليات الجزائرية في فرنسا. كما شدّدت الجزائر على تطبيق مبدأ «المعاملة بالمثل»، مشيرة إلى أن أي تدبير فرنسي سيقابل برد مماثل.

أزمة بأبعاد مختلفة

هذا التصعيد الدبلوماسي لا يعكس مجرد خلاف بروتوكولي، بل يُجسّد صراعاً أعمق حول طبيعة العلاقة بين البلدين. فالجزائر، بوزنها الإقليمي الكبير، ودورها المحوري في ليبيا، والصحراء الغربية، والساحل الأفريقي، وعلاقاتها المتنامية مع دول «كونفدرالية الساحل» لم تعد تقبل بعلاقة تفرض فيها باريس شروطاً أحادية. بل تسعى إلى شراكة متكافئة، تُحترم فيها السيادة، وتُبنى على الندية، وليس على نموذج التبعية الذي طالما ساد العلاقات الفرنسية مع بلدان أفريقيا.

وقد زاد من حدة التوتر تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في صحيفة «لو فيغارو»، حيث أعلن أن حكومته ستتخذ «قرارات إضافية» للتعامل مع الجزائر بـ «مزيد من الحزم»، متهماً السلطات الجزائرية بتجاهل «الدعوات المتكررة» للتعاون. تصريح ماكرون، الذي جاء في سياق داخلي حساس، يُنظر إليه على أنه جزء من حملة سياسية داخلية، تسعى إلى استثمار قضايا الهوية، والهجرة، والتاريخ الاستعماري، لتعزيز موقفه في مواجهة صعود اليمين واليمين المتطرف في فرنسا. لكنه، في الوقت نفسه، يُظهر تشبثاً من قبل النخبة السياسية الفرنسية بمنطق الهيمنة، ورفضاً للتعامل مع الجزائر كشريك استراتيجي متساوٍ.

الجزائر في موقع أفضل!

إذا كان البعد الدبلوماسي والسياسي يُشكّل محور التوتر الحالي، فإن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية. ففي أعقاب أزمة الطاقة التي شهدتها أوروبا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت الجزائر تُعدّ من المورّدين الأساسيين للغاز الطبيعي إلى فرنسا، ما منحها ورقة ضغط استراتيجية هامة. ومع ذلك، لم تعد فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ تراجعت إلى المرتبة الثانية خلف الصين، التي أصبحت الشريك الاقتصادي الأول في التبادل التجاري. هذه المعطيات، إلى جانب تنوّع الشراكات الجزائرية مع دول «البريكس»، تمنح الجزائر مرونة استراتيجية كبيرة، وتُضعف من ورقة الضغط الاقتصادية التي كانت فرنسا تعتمد عليها تقليدياً.

ما يحدث اليوم في العلاقة الفرنسية الجزائرية هو جزء من تحوّل أوسع في القارة الأفريقية. فالدول الأفريقية، ومنها الجزائر، لم تعد تقبل بمنطق «الفرنكوفونية» أو «النفوذ الاستراتيجي» الذي تمارسه فرنسا بطرق تُشبه سياسات الحماية. فما حدث في مالي، والنيجر، والتشاد، من انسحابات متتالية للقوات الفرنسية تحت ضغط شعبي وحكومي، يُظهر أن نموذج الهيمنة لم يعد مقبولاً. والجزائر، بثقلها السياسي، وسياستها الخارجية المستقلة، تُقدّم نموذجاً مغايراً: دولة لا تسعى للقطيعة، لكنها لا تخشى مواجهة أي ضغوط تُمسّ سيادتها.

وفي هذا السياق، حذّر سليمان زرقاني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، من أن «الكرة الآن في ملعب فرنسا: إما أن تقبل باريس بشراكة مع جزائر مستقلة، أو تفقد حليفاً استراتيجياً في جنوب المتوسط إلى الأبد».

في الختام، إن متابعة التطورات في العلاقة الفرنسية الجزائرية تُقدّم درساً واضحاً: زمن التسلط، والتهديد، والتدخل، وفرض الشروط من طرف واحد، قد ولّى. فالعالم يتغير، والخيارات الاستراتيجية تتوسع أمام الدول التي تبحث عن استقلالها وتدافع عن سيادتها الوطنية. والجزائر، بسياستها الخارجية، وعلاقاتها المتنوعة، واعتمادها على شراكات متعددة، تُثبت أنه بإمكان دولة الجنوب فرض الندية على جميع الدول، وتُدافع عن مصالحها الوطنية دون تبعية. والسؤال الآن، ليس هل ستتراجع فرنسا؟ بل: هل ستقبل فرنسا التعامل مع الجزائر كشريك متساوٍ في قارة تبحث عن عدالة جديدة، وعلاقات دولية أكثر توازناً؟

عن نتنياهو وتوقيت الحديث عن «إسرائيل الكبرى»

خرج رئيس الوزراء الصهيوني في 12 آب الجاري ليكشف مجدداً عن نزعة عدوانية أصيلة في المشروع الصهيوني، نزعة من شأنها تهديد دول المنطقة والإقليم، وتدفعهم لمقاومة هذا المشروع ويجعل من ذلك خياراً إجبارياً للحفاظ على دولهم موحدة مستقرة، فبعد أن مرت المنطقة بفترة بدت فيها وجهة النظر الأمريكية، أنّه من الممكن الوصول إلى «تفاهمات» مع الكيان عبر ما عرف بالاتفاقات الإبراهيمية، نعود الآن إلى نقطة يُعاد فيها تقييم هذا التوجه الأمريكي والتراجع عنه.

■ قاسيون

قدّم خلال مقابلة مع قناة i24 News المذيع اليميني المتطرف شارون غال، قلادة تحمل خريطة لـ«أرض الميعاد» بحدود موسعة تشمل فلسطين المحتلة، وأجزاء من الأردن، ولبنان، وسورية، ومصر، وأهداها لنتنياهو، موجّهاً له سؤالاً عن مدى ارتباطه بهذه الرؤية، ليؤكد نتنياهو أن «[إسرائيل] الكبرى» جزءٌ من شخصيته، وأنّه يرى نفسه في «مهمة تاريخية وروحانية لتحقيق أحلام أجيال متعاقبة من الشعب اليهودي».

التصريح الاستفزازي هذا دفع 31 دولة عربية وإسلامية إلى جانب الأمناء العامين لجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإدانة نتنياهو، معتبرين أن حديث نتنياهو عن «[إسرائيل] الكبرى» يمثل استهانة بالقانون الدولي، وتهديداً مباشراً للأمن القومي العربي والسلم الإقليمي والدولي.

ما الذي دفع نتنياهو لهذا الإعلان الآن؟

لم يكن مستغرباً أن تلاقي هذه التصريحات رفضاً واسعاً، كيف لا! وهي تهديد صريح لدول ذات سيادة، ومخالفة صريحة للأعراف والقوانين الدولية، فضلاً عن كونها إنذاراً عن مدى خطورة المشروع الصهيوني، وكيف يرى المجتمع الدولي، لكن توقيت هذا الإعلان بدا شديد الحساسية، ففي حين ربطه البعض بأزمة نتنياهو الداخلية، وسلاح في معركة التجاذبات السياسية، يظهر أن توقيته مرتبط بأكثر من ذلك، وتحديداً بحجم الخطر الوجودي الذي يعاني منه المشروع الصهيوني، فإذا ما نظرنا إلى سياق التطور منذ 7 أكتوبر، يبدو جلياً أن الكيان لم يستطع تحقيق نصر حاسم على أيٍّ من الجبهات التي فتحها، ما يعني أنّه لم يستطع تغيير ملامح المحيط أو إعادة تشكيله، فرغم أن هذه المحاولات مستمرة ولم تتوقف، إلا النجاحات العسكرية الصهيونية لم تتحول إلى واقع ملموس بعد، لا في غزّة والضفة ولا في لبنان واليمن وسورية أو حتى في إيران، فالعربدة «الإسرائيلية» مستمرة وتزداد وقاحتها، لكنّها في الوقت نفسه تدخل في حلقة مفرغة ويجري كل ذلك في واقع دولي متغيّر ومقلق للكيان تحديداً مع تبعات قمة ألاسكا. فالمعركة التي فتحها جيش الاحتلال ضد إيران كانت خطوة خطرة، لكنّها بدت بنظر قادة الكيان محاولة لكسر اتجاه معاكس لمصالح الكيان، لكن المحاولة انتهت بالفشل، فمن بدأ هذه الحرب كان يعرف أنّه قادر على إلحاق أضرار بالبرنامج النووي الإيراني، ومفاصل أخرى من الدولة، لكنّه كان يعوّل على فرض واقع إقليمي جديد وفشل في ذلك، بل إن تكلفة الدفاع عن «إسرائيل» كانت باهظة جداً، قدّرتها مجلة نيوزويك بـ 15 إلى 20 % من المخزون الأمريكي العالمي من صواريخ «ثاد» الاعتراضية، ما يطرح سؤالاً حول إمكانية القيام بمغامرات من هذا الحجم في المستقبل القريب، مع ما يعنيه ذلك من زيادة التهديد الوجودي على الكيان، ودفعه للمزيد من الهذيان تحت تأثير مرضه المزمن.

رسوم ترامب الجمركية: إذلال أوروبا

أرسلت الصين عام 1842، وكانت قد مُنيت بهزيمة مهينة في الحرب، أعلى مسؤول بيروقراطي لديها «تشي ييِنغ» إلى نانجينغ، للقاء المسؤول الاستعماري البريطاني السير «بوتينغر». قدّم المفاوض البريطاني القاسي وعديم الرحمة إلى بلاط أسرة تشينغ قائمة بشروط الاستسلام. وبعدها تم توقيع «معاهدة نانجينغ» التي جعلت الصين تدفع كل شيء، لكنها لم تجن سوى العار. لقد أطلق عليها اسم «اتفاقية تجارة»، فاحتفل تجار لندن بهذه المناسبة بالكؤوس، بينما سجل شعراء الصين هذه الإهانة في قصائدهم ونصوصهم الأدبية، وما زال صداها يتردد حتى اليوم فوق هذه القارة الشاسعة.

■ يانيس فاروفاكيس وكريس جيك
ترجمة: عروة درويش

في تموز 2025، أرسلت المفوضية الأوروبية، التي تعرضت لضربة قاصمة وخرجت مهزومة، أعلى مسؤولة دبلوماسية لديها «أورسولا فون دير لاين» إلى ملعب غولف في اسكتلندا مملوك لترامب، لتوقيع اتفاق مذل ممائل. أطلقوا عليه أيضاً «اتفاق تجارة»، لكنه لم يكن سوى محاولة لإخفاء الحقيقة– أن أوروبا دفعت كل شيء مقابل نتيجة مهينة مع رئيس الولايات المتحدة. ومن المهم ملاحظة أنه، على عكس الصين في عام 1842، لم تخضع أوروبا بسبب هزيمة عسكرية، بل لأنها تحملت بضعة أشهر من «الإيهام بالغرق» الجمركي– هذا الأسلوب الذي اتبعه ترامب للتعذيب الاقتصادي، والذي استهزأ به السياسيون الأوروبيون الحمقى، المستنسخين من السياسيين الديمقراطيين الأمريكيين التعساء، كان يعتمد على ما سمّوه في البداية «TACOS»: «ترامب دائماً يجبُن Out Chicken Always Trump».

ورغم أنّ شعراء أوروبا قد لا يكتبون قصائد عن هذه المعاهدة المهينة التي ستظل جاثمة فوق القارة لعقود مقبلة، فإن السياسيين الأوروبيين اعترفوا بالفعل بحقيقتها. وصفها رئيس وزراء فرنسا «فرانسوا بايرو» بأنها «يوم مظلم». ومفاوض الاتحاد الأوروبي لشؤون بريكست «ميشيل بارنييه» قال بمرارة: إن هذه الخطوة هي «إظهار للضعف» – وهذا الرجل الذي خبر التفاوض من موقع متعجرف للغاية، كان الأجدر أن يفهم طعم هذه المرارة.

تفاصيل هذه الاتفاقية التجارية عبر الأطلسي كانت محرجة بحق بالنسبة لأوروبا. فالبضائع الأمريكية ستدخل إلى أوروبا معفاة من الرسوم، بينما تُفرض رسوم جمركية شاملة بنسبة 15% على الصادرات الأوروبية إلى أمريكا، مع فرض رسوم تصل إلى 50% على صادرات الصلب والألمنيوم. وكل هذا لم يكن سوى البداية.

كما تعهدت أوروبا بإلغاء جميع ضرائب الخدمات السحابية التي فُرضت أو المخطط فرضها على شركات التكنولوجيا الكبرى، وقدمت أيضاً جزية ضخمة لترضية دونالد ترامب: بحلول نهاية عام 2028 ستستثمر 600 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى شراء 750 مليار دولار من النفط والغاز الصخري الأمريكي. بمعنى آخر، إنها شيك ضخم بقيمة 1,35 تريليون دولار– ولا يشمل ذلك مئات المليارات التي ستنفقها الحكومات الأوروبية على الأسلحة الأمريكية لتلبية التزاماتها في الإنفاق الدفاعي للناتو.

وعندما قدمت فون دير لاين هذه التعهدات الجديدة، تجاهلت درساً أساسياً كان يجب أن تتعلمه أوروبا من فترة ترامب الأولى: رفض دفع مبالغ ضخمة قد يكون خطيراً، لكن عواقب تقديم وعود لا يمكن الوفاء بها أخطر بكثير.

أولاً: لا تستطيع المفوضية الأوروبية إجبار الشركات الخاصة على تحويل الأموال إلى الولايات المتحدة.

ثانياً: الأموال والقدرات الفعلية اللازمة لتحقيق هذه الوعود غير موجودة أصلاً. صحيح أن شركات السيارات والكيماويات الألمانية بدأت بالفعل في الاستثمار بالولايات المتحدة لتجنب رسوم ترامب، لكن حجم الاستثمار خلال العامين والنصف القادمين لن يصل بأي حال إلى 600 مليار دولار. والأسوأ من ذلك، فإن التعهد بشراء 750 مليار دولار من الطاقة الأمريكية خلال ثلاث سنوات «أي 250 مليار دولار سنوياً» هو محض خيال: فإجمالي إنفاق الاتحاد الأوروبي السنوي على الطاقة أقل بكثير من هذا الرقم، فضلاً عن أن شركات النفط والغاز الصخري الأمريكية لا تملك القدرة الإنتاجية الكافية، وحتى لو رغبت أوروبا في الشراء، فلن يتوفر العرض الكافي.

فهل يجهل ترامب هذه الحقيقة؟ بالطبع لا. هل نسي وعود «جان–كلود يونكر – رئيس المفوضية الأوروبية الثاني عشر 2014–2019» التي لم يتم الوفاء بها؟ لا أحد يتذكرها بوضوح أكثر منه. ويمكنك أن ترى ذلك في عينيه– إنه يستمتع بهذه العملية. إنها فرصته الذهبية لصفع الاتحاد الأوروبي– فمشاعر كراهيته تجاه أوروبا لم تتوقف عن التزايد منذ زمن طويل. وإلى جانب تقليص العجز التجاري الأمريكي، وجني رسوم ضخمة في هذه الفترة، فإن ترامب ينتظر بكل صبر لحظة فشل أوروبا في الوفاء بتعهداتها الاستثمارية وشراء الطاقة التي وعدت بها فون دير لاين. وعندما يحصل ذلك «المتوقع عام 2028، أي في عامه الأخير في البيت الأبيض»، ستكون لديه ذريعة لاستخلاص تنازلات أكثر إذلالاً من الأوروبيين.

وإذا قارنا هذه الاتفاقية بالاتفاقية البريطانية الأمريكية التي وُقعت في أيار، يتضح بلا شك أن ترامب كان أكثر تساهلاً مع «كير ستارمر». وهذا لا علاقة له بالعوامل الاقتصادية، ولا بحبه لإنكلترا، ولا حتى بكراهيته لفون دير لاين. في نظر ترامب، هناك عامل آخر أهم دفعه إلى معاملة بريطانيا بلطف، حتى على حساب إغضاب شركات السيارات الأمريكية– إذ أصبح من الأرخص الآن استيراد سيارة بريطانية لا تحتوي على أي مكون أمريكي إلى الولايات المتحدة من استيراد سيارة فورد أو جنرال موتورز مصنوعة في المكسيك أو كندا، ولكن معظم أجزائها أمريكية الصنع.

فلماذا اختار ترامب أن يتحمل الضغط من قاعدته المؤيدة لـ«لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» من أجل شركات السيارات البريطانية– مع أن العديد من هذه الشركات ليست مملوكة لبريطانيين أصلاً؟ الجواب بسيط: من خلال فرض رسوم موحدة بنسبة 10% فقط على بريطانيا «بما في ذلك السيارات»، أي أقل بخمس نقاط من الرسوم المفروضة على الاتحاد الأوروبي، وإلغاء الرسوم الجديدة على الصلب والألمنيوم البريطاني، فقد غرس إسفيناً عميقاً بين لندن وبروكسل، لدرجة أن حتى أكثر مؤيدي «العودة إلى الاتحاد» حماساً قد فقدوا إرادتهم في الاستمرار. ولهذا كان ترامب سعيداً، لأنه جعل بريكست– الحدث الذي بشّر بفوزه الأول في الانتخابات– أمراً لا رجعة فيه بشكل كامل.

وقبل أن يرضخ قادة الاتحاد الأوروبي لهذه النسخة الأوروبية من «معاهدة نانجينغ»، مرّوا بالمراحل الأربع نفسها التي مر بها مفاوضو بريكست: من «إذا ضغطت أمريكا سنرد» إلى «إذا أجبرنا فقد نرد»، ثم إلى «لن نقبل باتفاق سيئ»، وأخيراً «أي اتفاق أفضل من لا شيء». والآن، في بروكسل وعواصم أوروبا، تدور حرب من تبادل الاتهامات حول هذه النسخة المعاصرة من «معاهدة نانجينغ»، مع طرح سؤالين عاجلين: أين أخطأ القادة الأوروبيون؟ وماذا كان بإمكانهم أن يفعلوا بشكل مختلف لتجنب هذه الاتفاقية المهينة ومنع ضرر اقتصادي أكبر؟

رفض دفع مبالغ ضخمة قد يكون خطيراً لكن عواقب تقديم وعود لا يمكن الوفاء بها أخطر بكثير

أوروبا التي لا حول لها

ارتكب المفاوضون الأوروبيون ثلاثة أخطاء رئيسية في تقديراتهم:

أولاً: اعتقدوا أن حجم السوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي هو الورقة الرابحة النهائية. لكن الحقيقة أن الفائض التجاري الضخم لأوروبا مع الولايات المتحدة، الذي يتجاوز 240 مليار دولار سنوياً، هو ما جعل أي حرب تجارية شاملة تضر بأوروبا أكثر بكثير من أمريكا.

ثانياً: كما شرح زميلي «وولفغانغ مينشاو»، بالغ الأوروبيون في تقدير تأثير عجز الاتحاد الأوروبي في قطاع الخدمات على ميزان القوى. فالأمريكيون يمكنهم العيش من دون أوشحة «هيرميس» أو شامبانيا فرنسية أو زيتون «كالاماتا» أو سيارات بورش، لكن الأوروبيين لا يمكنهم العيش ساعة واحدة من دون غوغل ويوتيوب وإنستغرام وواتساب.

ثالثاً: وهو الأهم، غرق الأوروبيون في وهم أن الأسواق الأمريكية ستشهد اضطراباً كبيراً، ما سيجبر ترامب على التراجع. لقد افترضوا طويلاً أن الرسوم ستؤدي إلى تضخم استهلاكي وانهيار في أسواق الأسهم الأمريكية، لا يمكن تحمله سياسياً. لكن ذلك لم يحدث، وكان على بروكسل أن تتوقع السبب. فمقارنة بالطلب الأوروبي والعرض الأوروبي، فإن طلب المستهلكين الأمريكيين أكثر «حساسية» لارتفاع الأسعار «بلغة الاقتصاد: أكثر مرونة». ولهذا فإن سيارات «مرسيدس– بنز» الألمانية تُباع في نيويورك بسعر أقل من شتوتغارت، ولهذا أيضاً تحمّل المصدرون الأوروبيون معظم تكاليف الرسوم الجمركية، ولم يمرروا سوى جزء صغير منها للمستهلكين الأمريكيين. النتيجة: تأثير محدود على التضخم في أسعار المستهلكين بأمريكا. أما سوق الأسهم الأمريكية، فقد غرق في نشوة الاستثمار بالذكاء الاصطناعي، وفي التخفيضات الضريبية الضخمة وغير

وانعكاس الأسعار والتضخم على أمريكا

العقلانية التي منحها ترامب، وفي عوائد الرسوم الجمركية التي بلغت 300 مليار دولار سنوياً لوزارة الخزانة، والتي شكلت وسادة امتصاص قوية. لم يهتم سوق الأسهم المنتشي بهذا الازدهار، على الإطلاق بالآثار السلبية الكلية لسياسة ترامب الجمركية.

لكن لنفترض أن القادة الأوروبيين توقعوا كل هذا. هناك مبدأ أساسي في التفاوض: إذا لم تكن مستعداً لترك الطاولة خالي اليدين، فلا معنى للتفاوض– ومن الأفضل أن تكون متسولاً مثل فون دير لاين. فإذا كان الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الأسلحة التفاوضية التي امتلكتها الصين– مثل المعادن النادرة والسلع الأساسية التي لا يمكن للأمريكيين الاستغناء عنها– فما الذي كان بإمكانه أن يفعله بشكل مختلف؟ إليكم اقتراحاً.

أول مهمة لأوروبا كان ينبغي أن تكون وضع بديل لتعويض فجوة الطلب المحلي التي قد تنتج عن فقدان فائضها التجاري مع أمريكا «نحو 240 مليار دولار». على سبيل المثال: يمكن للمجلس الأوروبي أن يعلن خطة استثمار إنتاجي إجمالي بقيمة 600 مليار يورو سنوياً، يمولها بنك الاستثمار الأوروبي عبر إصدار سندات جديدة. وإذا لمّح البنك المركزي الأوروبي إلى أنه سيدعم سندات بنك الاستثمار الأوروبي عند الحاجة، فسيكون ذلك كافياً للحفاظ على تكلفة تمويل منخفضة جداً. وبهذا لن تبقى أوروبا معتمدة على أمريكا للحفاظ على مستوى الطلب الكلي.

علاوة على ذلك، كان على الاتحاد الأوروبي أن يلغي جميع الرسوم والعقوبات المفروضة على الصين بتأثير أمريكي، والتي تستهدف الطاقة الخضراء والتقنيات الرقمية الأساسية، ويسعى إلى اتفاق مع بكين يشمل تنسيقاً للتوسع المالي وضمانات أمنية متبادلة. وكان ينبغي له أن يفرض ضريبة خدمات سحابية بنسبة 5% على كل المعاملات الرقمية للشركات التي تتجاوز إيراداتها 500 مليون يورو سنوياً، بغض النظر عن مكان تسجيلها. والأهم، أن يلغي تلك القوانين القاسية المناهضة للمنافسة التي فرضتها الولايات المتحدة تحت عنوان «مكافحة التحايل» على الملكية الفكرية– وهي القوانين التي تمنعك من استخدام أحبار طابعات أرخص، وتمنع المزارعين من إصلاح جرارات «جون دير» بأنفسهم، وتمنع ذوي الاحتياجات الخاصة من إجراء أي تعديل ولو بسيط على أنظمة التحكم في كراسيهم المتحركة الكهربائية.

وأخيراً، كان على الاتحاد الأوروبي أن يبدأ تدريجياً بالتخلص من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي في هيكل طاقته، وأن يبدأ تدريجياً بالتخلص من الأسلحة الأمريكية في جيوش دوله الأعضاء.

الحقيقة، أن بروكسل لم تناقش أبداً مثل هذه الاستراتيجيات، وهذا يكفي ليكشف جوهر أوروبا. كشف دونالد ترامب، بعنفه الفج ككرة الهدم، أن الاتحاد الأوروبي عاجز حتى عن تخيل نفسه قوة ذات سيادة– فقد عقد العزم على أن يظل تابعاً داخل المنظومة الإمبريالية الأطلسية. وعلى عكس الصين في عام 1842 وما بعدها، فإن أوروبا قبلت طوعاً بعار دائم.

تأثير الرسوم عامة على الأمريكيين

أي شخص اعتقد أن سياسة الرسوم الجمركية التي يتبعها دونالد ترامب ستبقى مستقرة بعد مهلة 1 آب كان مخطئاً. في الأسبوع الماضي، رفع الرئيس الأمريكي من طرف واحد الرسوم الجمركية أكثر على الواردات الهندية، وأعلن عن رسم جمركي جديد بنسبة 100 % على الرقائق الحاسوبية التي جرت معالجتها خارج أمريكا.

لكن قبل النظر إلى الرسوم الجمركية الجديدة على الواردات، توجد قاعدة أساسية تساعد أي تحليل للرسوم الأمريكية. الواردات من السلع تساوي تقريباً 10 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، لذلك فإن ارتفاع معدل الرسوم الجمركية الفعّالة بمقدار 10 نقاط مئوية سيرفع أسعار أمريكا بنسبة 1 % إذا جرى تمرير الرسوم كاملة إلى المستهلكين.

كان على الاتحاد الأوروبي أن يلغي جميع الرسوم والعقوبات المفروضة على الصين بتأثير أمريكي والتي تستهدف الطاقة الخضراء والتقنيات الرقمية الأساسية

هذا تأثير متواضع نسبياً، لأن أمريكا اقتصاد مغلق إلى حد ما.

هناك ثلاث طرق مختلفة لقياس حجم الرسوم. **أولاً:** يمكن أن تستخدم نموذجاً ثابتاً، يطبّق الرسوم الجديدة على نمط الواردات في 2024. هذه هي الطريقة الصحيحة للتفكير في تكاليف المستهلكين الأمريكيين. على هذا الأساس، بلغ معدل الرسوم الجمركية الإجمالي الآن 18,6 %، وفقاً لمختبر الميزانية في ييل. هذا ارتفاع بمقدار 16,2 نقطة مئوية منذ كانون الثاني. مثل هذا التحرك الكبير في معدلات الرسوم الجمركية الرئيسية سيقلل من واردات أمريكا ويحوّلها إلى دول ذات معدلات أقل.

هناك طريقة حساب أخرى: يمكنك أن تقارن بين الضرائب المدفوعة على الواردات. هذا سيعطيك المقياس الصحيح للنتيجة النهائية للرسوم الجمركية. وبهذا الحساب، كان معدل الرسوم الفعّالة أقل، عند 9,1 % في تموز– لكنه يرتفع».

لماذا كان أقل بكثير؟ **أولاً:** هناك فجوة زمنية، لأن الرسوم الجمركية لا تُطبق على السلع التي غادرت بالفعل ميناء المنشأ «ويمكن أن يستغرق عبور سفن الشحن للمحيط الهادئ حتى شهر». علاوة على ذلك، كان هناك اندفاع كبير للاستيراد قبل فرض الرسوم في وقت سابق من هذا العام، مع تدفق ضخم للواردات مما زاد المخزونات وخفّض تدفقات التجارة اللاحقة. يمكن للمستوردين أيضاً تأجيل مدفوعات الرسوم الجمركية لمدة تقارب ستة أسابيع.

إنّ قاعدتي الأساسية: إذا كان معدل الرسوم الجمركية المطبّق حتى الآن على السلع المستوردة بموجب القواعد الجديدة هو 9,1 %، مقارنة بـ 2,5 % قبل ترامب، فسوف نتوقع أن ترتفع الأسعار بحوالي 0,7 % إذا جرى تمرير الرسوم كاملة.

هل يدفع الأجانب «الأوروبيون وغيرهم»؟ ليس فعلياً. قد ينجو المستهلكون الأمريكيون من تكاليف الرسوم إذا خفّض المنتجون الأجانب أسعار السلع المصدّرة إلى أمريكا. ترامب لطالما قال: إن الأجانب سيدفعون، وكلماته تتضمن ضمناً تأييداً من أي شخص يكتب جملة، مثل: «الرئيس الأمريكي فرض رسوماً جمركية بنسبة 50 % على الهند».

أفضل دليل رأيته على أن الأجانب قد يكونون يدفعون يأتي من صانعي السيارات اليابانيين. انخفضت صادرات السيارات اليابانية إلى أمريكا الشمالية بحوالي 20 % بالقيمة الدولارية بين نيسان وحزيران. الأوروبيون لم يحصلوا على نفس التخفيض في الأسعار.

لكن هناك قطعتين مهمتين من السياق مطلوبتان. **أولاً:** الهوامش على السيارات المصدّرة إلى أمريكا الشمالية كانت أعلى بكثير، مما يعني أنه كان هناك مجال لخفض الأسعار. الأكثر أهمية، هو أن عدم تسجيل أي انخفاض في الصادرات الصناعية. أسعار السيارات اليابانية للمستهلكين الأمريكيين ربما انخفضت، لكن أحجام المبيعات كانت صغيرة جداً بحيث لم تظهر في الأرقام.

في تموز، قدّر بنك الاستثمار، أن المصدّرين الأجانب امتصوا % من رسوم ترامب الجمركية. وقد خفّض الآن هذا التقدير إلى %، لكنه قال: إنه إذا استمرت الآثار المبكرة، فسيرتفع هذا الرقم إلى 25 %. هذا عمل مثير للاهتمام ومهم، لكن وجهة نظري أنه من المحتمل أنه لا يزال من المبكر جداً القيام بمثل هذا النوع من التحليل.

إذا لم تستطع القيام بتقديرات متقدمة، يمكنك النظر إلى بيانات الجمارك الأمريكية الإجمالية لأسعار الواردات قبل تطبيق الرسوم. هذه البيانات تُظهر بوضوح أن أمريكا هي من يدفع. بشكل عام، أسعار واردات السلع الصناعية كانت ترتفع منذ تنصيب ترامب. أسعار الواردات من الصين فقط كانت تنخفض، كما كانت تفعل قبل تطبيق الرسوم. في الوقت الحالي، ربما من الأفضل أن نفترض أن الغالبية العظمى، ولكن ليس 100 %، من التكاليف تتحملها أمريكا.

ليس مجازاً... المعنى الفعلي للإجرام!

يتعامل البعض مع أساليب وسلوكيات الإجرام والوحشية كالقتل والتدمير والتجويع...إلخ، التي تُمارس ضد غزة وأهلها وناسها على أنها نتائج وآثار جانبية للحرب القائمة ضدها، ولكنها ليست كذلك.

■ إيمان الذياب

لم يرم جيش الاحتلال «الإسرائيلي» قنبلة نووية على غزة على غرار ما فعل الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، عندما أذهل العالم حينها بحجم الوحشية التي يمكن أن يرتكبها النظام الإمبريالي العالمي في سبيل بقائه واستمرار سياساته المعادية لكل مفاهيم الحياة ومظاهرها المختلفة. واليوم تقوم «إسرائيل» بهذا الدور بالنيابة، كرأس حربة لرأس المال المالي الإجرامي، والتي يعتقد كثيرون أن صفة الإجرام المرافقة هنا لها معنى المجاز، ولكنها تحولت على يد آلة القتل الصهيونية إلى واقع فعلي، فما تقوم به إسرائيل اليوم وتجاوزه لكل ما يمكن أن يصدقه ويتخيله عقل إنسان، حقق نتائج تشبه نتائج إسقاط القنبلة النووية، وهذا أيضاً ليس بمعنى المجاز بل بالمعنى الفعلي للكلمة، والحقائق الآتية تثبت ذلك.

أرقام وحقائق

إضافة إلى ما تقدمه التقارير من أرقام حول إزهاق أرواح أكثر من 60 ألف فلسطيني، وما يزيد على 160 ألف جريح، في ظل حصار خانق ومجاعة متعمدة منذ أكتوبر2023، لا يستهدف جيش الاحتلال الجسد الفلسطيني وحده فقط، بل كل ما حوله: الأرض، والهواء، والبحر. فالإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي ليست مجرد حملة قتل مباشر وسريع، بل حرباً شاملةً تطال كل ما يشكّل معالم حياة، ضمن استراتيجية تقوم على التدمير الشامل لمقومات الحياة، إذ تبنّى الاحتلال سلوكاً ممنهجاً ومتعمداً تجاوز القصف والتجويع إلى تفكيك البيئة الحية لقطاع غزة، واستهداف البنية الزراعية والاقتصادية التي تُشكّل عماد العيش اليومي للفلسطينيين. وحوّل الأرض التي تحتضنهم وتطعمهم وتؤويهم إلى مكان للموت المؤجّل. وأصبح تدمير الأرض وتجفيف مصادر الغذاء جزءاً لا يتجزأ من حملة تسعى إلى استئصال شروط البقاء وقطع سُبل الحياة عن شعب محاصر.

فالتقارير الدولية تحذر من دمار بيئي غير مسبوق قد تنعكس آثاره على صحة السكان لأجيال طويلة. حيث دمرت إسرائيل وما زالت عن عمد وبشكل ممنهج، البنية البيئية والاقتصادية في غزة. فالهواء مشبَع برذاذ القصف والغازات السامة، المياه إما مالحة أو ملوثة بمياه الصرف، والتربة غارقة في المتفجرات والمواد السامة التي تتسرّب إلى باطن الأرض والبحر معاً. ومع انهيار أنظمة الصرف الصحي والنظافة، تنتشر الأوبئة، ويُحاصَر الفلسطينيون بمزيج قاتل من أحدث وأقوى الصواريخ والأسلحة الفتاكة، بجانب السموم والأمراض والحرمان. ويبدو أنه حتى لو توقفت الحرب، فإن الموت لن يتوقف. فإعادة الحياة إلى غزة ستغدو معركة وجود، لا مجرد مهمة إعمار.

موازنة للتقديرات بين عامين

تغطي جبال من الركام كل زاوية في قطاع غزة، نتيجة تدمير آلاف المباني وتحويل المدينة إلى فضاء خانق من الخرسانة والغبار. ففي تقييم سابق في حزيران 2024، قدّرت الأمم المتحدة أن حجم الأنقاض المتراكمة في القطاع بلغ نحو 39 مليون طن – أي ما يعادل أكثر من 107 كغم من الحطام لكل متر مربع واحد من مساحة غزة، وبعد مرور عام على هذا التقييم، واستمرار الإبادة، وتضاعف الكارثة أصبح من العسير اليوم قياس حجم الدمار الحقيقي بسبب الحصار الشامل وغياب أية آليات مستقلة للرصد أو الوصول إلى البيانات ضمن مشهد خانق، لا يقتل الاحتلال فيه الناس بالقصف وفرض التجويع فحسب، بل يمرّر القتل عبر الهواء الذي يتنفسه الناجون. إذ ينتشر في سماء غزة غبار كثيف سام ناتج عن سحق المباني، محمّل بجسيمات خرسانية، ومعادن ثقيلة، ومادة الأسبستوس السامة المتبقية من الأبنية القديمة وقد أدى استنشاق هذا الغبار على مدار أشهر إلى مشكلات تنفسيّة حادة. وبحسب تحليل أجرته وكالة بلومبيرغ لصور أقمار صناعية عالية الدقة التُقطت في حزيران 2025، فإن أكثر من 1 كيلومتر مربع من أراضي القطاع بات مغطىً بمكبّات نفايات جديدة، 60% منها تقع على مقربة مباشرة من خيام المدنيين، و15% قرب منشآت المياه والصرف الصحي. ونظراً لمحدودية التغطية الفضائية، يُرجّح أن تكون هذه التقديرات أقل من الواقع.

لم تتمكن كل تلك الوسائل من إخضاع شعب أعزل محاصر صمد بشكل أسطوري أمام الوحشية والتعنت وما زال صامداً لم ولن يستسلم

متلازمة غيلان باريه

لا تتوقف أسباب الموت في غزة على القصف الإسرائيلي الوحشي المتواصل، بفاقم انتشار الأمراض المعدية من وطأة القتل، وخاصةً بعد ما رصده الأطباء خلال الأسابيع الأخيرة من تفشٍّ مقلق لمرض عصبيّ نادر يُعرف «بمتلازمة غيلان باريه» ينتشر بين الأطفال ويهدد حياتهم. وتتفاوت حالات الأطفال المصابين بين من ظهرت عليهم أعراض أولية مثل ضعف في الأطراف وصعوبة في المشي، وبين من تدهورت حالتهم بسرعة حتى احتاجوا إلى أجهزة تنفس صناعيّ داخل وحدات العناية المركزة حسب ما نقلته وكالات الأنباء.

كما أعلنت وزارة الصحة بغزة، الثلاثاء 5 آب، تسجيل 95 إصابة بالمتلازمة، محذرةً من انتشارها السريع بفعل سوء التغذية وتلوث المياه الناجمين عن الحصار. يأتي ذلك بينما يشهد قطاع غزة انتشار عدد من الأمراض المعدية والأوبئة التي تتفاقم وتيرتها يوماً بعد يوم، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وتردي الأوضاع البيئية والصحية وتكدس النازحين في ظل القصف المتواصل.

وتناقلت وكالات الأنباء عن أطباء فلسطينيين أن متلازمة غيلان باريه بدأت تنتشر بشكل غير مسبوق في غزة. حيث أكد أحد الأطباء في تصريح له: «قبل الحرب كنا نسجل حالة أو حالتين سنوياً»، مشيراً إلى أن الأعداد ارتفعت مؤخراً، وجميع الحالات المسجلة لأطفال تجاوزت أعمارهم 15 عاماً. تتزامن هذه الحالات مع التجويع الممنهج وسوء التغذية بين الأطفال، ما يضعف مناعتهم ويزيد احتمالات الإصابة بأمراض نادرة، وبحسب برنامج الأغذية العالمي، يعاني نحوَ 100 ألف طفلٍ وسيدةٍ من سوء التغذية الحاد، فيما يعيش ربع المواطنين في القطاع ظروفاً «أشبه بالمجاعة». ومن أبرز الأمراض المعدية المنتشرة في غزة، حسب تصريحات الأطباء التهاب السحايا، القمل، الجرب، الجدري المائي، التهاب الكبد الوبائي «أ»، الكوليرا، أمراض الإسهال المُعدية، شلل الأطفال، الالتهابات الصدرية المعدية.

تخريب ممنهج ومتعمد

يُضاعف تخريب البيئة منسوب الإبادة، ليس فقط بوصفه كارثة راهنة، بل كخطر ممتد يهدد مستقبل الفلسطيني وجسده وأرضه. فبالإشارة إلى المياه فقط، تشير التقديرات إلى أن 97% من مياه غزة باتت غير صالحة للاستخدام البشري، في ظل توقف جميع محطات معالجة مياه الصرف تقريباً، وتسرب المياه الآسنة إلى الخزان الجوفي ولم يعد أمام السكان سوى استخدام مياه البحر المالحة والملوّثة للاستحمام وغسل الملابس، بل وحتى للشرب تحت وطأة العطش.

ترافق الانهيار البيئي، بانهيار النظام الصحي تحت وطأة القصف والحصار، حيث استُهدفت المستشفيات، وتوقفت إمدادات المياه ومستلزمات التعقيم، ما جعل مكافحة العدوى شبه مستحيلة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تفشّت العدوى في جروح المصابين وعمليات الجراحة والولادة، بينما يواجه المرضى كارثة صحية مركّبة، تجمع بين أجساد أضعفها الجوع، وبيئة ملوّثة تُغذّي المرض والموت معاً.

حذرت مؤسسات حقوقية فلسطينية وأممية وبشكل متكرر، من ارتفاع حالات الإصابة بسوء التغذية في القطاع مع مواصلة «إسرائيل» تشديد إغلاقها للمعابر منذ مارس/آذار الماضي، ما تسبب بتفشي المجاعة ووصول مؤشراتها إلى مستويات «كارثية».

هذا غيض من فيض نتائج سياسات النظام الإمبريالي العالمي وحبيبته المدللة «اسرائيل»، والذي ليس ثمة حدود لإجرامه عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن وجوده وبقائه، ومع ذلك لم تتمكن كل تلك الوسائل من إخضاع شعب أعزل محاصر، صمد بشكل أسطوري أمام الوحشية والتعنت وما زال صامداً لم ولن يستسلم.

الصورة كمأساة... وكفرصة!

لأن الحياة أغنى من كل ما يقال عنها، ثمة مواقف وحوادث وظروف وأحاسيس ومشاعر... لا يمكن للكلمات أن تحيط بها كلها أو تعبر عنها، ثمة أرواح يحفر الوجع روايته عميقاً فيها ويطلقها حزناً في الوجوه المتعبة.

■ إيمان الأحمد

يمكن للصور أن تختزن وتختزل المشهد وتقول مالا يقال، وتفصح عمّا لا يمكن للعبارة أن تفصح عنه. أشعلت الحرائق التي طالت مؤخراً غابات سورية وأشجارها قلوب السوريين. وأضافت وجعاً جديداً على الأوجاع المتراكمة والمتعبة لدرجة الإرهاق. ثمة صورة أيقونية لامرأة مسنة تناقلتها وسائل التواصل والإعلام، تجلس بهدوء في فناء بيتها والحرائق خلفها تلتهم بقايا التعب والروح ويحاول البعض من الموجودين حولها حثها على النهوض والهرب من النار المشتعلة، والمرأة لا تجيب، تنظر بأسى إلى حال أرضها وينطق الحزن على وجهها.

ليست هذه المرة الأولى وربما لن تكون الأخيرة في المدى المنظور، للصور التي تنقل وجع السوريين والسوريات. ترافقت هذه الصورة مع صور أخرى لسوريين رجالاً ونساءً ومن كل الطوائف والأديان والمذاهب يحاولون إطفاء الحريق بأدوات بسيطة وصدور عارية أمام النار يركضون بكل الاتجاهات وهم يحملون بعض الماء وأغصان الأشجار يضربون بها النار المشتعلة بجنون.

ربما تمر هذه المشاهد، والكثير غيرها، على البعض دون انتباه إلى ما تختزنه وتختزله رمزيتها المفرطة بشدة لتتناسب مع إفراط الوجع الذي يلف المشهد العام، ومشاكل ومآسي الواقع الفعلي الذي تعيشه الأغلبية الساحقة من السوريين.

في الفضاء الإلكتروني المجنون يحاول البعض رسم صورة محددة وتأطيرها عن الناس، «شعب بيستاهل يلي عم يصير فيه، شعب طائفي، شعب حاقد، شعب جاهل» إلخ من التسميات والتشبيه والقدح المقرف لدرجة الغثيان. ينطلق البعض من متلازمة جلد الذات، إذا أحسنا النية في تحليل ما يقول، ويعبر عن حالة من اليأس المفرط بسبب التراكم الهائل للمشاكل وتأخر الحلول التي يعتقد هذا البعض بأنها لن تحصل.

أما البعض الآخر فهو يقوم بعملية واعية ولأسبابه الخاصة، مهما كانت، يريد لسورية أن تغرق أكثر في المستنقع، ويريد للسوريين، وهو منهم، أن يذهبوا إلى الجحيم، مهما كان نوعه، جحيم التقسيم والتبعية والتردي الاقتصادي الاجتماعي والتردي الأخلاقي، التفكك الاجتماعي والجريمة الفقر، البطالة... إلخ، وهو يقوم بدوره في هذا عامداً متعمداً، يحاول أن يجعل من إسقاطاته وارتداداتها صورة وأطاراً لتشكيل نموذج آخر مغاير ومناقض للهوية الجامعة والخلّاقة والمبدعة التي أثبتها السوريون على مر تاريخهم.

في المقابل، تثبت الحقائق نفسها، في كل الكوارث التي مرت على البلاد والعباد، ثمة مشهد فعلي وواقعي لم يرسمه أحد، يعبر عن الحس الإنساني الفطري الموجود بداخلنا والذي يؤكد باستمرار أن هذا الشعب المتعب والمرهق لدرجة الوجع خلّاق بشكل قد لا يخطر على بال أبنائه، كما وصفه أحدهم، وأنه يحتاج إلى فرصة فقط، ليثبت للدنيا أنه قادر ويستطيع.

أخبار ثقافية

«حملة متنامية للعصيان الجماعي»

وقّع عدد من المفكرين والأكاديميين والكتّاب، ومنهم أنجيلا ديفيس ونعومي كلاين، رسالة مفتوحة نشرتها صحيفة «الغارديان»، دعوا فيها الحكومة البريطانية إلى التراجع الفوري عن قرارها حظر حركة Action Palestine بموجب قوانين مكافحة الإرهاب. وصفت الرسالة القرار بأنّه «هجوم مباشر على الحريات الأساسية»، وفي مقدمتها حرية التعبير والتجمع والاحتجاج. وأشاد الموقّعون على الرسالة بما وصفوه «بالحملة المتنامية للعصيان الجماعي» التي يقودها ناشطون بريطانيون رفضاً للحظر، معلنين دعمهم لمئات المحتجين الذين جازفوا بالتعرض للاعتقال خلال تظاهرة كبرى أقيمت في لندن، حيث رفع المشاركون لافتات تقول: «أعارض الإبادة، أؤيد Action Palestine».

وعبّر الموقّعون عن قلقهم «الخاص» من انعكاسات هذا الحظر، ومن استهداف الحركات المناهضة للاستعمار الذي يفتح الباب أمام موجة أوسع من التضييق على النشاط الأكاديمي والنقابي. وأكدوا أن الدفاع عن حرية فلسطين هو دفاع عن حرية الجميع أيضاً، لأنّ قمع أحد أشكال التعبير يفتح الباب لقمع جميع الأصوات المخالفة. تكشف هذه الإجراءات عن اتجاه متنامٍ لتقييد حرية التعبير عندما يتعارض مع مصالح الدول الحليفة للكيان.

«جسر للحوار» أم ازدواجية في المعايير؟

أعلن «مهرجان تورونتو السينمائي الدولي» «TIFF» تراجعه عن قرار إلغاء عرض وثائقي The Road Between Us: The Ultimate Rescue الذي يقدّم رواية «إسرائيلية» خالصة عن أحداث 7 تشرين الأول 2023، ويركّز على «بطولات» جنرال إسرائيلي في إنقاذ أسرته من هجوم للمقاومة الفلسطينية. في خطوة واضحة تكشف ازدواجية المعايير في المشهد الثقافي الغربي.

يأتي القرار بعد ضغوط من لوبيات «إسرائيلية» وكندية، بحجة «حرية التعبير» و«رفض إسكات الأصوات اليهودية»، رغم أن المهرجان كان قد أبدى مخاوف أولية تتعلق بـ«تصاريح استخدام مقاطع» صوّرتها المقاومة الفلسطينية واعتبارات «السلامة الأمنية» من احتجاجات متوقعة.

بينما تُهمّش الأفلام التي تروي قصص الفلسطينيين أو تكشف فظائع الاحتلال، تُفتح الأبواب على مصراعيها للأعمال التي تتبنّى السردية «الإسرائيلية»، ما يعكس توجهاً ثقافياً يكرّس رواية الظالم على رواية المظلوم. ويطرح كثيرون السؤال التالي: إذا كانت السينما «جسراً للحوار» كما يدّعي المهرجان، فلماذا تُبنى هذه الجسور باتجاه واحد، فتُعزّز رواية الجلّاد، وتُسدّ الطرق أمام أصوات الضحايا؟

كانوا وكنا

يعد القائد مصطفى الخليلي أسطورة للنضال الوطني في جنوب سورية وقائد ثورة حوران لما قدمه من تضحيات هزت كيان المستعمر الفرنسي
ولد في مدينة درعا عام 1875 وتوفي عام 1947

لن تُحل أزمة السويداء إلا ضمن حلٍ سوريٍ شامل!

السمة الأساسية للعقود الماضية من التاريخ السوري الحديث، وبشكل خاص ابتداء من 2005 مع تطبيق ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» بما جلبه من إفقار وتهميش وتقويض لدور الدولة الاجتماعي، هي أن كل مشكلة أو أزمة إضافية تنشأ، تبقى قائمة ولا تُحل، بل تتفاقم يوماً وراء الآخر، وتضيف حصتها ضمن التراكمات السلبية العامة؛ من أزمات السكن إلى المواصلات والكهرباء والمياه والوظائف والوضع المعيشي والحريات السياسية المقموعة والفساد المتفشي، ومروراً بالأزمات الأمنية والعسكرية والسياسية الكبرى ابتداءً من 2011، ووصولاً إلى أزمات أشد ضخامة وخطورة، لها أبعادها السياسية والأمنية والطائفية نعيشها اليوم، وتهدد وحدة البلاد ووجودها، بينها الأزمة المشتعلة والمتفاقمة في السويداء خلال أكثر من شهر حتى الآن.

اتسمت طريقة «المعالجة» التي اتبعتها السلطة السابقة بأنها كانت دائماً شكلية واستعراضية وغير جدية من جهة، وأنها كانت جزئية دائماً من جهة أخرى؛ على سبيل المثال لا الحصر: تم التعامل مع الحراك الشعبي الذي انطلق عام 2011، بمنطق «المؤامرة»، وبما سمي «الحلول الأمنية». وفي كل مرة كانت تجري محاولة إخماد الاحتجاجات عبر ضربها أمنياً وسياسياً وإعلامياً كانت تزداد شدة واتساعاً، وفي كل مرة جرى الحديث فيها عن «التصدي للمؤامرة الكونية» كانت تلك «المؤامرة» تشتد محمولة على مزيد ومزيد من التدخلات الخارجية... ولم تجر عملياً، أيّ محاولة حقيقية لاحتواء المشهد، والنظر إلى المسألة كأزمة واحدة شاملة، والتعامل معها تالياً بشكل شامل. اليوم، تظهر اتجاهات مكررة، تبحث عن حلول جزئية، مرة أمنية ومرة سياسية محلية أو أهلية، عبر التعامل مع السويداء بالترهيب والترغيب وبتأليب السوريين ضد بعضهم البعض على أسس طائفية وقومية ودينية، أو عبر التعامل مع السلطة من خلال الاستقواء بالخارج أو الاتكاء عليه... كلتا المقاربتين لن تؤديا إلّا إلى مزيد من الدمار والخراب والدماء والضعف لكل الأطراف السورية على الإطلاق.

الأزمة التي نشأت في السويداء، وما تزال تتفاقم على أساس يومي، وبدفع وتحريض واضح من قوى خارجية، وبتواطؤ وإهمال وضيق أفق شديد من أطراف داخلية على جانبي المتراس الجديد، لن تصل إلى حلّ، أو هدوء حقيقي، عبر حلول جزئية أو ترقيعية أو شكلية.

وصلت الأمور إلى منتهاها ضمن محاولات الترقيع، منذ 2011 عملياً، واليوم باتت محاولات الترقيع نفخاً في قرب مقطوعة. اتسع الرتق على الراتق، ولم يعد من الممكن حل الأزمات بأشكال مجتزأة، وفوقية، واستعلائية، بعيداً عن إرادة السوريين واجتماعهم وتوافقهم.

أزمة السويداء هي تعبير مكثف عن أزمة شاملة تعيشها سورية أزمة اقتصادية-اجتماعية وسياسية ووطنية عامة وحلها شامل أيضاً اقتصادي-اجتماعي وسياسي ووطني

المطلوب اليوم، هو النظر إلى الأزمات المختلفة، وضمناً ما يجري في السويداء، بوصفها مفردات مختلفة لأزمة واحدة شاملة هي الأزمة السورية التي ما تزال مستمرة، وتتعمق كلما تأخر حلها حلاً شاملاً.

الحل الشامل يعني في جوهره استعادة الشعب السوري لسيادته الحقيقية على أرضه ومقدراته وعلى قراره، انطلاقاً من كونه شعباً واحداً يتكون من مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن دينٍ أو طائفة أو قومية أو ولاء سياسي.

والحلّ الشامل بهذا المعنى، يعني بالملموس الذهاب فوراً إلى مؤتمر وطني عام ينتج حكومة وحدة وطنية شاملة، يشعر السوريون أنهم ممثلون من خلالها، وأن حقوقهم وكراماتهم مكفولة عبرها، وينتج دستوراً دائماً على أساس توافق حقيقي بين السوريين، بعيداً عن منطق الغلبة والاستئثار وعقلية الحزب القائد، وصولاً إلى انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة يختار فيها السوريون ما يريدون ومن يريدون.

هذا الحل الشامل في جوهره هو اقتلاع لجذر المشكلة؛ هو عملية تغيير جذري شامل للنظام السابق الذي ما يزال قائماً في جوهره رغم سقوط السلطة؛ لأن نظاماً جديداً لا يعني تغيير الأشخاص والوجوه فحسب، بل يعني تغيير طريقة توزيع الثروة في المجتمع، وتغيير طريقة إدارة البلاد على المستوى الديمقراطي والوطني، وما جرى حتى الآن ما يزال في جوهره مراوحة في المكان في أحسن الأحوال، وعودة إلى الوراء في أسوئها.

مهمة بناء نظام جديد، ما تزال على جدول العمل الوطني السوري، وأصبحت أكثر إلحاحاً وضرورة، لأنها باتت المدخل الوحيد نحو حماية سورية ومنع تقسيمها، وحقن دماء أهلها، وصون كراماتهم...

ما يمكن أن نتعلمه من السنوات والأشهر الماضية، هو أن عملية الهدم- رغم صعوبتها وتكاليفها الكبيرة- هي دائماً أسهل وأبسط من عملية البناء. وفي الحالة السورية، فإن عملية البناء لا يمكن لها، ليس أن تنجح فحسب، بل حتى أن تبدأ، دون الوصول إلى التوافق الوطني المنشود؛ أي دون الوصول إلى وقف حقيقي لعملية التدمير الاجتماعي الشامل المستمرة حتى الآن.

بهذا المعنى، فإن أزمة السويداء هي تعبير مكثف عن أزمة شاملة تعيشها سورية، أزمة اقتصادية-اجتماعية وسياسية ووطنية عامة، وحلها شامل أيضاً، اقتصادي-اجتماعي وسياسي ووطني، ويتطلب تعاوناً بين كل الوطنيين السوريين على امتداد الساحة السورية وخارجها؛ تعاوناً أساسه هو المصلحة المشتركة لـ90% من السوريين المفقَرين والمنهوبين عبر عقود، والمنتمين إلى كل الأديان والطوائف والقوميات والأجناس، والذين تم تحويلهم إلى وقود لصراعات الداخل والخارج طوال سنوات، وأن الأوان ليعملوا بشكل مشترك من أجل مصلحتهم هم هذه المرة، وليس لمصلحة هذا الطرف السياسي أو ذاك، هذه الدولة الخارجية أو تلك...